جامعة د.مولاي الطاهر – سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية

السياسة السياحية في الجزائر و المغرب
(دراسة مقارنة)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص:
دراسات مغاربية

إعداد الطالبة: مكاوي نسيمة
إشراف الأستاذ الفاضل: شاربي محمد

أعضاء لجنة المناقشة

- الأستاذ دربة أمين الدرجة العلمية أستاذ مساعد –أ– رئيسا
- الأستاذ شاربي محمد الدرجة العلمية أستاذ مساعد –أ– مشرفا ومقررا
- الأستاذ بلحاج هواري الدرجة العلمية أستاذ مساعد –أ– عضوا مناقشا
- الأستاذ بن زايد أمحمد الدرجة العلمية أستاذ مساعد –أ– عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1436–1437هـ/ 2015 – 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

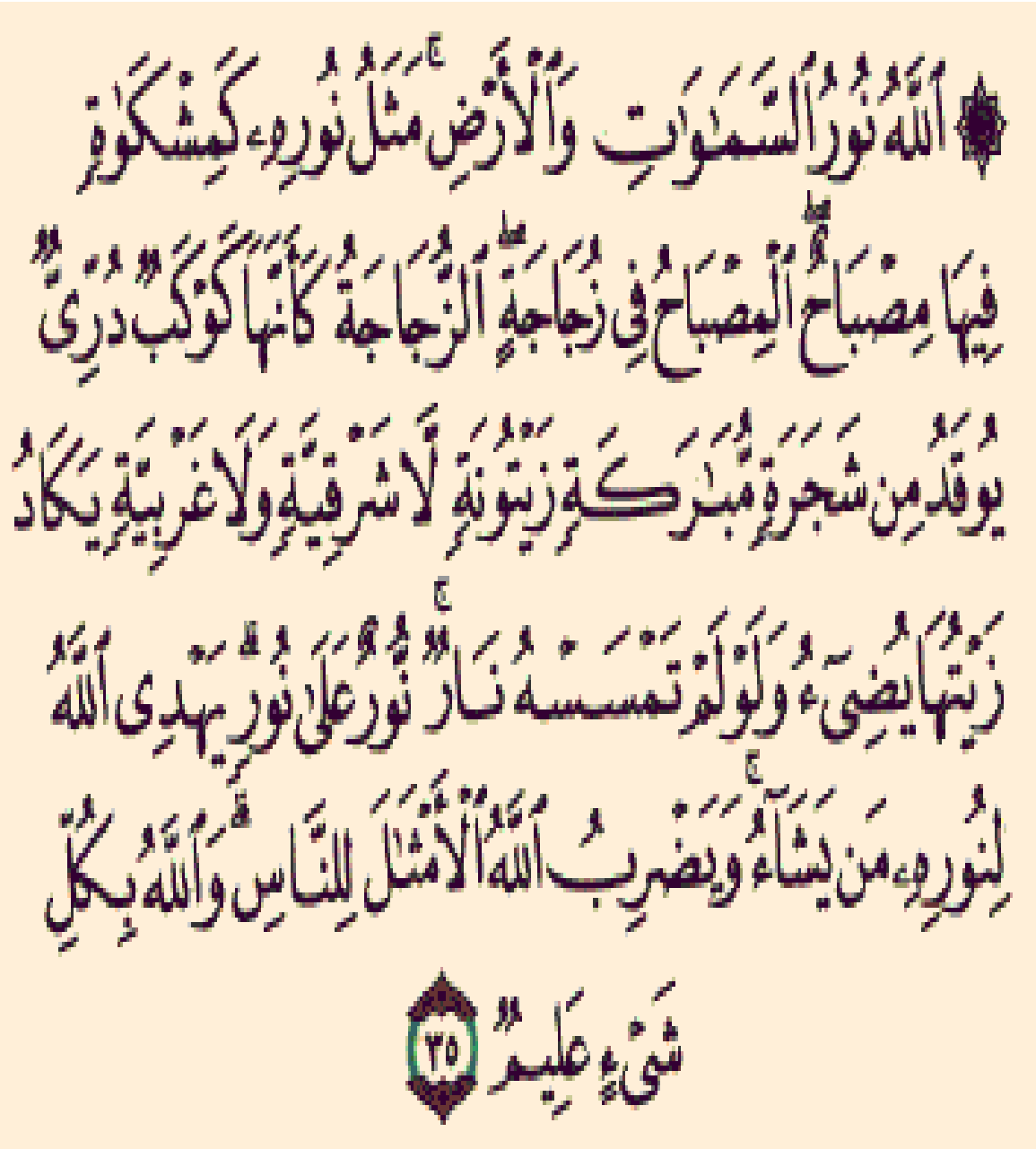
اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ۚ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ
فِيهَا مِصْبَاحٌ ۖ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ۖ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ
يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ
زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ ۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ۗ يَهْدِي اللَّهُ
لِنُورِهِ مَن يَشَاءُ ۚ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ ۗ وَاللَّهُ بِكُلِّ
شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣٥﴾

صدق الله العظيم

الآية 35 – سورة النور-

كلمة الشكر

الحمد لله و الشكر لله الذي رعاني بعونه على إتمام هذا العمل المتواضع بفضله و توفيقه أتقدم بالشكر الجزيل و العرفان إلى الذي لو يدخر جهد في توجيهي بنصائحه القيمة وتوجيهاته الثرية، وفي مساعدتي بأسمى الإرشادات و النصائح،إلى أستاذي الفاضل "شاربي محمد" الذي أنار دربي في انجاز هذه المذكرة المتواضعة داعية له الواحد القهار أن يوفقه لما يحبه ويرضاه،وأن يطيل عمره في خدمة العلم، وينير طريقه بمزيد من النجاح و الرقي و الإثراء في البحث العلمي.

كما أتوجه بشكري و عرفاني الخالص إلى كافة أساتذتي في قسم العلوم السياسية الذين علموني وصبروا في تعليمي طيلة مشواري الدراسي فلكم مني أسمى عبارات التقدير و الاحترام ،وجزاكم الله كل خير.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع ثمرة جهدي إلى تاج رأسي "**الوالدين العزيزين**"

إلى ملاكي في الدنيا، إلى معنى الحب و الحنان،إلى بلسم الشفاء، إلى بسمة الحياةوسر الوجود

إلى من كانت سر نجاحي ولا زالت" **أمي الغالية** " حفظها الله وأطال في عمرها.

إلى الذي وهب حياته لأجلي ،ولم يبخل علي يوما برعايته وحنانه،والذي أنار دربي وحسن خلقي،وعلمني أن الحياة معركة المنتصر فيها من كان سلاحه العلم و المعرفة.

إلى من كلله الله بالمهيبة و الوقار،إلى من علمني السعي دون انتظار،إلى من أحمل اسمه بكل افتخار،"**أبي الغالي**" حفظه الله و أطال في عمره.

إلى رياحين حياتي "**أخي**" و" **أخواتي**"وكافة أفراد عائلتي وبالخصوص إلى روح **ديدو** الغالي رحمه الله وأدخله فسيح جنانه و إلى كل الأصدقاء، وكل من أعانني من قريب أو من بعيد لإتمام هذا العمل.

"**نســـيـــــمة**"

آية قرآنية **الصفحة**

كلمة الشكر

الإهداء

فهرس المحتويات

دليل المختصرات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

فهرس الملاحق

مقدمة ..... أ....ز

الفصل الأول : إطار مفاهيمي عام..... .....**1...28**

المبحث الأول : ماهية السياحة.....**2**

المطلب الأول : مفاهيم حول السياحة.....2

أولا : مفهوم السياحة في الإسلام.....2

ثانيا : مفهوم السياحة في الطرح الوضعي.....3

ثالثا : مفهوم السائح.....4

رابعا : مفهوم الترويج السياحي وأهميته.....5

المطلب الثاني : السياحة دراسة في الأسس – الخصائص – الأهمية.....**6**

أولا : أسس السياحة.....6

ثانيا : خصائص السياحة.....7

ثالثا : أهمية السياحة.....7

المطلب الثالث : السياحة دراسة في الأنواع – المقومات – الآثار.....10

أولا : أنواع السياحة.....10

ثانيا : مقومات السياحة.....11

ثالثا : آثار السياحة.....12

المبحث" الثاني : ماهية السياسة العامة.....13

المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة.....13

أولا : تعريف السياسة العامة.....13

ثانيا : خصائص السياسة العامة.....15

ثالثا : مستويات السياسة العامة.....16

المطلب الثاني : السياسة العامة دراسة في المكونات –الأهداف–الآثار.....17

أولا : مكونات السياسة العامة.....17

ثانيا : أهداف السياسة العامة.....18

ثالثا : آثار السياسة العامة.....19

المطلب الثالث : مراحل صنع السياسة العامة وفواعلها.....20

أولا : مراحل صنع السياسة العامة.....20

ثانيا : الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة.....21

ثالثا : الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة.....22

المبحث الثالث : تدقيق معرفي حول السياسة السياحية.....23

المطلب الأول : ضبط مفهوم السياسة القطاعية.....23

أولا : تعريف السياسة القطاعية.....24

ثانيا : أهداف السياسة القطاعية.....24

المطلب الثاني : السياسة السياحية.....25

أولا : تعريف السياسة السياحية.....25

ثانيا : خصائص السياسة السياحية.....25

ثالثا : الأهداف الإستراتيجية للسياحة.....25

المطلب الثالث : القطاع السياحي وعلاقته بالقطاعات الأخرى.....26

أولا : قطاع النقل.....27

ثانيا : قطاع التجارة.....27

ثالثا : قطاع الإتصالات.....27

رابعا : القطاعات التكوينية.....27

الفصل الثاني : واقع السياسة السياحية في الجزائر.....29...65

المبحث الأول : الجزائر: دراسة سياسية جيو إستراتيجية.....30

المطلب الأول : تحليل طبيعة النظام السياسي الجزائري.....30

أولا: الممارسة السياسية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965).....30

ثانيا: الممارسة السياسية في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1979).....30

ثالثا: الممارسة السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1988).....31

المطلب الثاني : المقومات السياحية الطبيعية في الجزائر.....32

أولا : الموقع الجغرافي للجزائر.....32

ثانيا : الأهمية الإقليمية والعالمية لموقع الجزائر.....33

المطلب الثالث : المقومات السياحية الحضارية في الجزائر.....35

أولا : المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر.....35

ثانيا : الآثار المصنفة عالميا بالجزائر.....35

ثالثا : المواقع التاريخية والحضارية والسياحية التي تتوافر عليها الصحراء الجزائرية.....36

المبحث الثاني : مراحل صنع السياسة العامة في الجزائر وأهم فواعلها.....36

المطلب الأول : مراحل صنع السياسة العامة في الجزائر.....36

أولا : السلطة التنفيذية في عهد الأحادية الحزبية.....36

ثانيا : السلطة التنفيذية في عهد التعددية.....37

ثالثا : السلطة التنفيذية في مرحلة الانتقالية.....38

المطلب الثاني : الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر.....39

أولا : السلطة التنفيذية.....39

ثانيا : السلطة القضائية.....42

ثالثا : السلطة القضائية.....43

رابعا : الجهاز الإداري الجزائري.....43

المطلب الثالث : الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر.....44

أولا : الأحزاب السياسية.....44

ثانيا : التنظيمات النقابية.....45

ثالثا : دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في الجزائر.....45

رابعا : دور الجمعيات والنقابات في صنع السياسة العامة الجزائر.....46

المبحث الثالث : السياسة السياحية في الجزائر.....47

المطلب الأول : التنمية السياحية حسب ميثاق السياحة (1966).....47

أولا : وصفية السياحة في الجزائر بعد الاستقلال.....47

ثانيا : توجهات الميثاق السياحي.....48

ثالثا : الفاعلين السياحين في قطاع السياحة.....48

رابعا : أدوات تنفيذ السياحة في الجزائر.....49

المطلب الثاني : السياحة في الجزائر ضمن مخططات التنمية الوطنية.....50

أولا : المخطط الثلاثي 1967-1969.....50

ثانيا : المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.....52

ثالثا : المخطط الخماسي الأول : 19810-1981.....53

رابعا : المخطط الخماسي الثاني 1985-1989.....53

المطلب الثالث : السياحة في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية.....54

أولا : السياحة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق 1990-2000.....54

ثانيا : الطاقة الفندقية في الجزائر 55

ثالثا : السياحة والتشغيل في الجزائر.....57

رابعا : السياحة الدولية الوافدة إلى الجزائر.....59

خامسا : الإيواء السياحي.....61

سادسا : معيقات القطاع السياحي في الجزائر.....63

سابعا: إستراتيجية التنمية السياحية لآفاق 2013.....63

ثامنا : التنمية السياحية في (2016).....64

الفصل الثالث : واقع السياسة السياحية في المغرب.....66...95

المبحث الأول : المغرب: دراسة سياسية جيو إستراتيجية.....67

المطلب الأول : تحليل طبيعة النظام السياسي المغربي.....67

أولا : البعد السياسي للنظام السياسي المغربي.....68

ثانيا : المكانة الرمزية للملك.....69

ثالثا : الإيديولوجية الملكية.....69

المطلب الثاني : المقومات السياحية الطبيعية في المغرب.....70

أولا : موقع المغرب بالنسبة للعالم والإحداثيات الجغرافية..... .70

ثانيا : موقع المغرب القاري.....72

المطلب الثالث : المقومات السياحية الحضارية في المغرب.....72

أولا : المقومات السياحية الحضارية التي تتوفر بالمغرب.....72

ثانيا : المآثر التاريخية والأثرية في المغرب.....72

المبحث الثاني : مراحل صنع السياسة العامة في المغرب وأهم فواعلها.....74

المطلب الأول : مراحل صنع السياسة العامة في المغرب.....74

أولا : مرحلة ما بعد الاستقلال.....74

ثانيا : مرحلة إرساء النظام الديمقراطي والبناء الاقتصادي والاجتماعي.....75

ثالثا : مرحلة ترسيخ دولة الحق والقانون.....76

المطلب الثاني : الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في المغرب.....76

أولا : السلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي.....77

ثانيا : السلطة التشريعية في النظام السياسي المغربي.....80

ثالثا : السلطة القضائية في النظام السياسي المغربي.....81

المطلب الثالث : الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في المغرب.....82

أولا : الأحزاب السياسية.....82

ثانيا : النقابة.....83

ثالثا : دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في المغرب.....83

رابعا : دور النقابات في صنع السياسة العامة في المغرب.....85

المبحث الثالث : السياسة السياحية في المغرب.....85

المطلب الأول : إستراتيجية تنمية الاستثمارات السياحية في المغرب.....85

أولا : وصفية السياحة في المغرب بعد الاستقلال.....85

ثانيا : الميثاق الاستثماري للسياحة في المغرب.....86

ثالثا : الطاقة الفندقية في المغرب.....87

رابعا : مساهمة السياحة في التشغيل في المغرب.....89

خامسا : التدفقات البشرية.....89

المطلب الثاني : التجربة السياحية المغربية.....90

أولا : أهمية السياحة في الاقتصاد المغربي.....90

ثانيا : الإقامة السياحية.....91

ثالثا : معيقات القطاع السياحي بالمغرب.....92

المطلب الثالث : إستراتيجية تنمية السياحية في المغرب.....92

أولا : رؤية 2010 للسياحة في المغرب.....92

ثانيا : برنامج 2010 للسياحة في المغرب.....93

ثالثا : مميزات رؤية 2010 للسياحة في المغرب.....93

الفصل الرابع : المقارنة بين السياسة العامة في الجزائر والمغرب.....96....131

المبحث الأول : أطر المفارقة والموافقة.....97

المطلب الأول : المقارنة على المستويات: السياسية –الاقتصادية– الثقافية.....97

أولا : المقارنة على المستوى السياسي.....97

ثانيا : المقارنة على المستوى الاقتصادي.....99

ثالثا : المقارنة على المستوى الثقافي.....100

المطلب الثاني : المقارنة على مستوى الفواعل.....101

أولا : السلطة التنفيذية.....101

ثانيا : السلطة التشريعية.....101

ثالثا : السلطة القضائية 103

المطلب الثالث : المقارنة على مستوى المخططات والبرامج السياحية 104

أولا : المقارنة على مستوى المخططات.....104

ثانيا : المقارنة على مستوى الطاقة الفندقية.....105

ثالثا : المقارنة على مستوى التطور عدد الإقامات السياحية في الفنادق 106

رابعا : المقارنة على مستوى السياحة الدولية الوافدة.....108

خامسا : المقارنة على مستوى التشغيل في القطاع السياحي.....109

سادسا : المقارنة على المستوى البرامج السياحية.....109

المبحث الثاني : إستراتيجيات إستقطاب التجارب الرائدة.....111

المطلب الأول : التجربة التركية.....111

أولا : المقومات الطبيعية السياحية لتركيا 111

ثانيا : المعالم السياحية بتركيا.....112

ثالثا : المؤشرات السياحة في تركيا.....113

رابعا: كيفية استقطاب وتفعيل التجربة التركية في الجزائر.....114

خامسا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة التركية في المغرب.....114

المطلب الثاني : التجربة الماليزية.....115

أولا : المقومات الطبيعية السياحية لماليزيا.....115

ثانيا : المعالم السياحية بماليزيا.....115

ثالثا : المؤشرات السياحة في ماليزيا.....116

رابعا: كيفية استقطاب وتفعيل التجربة الماليزية في الجزائر.....117

خامسا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة الماليزية في المغرب.....118

المطلب الثالث : التجربة التونسية.....118

أولا : المقومات الطبيعية السياحية لتونس.....118

ثانيا : المعالم السياحية في تونس.....119

ثالثا : المؤشرات السياحة في تونس.....119

رابعا: كيفية استقطاب وتفعيل التجربة التونسية في الجزائر.....121

خامسا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة التونسية في المغرب.....121

سادسا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة المغربية في الجزائر.....121

المبحث الثالث : الآفاق المستقبلية للسياسة السياحية في الجزائر والمغرب.....122

المطلب الأول : الإستراتيجية السياحية الجزائرية آفاق (2025).....122

أولا : تعريف المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية.....122

ثانيا : أهداف مخطط التهيئة السياحية لأفق 2025.....123

ثالثا : مخططات الإنعاش السوق السياحية في الجزائر.....124

1- مخطط وجهة الجزائر.....124
2- أقطاب الامتياز السياحية.....125
3- مخطط النوعية السياحية.....125
4- مخطط الشراكة العمومية – الخاصة.....126
5- مخطط تمويل السياحة.....126.

المطلب الثاني : الإستراتيجية السياحية المغربية آفاق (2020).....127

أولا : رؤية 2020 للسياحة بالمغرب.....127

ثانيا : أهداف رؤية 2020 للسياحة بالمغرب.....128

ثالثا : المحاور الرئيسية لرؤية 2020.....129

1- سياسة التهيئة الترابية للعرض السياحي 129

2- بيئة جديدة للحكامة.....129

3- مقاربة متكاملة تضع الاستدامة في قلب إستراتيجية التنمية السياحية.....129

خاتمة.....132.....136

قائمة الملاحق.....137.....149

قائمة المراجع.....150..... 164

ملخص باللغة العربية.....165

ملخص باللغة الفرنسية.....166

ملخص باللغة الإنجليزية.....167

اللغة العربية	اللغة الفرنسية
ص : الصفحة	P : page
ط : الطبعة	p.p : de la page à la page
ب.ط : بدون طبعة	W.TO : world Tourism organisation
ب.ن : بدون نشر	N° : numéro
(تر) : ترجمة	Op.cit : opus– citatum (مرجع سابق)

الرقم	الجداول	الصفحة
01	توزيع الأسرة المبرمجة حسب أنواع المنتجات السياحية	50
02	حصيلة المخطط الولائي	51
03	عدد الأسرة المنجزة خلال الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي	51
04	توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية خلال المخطط الرباعي الثاني	52
05	توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج خلال المخطط الخماسي الأول	53
06	طاقة الإستقبال الجزائرية نهاية 1989	54
07	تطور المشاريع الاستثمارية من طرف (APSI) في مختلف القطاعات خلال 1994-1996	55
08	تطور عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية للجزائر خلال الفترة 2000-2006	56
09	تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي خلال الفترة 1985-2001	58
10	توزيع المشاريع قيد الإنجاز حسب نوع المنتوج بداية 2007	59
11	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2008	60
12	تطور الإقامات السياحية في المؤسسات الفندقية في الجزائر خلال فترة 2000-2008	61
13	تطور عدد الأسرة في الفنادق المصنفة في المغرب خلال الفترة (1990-2002)	87
14	تطور عدد الفنادق المصنفة في المغرب خلال الفترة(1990-2000)	88
15	تطور عدد الأسرة في المغرب خلال الفترة (2001-2008)	88
16	تطور عدد الوافدين إلى المغرب خلال الفترة 2000-2009)	89
17	تطور عدد الإقامات السياحية في الفنادق المصنفة في المغرب خلال الفترة 2001-2009	91
18	خطة الأعمال السياحية لآفاق 2015	124

الرقم	الأشكال	الصفحة
01	تطور عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية للجزائر خلال الفترة 2000-2006	56
02	تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2008	61
03	أهداف مخطط التهيئة السياحية لأفق 2025.	123

الرقم	الملحق	الصفحة
01	تيمقاد أبرز المعالم الأثرية بباتنة	137
02	فندق الهيلتون من أفضل الفنادق الموجودة بالجزائر	138
03	فندق الشيراتون بالجزائر	138
04	حي القصبة من الاثار العريقة بالجزائر	139
05	منظر طبيعي لغروب الشمس في جبال الهقار	401
06	شاطئ بجاية السياحي	014
07	منظر طبيعي سياحي لجبال الشريعة في البليدة	114
08	جانـت منطقة سياحية صحراوية	214
09	فندق الشيراتون الدار البيضاء– المغرب	143
10	فندق السوفيتال كازابلانكا من أرقى الفنادق الموجودة في المغرب	144
11	جامع الفنا من أهم مناطق الجذب السياحي الكبرى في المغرب	145
12	مدينة فاس – المغرب–	146
13	أبرز معالم مدينة مراكش المغربية	146
14	مسجد الحسن الثاني – المغرب	147
15	شلا لات أوزود بمراكش أجمل منظر طبيعي سياحي	148
16	بيان وزارة الاقتصاد و المالية حول التهيئة السياحية في المغرب ضمن رؤية 2020	149

مقدمة

تعد السياحة أحد أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم،وتؤدي دورا مهما في تنمية الدول،فهي تعد مصدرا من مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني لدول متعددة،وتمثل مكونا رئيسيا من مكونات الصادرات الخدمية التي تؤثر في ميزان المدفوعات،كما أنها تزيد من الناتج المحلي الإجمالي،وترفع حصة الدولة من إيرادات النقد الأجنبي وتسهم في خفض حدة البطالة.فالسياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم،حيث تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول والتي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها ومخرجاتها،كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة عن غيره من مردودات المرافق الإنتاجية بأنه مردود متفرع ومتشعب تستفيد منه مختلف الأنشطة سواء اقتصادية،اجتماعية،سياسية أو ثقافية.وقد حظى مفهوم السياحة بأهمية متميزة لدى الباحثين وصانعي القرار في معظم دول العالم نظرا لماله من آثار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان حيث تزايد الاهتمام بهذا القطاع منذ القرن العشرين،باعتباره موردا اقتصاديا واجتماعيا لا يستهان به،مما يستوجب التفكير والعمل على كيفية استغلاله على أحسن وجه،ومرد هذا الاهتمام تلك المزايا التي تسمح بالحصول على عائدات معتبرة تساهم في زيادة دخول الدول السياحية،كما أن مؤسسات القطاع السياحي وجدت لغرض استغلال الإمكانيات والتوفيق بينها لغرض جلب السواح إليها وتحقيق رغبتهم في الترفيه والتسلية ولكي تحافظ على بقائها،واستمرار نشاطها عليها أن تكيف نفسها مع تذبذبات السوق وتغيرات الطلب عليها والأسعار.

وينظر إلى القطاع السياحي بالجزائر على أنه من ضمن القطاعات التي يمكن أن تحدث دفعا تنمويا وهذا راجع إلى توفر الجزائر على الإمكانيات الطبيعية والموارد السياحية التي تشكل القاعدة الأساسية لهذا النشاط،إذ يمكن أن تجعل هذه الإمكانيات الجزائر البلد السياحي الأول في منطقة شمال إفريقيا،كما يمكن أن يكون قطاع السياحة مصدر دخل هام للبلد إلا أن هذه الإمكانيات وتوفرها لا يعني بالضرورة ازدهار القطاع،بل لا بد لهذا الموروث السياحي من سياسة تثمينه وتحدد أهداف الإستراتيجية بما يخدم التنمية للوطن،ولا بد كذلك للسياسات المنتهجة أن تواكب التحولات التي تعرفها البلاد على الصعيد الداخلي والخارجي (الدولي).

كما أن المغرب اتجه منذ فجر الاستقلال نحو اختيار السياحة كدعامة أساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية،وهذا الاهتمام يظهر جليا من خلال السياسة السياحية التي ينتهجها والتي تجعل من قطاع السياحة قطاع مستقل بذاته،فبالنظر لتوفر المغرب على مؤهلات طبيعية على درجة من الأهمية وعلى تراث ثقافي غني ومتنوع ،فإن المغرب يختار العمل من أجل تطوير القطاع السياحي وذلك بإرسائه لأسس إستراتيجية إرادية للتنمية السياحية وذلك لكي تساهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة،كما تعلب السياحة دورا هاما في اقتصاد المغرب وتنميته،حيث تعد النواة الأساسية لقطاع

الخدمات بالمغرب،هذا ما جعل الدولة تعمل على تطوير القطاع وجعله أكثر مردودية وإسهاما في اقتصادها وذلك من خلال سعيها إلى توظيف واستغلال جميع المقومات السياحية الطبيعية والمادية التي تتوفر عليها المغرب كي تدفع بعجلة التنمية والرقي بالبلد السياحي.

* **أهمية الموضوع** : تبرز أهمية الموضوع في دراسة القطاع السياحي الذي يعتبر قطاع يتأثر جدا بحسب الظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها الدول،مما يستدعي رسم إستراتيجي للسياسة السياحية،بالإضافة إلى ذلك تهدف هذه الدراسة إلى إظهار القدرات السياحية التي تتمتع بها كل من الجزائر والمغرب،وتبيان مدى اهتمام كل منهما بالقطاع السياحي،وإظهار الإيرادات السياحية في كل من الجزائر والمغرب،ومدى مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد كل دولة منهما،كما تكمن أهمية الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح يمثل بديلا اقتصاديا من شأنه أن يساهم في نمو الدخل الوطني وذلك من خلال توفير إيرادات مهمة بالعملة الصعبة.

* **أهداف الدراسة** :

أهداف الدراسة العلمية : تهدف الدراسة إلى :

1. توضيح مفاهيم السياحة كمفهومها في الإسلام ومفهومها في الطرح الوضعي والذي تعددت من خلاله تعاريف الباحثين واختلفت من باحث إلى آخر وتحديد مفهوم السائح والذي تعددت الآراء حول تعريفه وإبراز خصائص السياحة وأهميتها السياسية والاقتصادية الاجتماعية والثقافية والتطرق إلى أهم أنواعها والتي يعد تصنيفها وفقا للهدف من الرحلة كالسياحة الدينية الثقافية الترفيهية الشاطئية الصحراوية ومقوماتها التي ترتكز عليها فمنها ما هو طبيعي والآخر بشري ومادي،وتبيان أثارها والتي تنقسم إلى أثار إيجابية للسياحة وأثار سلبية لها .
2. تحديد مفهوم السياسة العامة وذلك من خلال إسهامات العديد من علماء السياسة في تعريفها وتحديد مجالها وإبراز الخصائص والسمات التي تتميز بها إضافة إلى المستويات السياسات والتي تميز تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها كالسياسة الجزئية الفرعية والكلية ودراستها في المكونات والأهداف التي تنطوي عليها السياسة العامة وإبراز أثارها وتحديد مراحل صنع السياسة العامة والتي تمر بعدة مراحل وذلك كون أن عملية صنع السياسة العامة هي عملية في غاية الأهمية لما تمتاز به من دقة وتعقيد،وطرح لأهم الفواعل التي تشارك في صنعها كالفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية.
3. محاولة الوقوف عند مفهوم السياسة القطاعية كون أن تصنيف السياسات العامة يكون في ضوء القطاعات المهنية أو الفنية والذي يعبر عن محتواها وعن أهدافها الجزئية وتحديد أهداف

السياسة القطاعية فالسياسات العامة في ضوء قطاعاتها الفنية تهدف إلى تأمين أهداف متعددة وتوضيح لمفهوم السياسة السياحية والتي تترجم باهتمام الدول بالقطاع السياحي وتنمية من خلال رسم سياسات وبرامج تنموية ومخططات للنهوض به وطرح لخصائص السياسة السياحية والسمات التي تتميز بها.

أهداف الدراسة العملية : تهدف الدراسة إلى :

1. تشخيص واقع السياسة السياحية في الجزائر ومقارنته بواقع السياسة السياحية في المغرب.
2. محاولة إظهار الفرق بين وضعية القطاع السياحي في الجزائر من ناحية ووضعيته في المغرب من ناحية أخرى من حيث المقومات السياحية والبرامج المسطرة من قبل الدولتين محل الدراسة.
3. إبراز الإمكانيات السياحية وتسليط الضوء على كيفية العمل على استغلالها بطريقة جدية وفعالة مستقبلا في كل من الجزائر والمغرب.
4. إظهار جهود الدولتين محل الدراسة من خلال إتباع مجموعة من البرامج والسياسات وهل هناك تشجيع للنهوض بالقطاع السياحي في الدولة مقارنة بالأخرى.

* **مبررات اختيار الموضوع** :لكل موضوع مبررات ذاتية وأخرى موضوعية :

المبررات الذاتية : تكمن المبررات الذاتية في اختيار الموضوع فيما يلي :

1. الفضول العلمي في التعمق أكثر في موضوع السياسة السياحية كونها من المواضيع المهمة التي تستدعي البحث فيها،وميولي الشخصي للسياحة بصورة عامة.
2. ميلي العلمي للمواضيع والدراسات الاقتصادية،كون أن السياحة قطاع ذو طابع اقتصادي بالدرجة الأولى.

المبررات الموضوعية :

1. أهمية السياحة التي تعتبر قطاعا إستراتيجيا وحيويا ومصدرا هاما للدخل القومي لدى العديد من الدول والمجتمعات.
2. تحديد المؤشرات السياحية في الجزائر والمغرب ومقارنتها من حيث الإيرادات السياحية الهامة المحققة في القطاع في كل من الدولتين

3. محاولة البحث عن بديل مستدام للمحروقات في الجزائر والذي يعبر مصدرها في الدخل الوطني،مما يدل على السعي نحو تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الجزائري،مقارنة بالمغرب والتي تنظر للسياحة على أنها قطاع إستراتيجي ومصدر دخل أساسي للبلاد.
4. التوجه الجديد للسياسات السياحية في الجزائر والمغرب وطرح أفضل البدائل من خلال البرامج والخطط السياحية في إطار نظرة إستراتيجية للسياحة بعيدة المدى.

أدبيات الدراسة : من بين الدراسات العلمية التي تناولت موضوع السياحة في إطارها النظري والتي من خلالها دراسة الظاهرة السياحية وتمكنت من الإطلاع عليها ومن بينها:

أ.**الكتب :** قام الدكتور خليف "مصطفى غرايبة" من خلال مؤلفة " السياحة البيئية " (مع التركيز على الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص) بدراسة نظرية للظاهرة السياحية،تناول فيها مفهوم السياحة،ومفهوم السياحة بالبيئة ،كما تطرق إلى المقومات البيئية كأساس للسياحة وحدد أنواع السياحة ومكوناتها،كما قام بتوضيح أهم مبادئ السياحة البيئية وإجراءات تنظيمها والأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسياحة.وفي كتاب آخر للمؤلف "محيا زيتون" تحت عنوان " السياحة ومستقبل مصريين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر" أهم ما جاء في الدراسة الإشارة إلى التجربة المصرية،كما تناول من خلال هذه الدراسة الأهمية الاقتصادية للسياحة بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية للسياحة.

ب. **الدراسات الجامعية :** من الرسائل والأطروحات التي تناولت موضوع السياحة والتي تمكنت من الإطلاع على مجموعة منها،ومن بينها :

أطروحة دكتوراه ل عامر عيساني بعنوان **<u>الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة حالة الجزائر (2009-2010)</u>** والذي تناول فيها خلفية السياحة وآثارها المختلفة من خلال إعطاء مفاهيم عامة عن السياحة والسائح وطرح أنواع السياحة والخصائص التي تتسم بها،ووضح معنى السوق السياحية وما تتطلبه من طلب وعرض سياحي،كما تعرض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة،وتطرق الباحث إلى التنمية السياحية المستدامة وتطور حركة السياحة الدولية قام من خلالها بتحديد مفهوم السياحة والتنمية المستدامة والتطور التاريخي لحركة السياحة الدولية كما تناول ضمن دراسة واقع السياحة في الجزائر من خلال دراسة مشاريع بالجزائر وطاقات الإيواء والتدفقات السياحية،أما في الفصل الأخير وما قبل الأخير فقد سلط الضوء إلى التنمية السياحية لكل من مصر وتونس وذلك من خلال دراسة استراتيجية التنمية السياحية لكل من مصر وتونس وتقييم هذه التجارب،وقد توصل إلى ضعف الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي للجزائر مقارنة مع كل من مصر وتونس.

بالإضافة إلى أطروحة الدكتوراه ل عبد القادر عوينات بعنوان " **السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000–2025)** في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025 (2012–2013) والذي تناول فيها لمحة تطورية عن السياحة ومختلف آثارها وتعاريف والمصطلاحات الخاصة بالسياحة وتحديد أهمية السياحة ومقوماتها،خصائصها،نتائجها،كما تطرق إلى التسويق السياحي وواقع السياحة الدولية ،ثم تطرق إلى واقع السياحة الجزائرية ومقارنته مع بعض التجارب السياحية العربية الناجحة (لمصر وتونس والمغرب) من خلال دراسة مؤشرات السياحة الجزائرية ومكانتها من السياحة الدولية،إضافة إلى تحليل التجربة السياحية المصرية والتجربة السياحية التونسية والتجربة السياحية المغربية ومقارنة السياحة الجزائرية مع الدول السياحية،بعدها بتشخيص وفحص للسياحة الجزائرية من خلال الإمكانيات والمعوقات وتبيان آليات تنفيذ الإستراتيجية السياحية للجزائر واستعرض في الفصل الأخير بتحليل محتوى الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية مطلع 2025 بتطرق فيها إلى تثمين وجهة الجزائر من خلال الإستراتيجيات مخطط وجهة الجزائر..

رسالة الماجستير للباحث عبد القادر هدير بعنوان " **واقع السياحة بالجزائر و آفاق تطويرها (2006)**، والتي تناول فيها المفاهيم العامة في السياحة وتحديد مكانة السياحة في الاقتصاد وإعداد المجتمع للفكر السياحي وتوضيح دور الإستراتيجية التسويقية في ترقية الخدمات السياحية،كما قام الباحث بتسليط الضوء على واقع السياحة في الجزائر من خلال طرح أسس وبواعث القطاع السياحي الجزائري والسياحة في الجزائر ضمن المخططات الوطنية واستعرض في الفصل الأخير إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر آفاق 2013 متطرقا من خلاله إلى العولمة والتنمية السياحية وإلى نماذج التجارب السياحية الناجمة،إضافة إلى الإستراتيجية السياحية الجزائرية في آفاق 2013.

كما قامت الباحثة صليحة عشي بدراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب في رسالة ماجستير بعنوان " **الآثار التنموية للسياحة :دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب (2005)** ،فتناولت مفاهيم أساسية حول السياحة وأسسها وأنواعها وتطرقت إلى المقومات السياحية للجزائر تونس والمغرب،وسلطت الضوء في الفصل الأخير على الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر،تونس والمغرب ففي جانب الآثار الاقتصادية تعرضت إلى الإيرادات السياحية وتأثيرها على ميزان المدفوعات،أما الآثار الاجتماعية للسياحة فقد تناولتها من حيث مساهمتها في التشغيل والرفع من المستوى المعيشي للسكان في هذه الدول.

موضع الدراسة من الأدبيات :إن موضع الدراسة من بين هذه الأدبيات يعتبر جديد بحيث لم تتطرق هذه الأدبيات إلى دراسة السياسة السياحية في الجزائر والمغرب ومقارنتها حيث تعددت في هذه الدراسات طرق تناولها لموضوع السياحة في الجزائر وما تتميز به الدراسة هو تحليل القطاع السياحي في إطار السياسة العامة لكل من الجزائر والمغرب وطرح نقاط التشابه والاختلاف بين السياستين،حيث قامت الدراسة أيضا بطرح تجارب وإستراتيجيات لدول رائدة في القطاع السياحي مغايرة لما طرحته هذه الدراسات،كما أضافت الدراسة طرح بعد للرؤية السياسة السياحية الجديدة في المغرب.

البناء الفكري :

تتمحور مشكلة الدراسة في تحليل واقع السياسة السياحية في الجزائر والمغرب وإبراز أطر الموافقة والمفارقة بين السياستين السياحتين حيث تتوفر كل من الجزائر والمغرب على إمكانيات سياحية (طبيعية،حضارية،مادية) مما يجعلها تجربة رائدة في قطاع السياحة،حيث عملت كلتا الدولتين على النهوض بالقطاع السياحي من خلال رسم عدة إستراتيجيات وخطط تنموية،وتبقى المسؤولية على عاتق المسيرين لهذا القطاع والذين يتحملون مهمة المقومات السياحية للبلاد،وكيفية تفعيل هاتين الدولتين كتجارب رائدة في قطاع السياحة من خلال الإستفادة من تجارب الدول التي كانت سابقة في هذا السياق

إشكالية الدراسة : تطرح الدراسة الإشكالية الرئيسية التالية :

وكيف هي أطر التشابه والاختلاف بين السياسة السياحية في الجزائر والمغرب؟وإلى أي مدى يمكن استقطاب التجربة السياحية الرائدة في كل من البلدين محل الدراسة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية لا بد من طرح بعض التساؤلات الفرعية والتي تساعد في الإحاطة بها من مختلف جوانبها،وتكون بمثابة الجوانب التي تتضمنها خطة الدراسة وتتمثل فيما يلي :

1. ماذا يقصد بالسياسة السياحية ؟
2. ما هو واقع السياسة السياحية في الجزائر ؟ وما هي المعيقات التي أدت إلى محدودية القطاع السياحي ؟
3. ما هو واقع السياسة السياحية في المغرب ؟ وما هي معيقات القطاع السياحي في المغرب ؟
4. فيما تتمثل أطر التوافق والاختلاف بين السياستين السياحيتين في الجزائر والمغرب ؟ وما هي الآفاق المستقبلية للسياسة السياحية الجديدة في كل من الدولتين؟

حدود المشكلة البحثية : تتصب الدراسة مكانيا في الجزائر والمغرب،أما الحد الزمني فقد تم معالجة القطاع السياحي في كل من الجزائر والمغرب بعد الاستقلال وآفاق تنميته في الجزائر إلى غاية 2013 وفي المغرب ضمن رؤية 2010 وهذا دون إغفال الأبعاد والأفاق المستقبلية لكلا الدولتين محل الدراسة .

الفرضيات :

الفرضية المركزية : تواجه الدولة الجزائرية في رسم سياستها السياحية عدة عراقيل بينما تحقق الدولة المغربية الريادة في مجال السياحي وهذا راجع إلى الاهتمام الحكومي بالقطاع السياسي في المغرب مقارنة بالجزائر والتي لا تعطى قدرا كافيا من الاهتمام.

الفرضيات الفرعية :

1. القطاع السياحي يفرض على الدولة صياغة سياسة سياحية متمثلة في التخطيطات والبرامج السياحية.
2. السياسة السياحية في الجزائر لم تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة وهذا راجع لعدم اهتمام الدولة بالقطاع السياحي،إضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة التي عايشت البلاد.
3. تميزت السياسة السياحية في المغرب ببرامج ومخططات تنموية في مجال البنية التحتية مكنها من تحقيق إيرادات معتبرة في القطاع السياحي،إلا أن هذا الأخير يعاني من موسمية القطاع.
4. السياسة السياحية الجديدة في الجزائر ثمنت في آفاق (2025) ،أما السياسة السياحية في المغرب فقد ثمنت ضمن رؤية (2020).

منهجية الدراسة : لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على عدة مناهج ومقتربات :

المنهج التاريخي : الذي يقوم على أساس من الفحص الدقيق والنقد الموضوعي للمصادر المختلفة للحقائق التاريخية ويستعمل في جمع المعلومات ونقدها وترتيبها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص النتائج العامة منها[1].وقد اعتمد هذا المنهج لأنه يتناسب مع البحث من خلال معرفة المراحل التاريخية لتطور السياسة العامة في الجزائر والمغرب.

[1]: عمار بو حوش ، محمد محمود الذنيبات ، **مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2007، ص 107.

كما سأستخدم في هذه الدراسة منهج دراسة حالة والذي يتيح الحصول على معلومات شاملة وعلى تحليل كيفي ويهتم بالموقف الكلي وبصورة تتبعية[1] ويتم التطرق له من خلال دراسة واقع السياسة السياحية في الجزائر ودراسة السياسة السياحية في المغرب.

وتعتمد الدراسة أيضا على المنهج المقارن والذي يقوم على عملية التناظر أو التقابل بين الأشياء والنظائر والوقوف عند أوجه الاختلاف والاتفاق بين الظواهر[2]. وقد اعتمد هذا المنهج في دراسة المقارنة بين السياسة العامة في الجزائر والمغرب. كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي والذي يعتبر طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة و تصنيفها وتحليلها للدراسات الدقيقة.[3]

وقد استخدم هذا المنهج في الدراسة من خلال إعطاء شرح لمختلف مفاهيم حول السياحة والسياسة العامة. وتستدعي الدراسة استخدام المنهج الإحصائي والذي يقوم على جمع بيانات كمية أو رقمية من العلاقة بين المتغيرات و تبويبها واستخلاص النتائج منها بوسائل كالارتباط وتحليل التباين[4] وقد لجأت لهذا المنهج بحكم ما تقتضيه الدراسة من تحليل لبعض البيانات والمعطيات الإحصائية،خاصة بما يتعلق بقياس أداء القطاع السياحي في الجزائر والمغرب.

أما المقتربات التي تم توظيفها في هذه الدراسة :

المقترب المؤسساتي : والذي يولي أهمية بالغة للأبنية والهياكل والأطر الرسمية ومدى التزام المؤسسات بالقواعد الدستورية[5] وقد تم الاعتماد عليه في دراسة الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر والمغرب ،على اعتبار أن هذه الفواعل مؤسسات تستطيع أن تؤثر بشكل كبير في العملية السياسية.

مقترب الجماعة : والذي أصبح مقاربة علمية يعتمد عليها الباحثين في التحليل السياسي وذلك لأهمية الجماعة في التأثير على السلوك الفرد والدولة والمجتمع[6] وقد تم الاعتماد على هذا المقترب في

---

(1): صلاح الدين شروخ ، **منهجية البحث العلمي** ،الجزائر:دار العلوم للنشر والتوزيع،ب.ط،2003 ، ص 154.

(2) :عامر مصباح،**منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام** ،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ب ط،ب.ن ص92.

(3) : صلاح الدين شروخ ، **مرجع سابق**، ص 147

(4): محمد شلبي،**المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم،المناهج الإقترابات والأدوات** ،الجزائر:ب.ن،ب.ط،1997 ص92.

(5) : محمد شلبي ، **مرجع سابق**، ص 120.

(6) : عامر مصباح ، **مرجع سابق** ، ص 162.

دراسة الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر والمغرب،على اعتبار أنها جماعات تسعى لتحقيق مصالحها من خلال تأثيرها على الدولة لقبول مطالبها.

مقترب اتخاذ القرار : هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحليين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في نضمه ويهتم هذا الاقتراب بوحدة صنع القرار ومكوناتها وتنظيمها والعلاقات التي تربط أجزائها والأفراد الذين يمثلونها وقيمهم ومصالحهم وارتباطاتهم المختلفة[1]وقد تم الاستعانة بهذا المقترب في دراسة وحدة صنع القرار في النظام السياسي الجزائري عن طريق الأجهزة المسؤولة عن اتخاذ القرار وكذلك من خلال دراسة وحدة صنع القرار في النظام السياسي المغربي.

المقترب القانوني : يركز هذا الاقتراب في دراسة للأحداث والمواقف والعلاقات والأبنية على الجوانب القانونية،أي على مدى إلتزام تلك الظواهر بالمعاييلر والضوابط المتعارف عليها والقواعد المدونة وغير المدونة[2]وقد استخدم هذا المقترب من خلال الرجوع إلى النصوص القانونية والدستورية المتعلقة بالفواعل السياسية والمحددة لدورها ووظائفها في كل من البلدين الجزائر والمغرب.

الإطار الإيتيمولوجي (مصطلحات الدراسة)

السائح : هو ذلك الشخص الذي يقوم بالانتقال لغرض السياحة لمسافة ثمانين كيلومترا على الأقل من منزله وذلك حسب تعريف منظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة.[3]

السياحة :تضمن تنقل الفرد من الوسط الذي يقيم فيه لفترة معينة والهدف منها هو المتعة دون وجود هدف للكسب المادي.[4]

السياسة السياحية : تتمثل في البرامج والتخطيطات السياحية التي تقوم الدولة برسمها للنهوض بالقطاع السياحي مع مراعاة كافة الخصوصيات لضمان نجاح القطاع وتحتم على صانعها الاهتمام

---

(1) : محمد شلبي ، **مرجع سابق، ص 159**

(2) :المرجع نفسه،ص **117**

(3) : خليف مصطفى غرايبة،**السياحة البيئية**،الأردن: دار ناشري للنشر الإلكتروني،بط،2012، ص 103.متوفر على الرابط:http://www.nashiri.net/latest/books-mags-news/5281-2012-11-12-19-16-52.htm ا

(4) : نوال هاني،" تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية"،**مجلة الباحث**،العدد13، 2013،ص73 متوفر على الرابط: http://oaji.net/articles/2014/433-1402683569.pdf

بالمحددات التي تشكل أساس هذه السياسة بما يطرح مجال لفعل الدولة في تنمية القطاع السياحي وترقيته.[1]

صعوبات الدراسة :

من الصعوبات التي واجهتني في هذه الدراسة هو قلة الإحصاءات الدقيقة عن حالة القطاع السياحي في الجزائر والمغرب وتضاربها إن وجدت سواء ما يتعلق بالهياكل أو المداخيل،إضافة إلى نقص المراجع المتخصصة في المجال السياحي في كلا الدولتين.

عدم وجود تمييز واضح بين مفهوم السياحة ومفهوم السياسة السياحية والذي يرجع أيضا لقلة المصادر المتخصصة في السياسة السياحية.

هندسة الخطة : للإجابة على الإشكالية المطروحة قمت بتقسيم المذكرة إلى أربعة فصول وهي :

الفصل الأول : بعنوان "**إطار مفاهيمي عام**" وقد قسمته إلى ثلاث مباحث،المبحث الأول تعرضت فيه إلى ماهية السياحة،مبرزتا من خلاله دراسة السياحة في الأسس والخصائص والأهمية،والتمعن في دراسة الأنواع والمقومات وآثار السياحة،ثم في المبحث الثاني حددت ماهية السياسة العامة من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة العامة ودراستها في المكونات والأهداف،وآثار السياسة العامة،وتناولت كذلك في نفس المبحث،مراحل صنع السياسة العامة وفواعلها،أما المبحث الثالث فقد خصصته في تدقيق معرفي حول السياسة السياحية،مبرزتا من خلاله مفهوم السياسة القطاعية والسياسة السياحية،وتوضيح علاقة القطاع السياحي بالقطاعات الأخرى.

الفصل الثاني : بعنوان "**واقع السياسة السياحية في الجزائر**" فتطرقت في المبحث الأول إلى دراسة الجزائر من الجانب السياسي والجيواستراتيجي ،وذلك من خلال تحليل طبيعة النظام السياسي الجزائري،وعرض لأهم المقومات السياحية الطبيعية والحضارية التي تتمتع بها الجزائر،أما في المبحث الثاني فقمت بتحديد مراحل صنع السياسة العامة في الجزائر،وإبراز الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي شاركت في صنع السياسة العامة في الجزائر،أما في المبحث الثالث فقد خصصته لدراسة السياسة السياحية في الجزائر،وذلك من خلال دراسة السياسة السياحية بعد فترة الاستقلال وإبراز أهم مخططات التنمية الوطنية التي طبقتها الجزائر،ثم دراسة السياحة في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية وطرح إستراتيجية التنمية السياحية ضمن آفاق 2013.

---

(4) : فؤاد أبركان،"السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس"،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة،2010/2009)، ص16

الفصل الثالث : بعنوان "**واقع السياسة السياحية في المغرب**" فقد قمت في المبحث الأول بدراسة المغرب من الجانب السياسي والجيوستراتيجي،وذلك من خلال تحليل طبيعة النظام السياسي المغربي،وعرض المقومات السياحية الطبيعية والحضارية التي تزدخر بها المغرب،أما في المبحث الثاني فتطرقت إلى مراحل صنع السياسة العامة في المغرب،أما المبحث الثالث فقد خصصته لدراسة السياسة السياحية في المغرب بعد فترة الاستقلال،وإبراز إستراتيجية تنمية الاستثمارات السياحية في المغرب،والتطرق كذلك إلى التجربة السياحية المغربية،بالإضافة إلى طرح إستراتيجية تنمية السياحة في المغرب من خلال رؤية "2010" للسياحة في المغرب.

الفصل الرابع : بعنوان **المقارنة بين السياسة العامة في الجزائر والمغرب**،فقد تطرقت في المبحث الأول بطرح أطر المفارقة والموافقة بين السياستين من خلال مستويات متعددة منها ما هو سياسي واقتصادي وثقافي،كما تناولت المقارنة على مستوى الفواعل في كل من الجزائر والمغرب السياحية المسطرة من قبل الدولتين محل الدراسة،أما في المبحث الثاني حددت إستراتيجيات إستقطاب التجارب الرائدة في السياحة متطرقة إلى كل من التجربة السياحية التركية،والتجربة السياحية الماليزية،إضافة إلى التجربة السياحية التونسية والمبحث الثالث فقد خصصته لطرح الافاق المستقبلية للسياسة السياحية في الجزائر والمغرب من خلال عرض الإستراتيجية السياحية في الجزائر في آفاق (2025) والإستراتيجية السياحية في المغرب لآفاق (2020).

الفصل الأول

إطار مفاهيمي عام

تعتبر السياحة نشاطا إنسانيا يعتمد على الدوافع والغرائز وحب المعرفة والاستكشاف والتعلم،وما ينجر عن ذلك من تهذيب للسلوك،واكتساب المهارات والمعلومات،والإطلاع على المعارف بشتى أنواعها،واكتشاف المجاهيل في الطبيعة والحضارات المتعاقبة.

أدركت العديد من الدول بأن السياحة في القرن الحالي ليست أكبر صناعة في العالم فحسب بل أنها ستكون الأكبر بين ما شهده العالم وبفارق كبير من أهم القطاعات اليوم،حيث أصبحت صناعة حضارية و اجتماعية تمثل المحور الأساسي في أنشطة الخدمات وأحد أسرع القطاعات نموا على مستوى العالم وأداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة وتخفيف الفروق الاجتماعية والاقتصادية وتأمين موارد هامة.

إن تنشيط القطاع السياحي يستوجب القيام بسياسة محكمة،نظرا لتميزه بخصائص لا تتوفر في القطاعات الأخرى،فالقطاع السياحي حساس جدا للظروف الداخلية والخارجية التي تمر بها الدولة،مما يوجب رسم دقيق واستراتيجي للسياسة السياحية،وبما أنه يمثل قطاع استراتيجي في السياسة العامة للدولة هذا ما جعل العديد من الدول لا سيما النامية منها تدرجه ضمن أولويات سياساتها العامة بحكم ضعف القاعدة الصناعية لهذه الدول وسعيها لتحقيق التنمية وهذا الفصل سيتناول ثلاث مباحث :

المبحث الأول : ماهية السياحة

المبحث الثاني : ماهية السياسة العامة

المبحث الثالث : تدقيق معرفي حول السياسة السياحية

المبحث الأول : ماهية السياحة:

تعددت التعاريف الواردة بشأن السياحة والسائح في الأدبيات الحديثة تبعا لتنوع معاييرها وظهور عدة مصطلحات جديدة متعلقة بها،ومن هذا المنطلق يمكن تسليط الأضواء على بعض من هذه التعاريف على النحو الآتي :

المطلب الأول : مفاهيم حول السياحة:

أولا : مفهوم السياحة في الإسلام : لقد ورد لفظ في القرآن الكريم في أكثر من موضع في قوله تعالى: " **فَسِيحُواْ فِي الأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ** "[1]وقوله تعالى أيضا: " ﴿ **التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ الْحَامِدُونَ السَّائِحُونَ الرَّاكِعُونَ السَّاجِدُونَ الْآمِرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ** ﴾"[2]،كما ورد في قوله تعالى : " **عَسَى رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ أَن يُبْدِلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنكُنَّ مُسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا**"[3]،ووردت لفظة السياحة في قوله تعالى أيضا:" **قُلْ سِيرُوا فِي الأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ** "[4].

فمعنى الآية الأولى حسب الإمام الطبري "فسيروا فيها مقبلين ومدبرين،آمنين غير خائفين من رسول الله صلى الله عليه وسلم وأتباعه،يقال منه : ساح فلان في الأرض يسيح سياحة سيوحا وسيحانا".أما الآية الثانية والثالثة،فاختلف المفسرون في تفسير معنى (السائحون) وحسب "ابن القيم" رحمه الله قال :" فسرت السياحة بالصيام وفسرت بالسفر في طلب العلم وفسرت بالجهاد وفسرت بدوام الطاعة والتحقيق فيها أنها سياحة القلب في ذكر الله ومحبته والإنابة إليه والشوق إلى لقائه،أما في الآية الثالثة في لفظه (سائحات)،حيث وصف الله سبحانه نساء النبي صلى الله عليه وسلم اللاتي لو طلق أزواجه بدله بهن بأنهن سائحات وليست سياحتهن جهادا و لا سفرا في طلب العلم ولا ادامة صيام،وإنما هي سياحة قلوبهن في محبة الله تعالى و خشيته والإنابة إليه وذكره.

---

[1]: سورة التوبة ، الآية رقم 02.

[2]: سورة التوبة ، الآية رقم 112.

[3]: سورة التحريم ، الآية رقم 05.

[4]: سورة العنكبوت ، الآية رقم 20.

وفي الآية الرابعة حسب فضيلة الشيخ "ابن جبرين" فالسير في هذه الآية يراد منه النظر في الآيات والآثار [1].

ثانيا :مفهوم السياحة في الطرح الوضعي: لقد تعددت التعاريف واختلفت بين الباحثين منها:

تعريف الألماني جوير فرولر Guyerfreuller 1905 للسياحة : " بأنها ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة و الاستجمام,و الإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة".تعريف الاقتصادي النمساوي فونش وليرن Vau Schuller للسياحة على أنها: " كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل وخارج منطقة أو ولاية أو دولة معينة "[2].

تعريف ماكنتوش وزملائه Mc Intosh :" أنها مجموعة الظواهر والعلاقات الناتجة عن عمليات التفاعل بين السياح ومنشآت الأعمال، والدول والمجتمعات المضيفة وذلك بهدف استقطاب واستضافة هؤلاء السياح والزائرين". وبرز مفهوم السياحة لدى بعض المنظمات والمؤتمرات الدولية العالمية للسياحة: حيث قامت المنظمة العالمية للسياحة بإعطاء تعريف للسياحة على أنها:" مجموعة من النشاطات التي تقوم بها الأفراد خلال السفر والانتقال إلى الأماكن خارج محيطهم المعتاد بغرض الراحة أو لأغراض أخرى".أما مؤتمر (أوتاوا) بكندا 1991 عرف السياحة بأنها :" الأنشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئته المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن،وأن لا يكون غرضه من السفر ممارسة نشاط يكتسب منه دخلا في المكان الذي يسافر إليه "[3].

والسياحة من منظور اجتماعي وحضاري:حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الثقافية والحضارية للإنسان بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للأمم والشعوب.

---

[1]: عبد الله بن عبد الرحمن الجبرين ،ويتلوها فتوى لسماحة الشيخ ابن باز رحمه الله عن حكم تعظيم الآثار،**أحكام السياحة; ونصائح وتوجيهات للسائحين والسائحات**، د ت ن،ص ص 11، 14، 24،متوفر على الرابط http://www.said.net/book/open.php?cat=82&book=4246

[2]: عبد الجليل هويدي"العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة"،**مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**،العدد09،2014صص212-213.

[3]:حميدة بوعموشة،"دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف:2011-2012 ،ص ص 18-19.

والسياحة من منظور اقتصادي : هي قطاع إنتاجي يلعب دورا مهما في زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملات الصعبة وفرصة لتشغيل الأيدي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية[1].

ثالثا:مفهوم السائح:لقد تعددت الآراء حول تعريف وتحديد السائح

يشير المعنى اللغوي لكلمة سائح– حسب قاموس أشات (HACHETTE) الفرنسي على أنه :" اسم يطلق على شخص يسافر إلى مكان آخر بهدف إشباع رغبته وحاجاته"[2].

وحسب **تعريف يفاستينارد(YVES TINARD)** :" يمكن اعتبار السائح كل شخص ينتقل خارج محل إقامته لمدة لا تقل عن 24 ساعة أو ليلة كاملة ولا تزيد عن 4 أشهر لأجل أحد الأسباب التالية : المتعة،الصحة،المهمات،والاجتماعات،رحلات الأعمال،والتنقلات الخاصة،الرحلات الدراسية".

تعريف **الاتحاد الدولي للمنظمات السياحية (I .U.OTO)** :" السائح هو أي شخص يزور دولة أو جهة أو مكان غير الأماكن التي تقع داخل محل إقامته المألوفة "[3].

وتعرف (*)**منظمة السياحة العالمية World Tourisme Organisation (W T O)** السائح الدولي بأنه : "أي شخص يسافر إلى أي مكان مختلف عن بيئة المعتادة لأقل من 12 شهرا متصلة،وذلك لأي غرض من الأغراض بخلاف مزاولة عمل بغرض التكسب." وينطوي هذا التعريف على ثلاثة أبعاد رئيسية:

أولا: إن الرحلة تكون لمكان يختلف عن البيئة المعتادة للزائر وتعريف البيئة المعتادة يمكن أن يستند إلى واحد أو أكثر من المعايير التالية :

1. حد أدنى من مسافة السفر لاعتبار الشخص سائحا
2. حد أدنى من زمن الغياب عن مكان الإقامة المعتاد
3. حد أدنى من التغيير بين مكان الإقامة ومكان الزيارة

ثانيا :أن تكون الرحلة أقل من 12 شهرا متصلة ذلك لأنه إذا كانت الزيارة لمدة أطول من 12 شهرا أو أكثر يعتبر الشخص من الناحية الإحصائية بمثابة مقيم في هذا المكان.

---

[1] : خليف مصطفى غرايبة،**مرجع سابق**، ص 20

[2] Marie Gatard , **Hachette le dictionnaire du français**,1989.p 1680 .

[3]: يحي سعيدي،سليم العمراوي، "مساهمة قطاع السياحة في تحقيق التنمية الاقتصادية حالة الجزائر"،**مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة**،العدد36، 2013،ص98.

ثالثا : قد تكون الزيارة لأي غرض بخلاف العمل من أجل التكسب في البلد الذي تتم زيارته والهدف هنا عدم اعتبار الهجرة المؤقتة بغرض العمل ضمن الحركة السياحية. وبناءا على هذا التعريف فإن السائح ليس فقط الشخص الذي يحصل على تأشيرة سفر سياحية إلى مكان ما،ولكن يعتبر إحصائيا ضمن السائحين كل من يأتي بغرض الدراسة والعلاج وأنشطة رجال الأعمال وزيارة الأقارب أو غيرها من الأغراض طالما أنه يستوفي الشروط الثلاثة السابقة.[1]

رابعا :مفهوم الترويج السياحي وأهميته: يعتبر الترويج السياحي من بين الركائز الأساسية وعنصر من عناصر المزيج التسويقي السياحي. ويمكن تعريفه :" بأنه كافة الجهود المباشرة والغير المباشرة باستخدام وسائل الاتصال المختلفة من أجل التعريف بالمنتجات السياحية وضمان بيعها" والمميز في عملية الترويج السياحي أن مستقبل الاتصال (السائح) يقوم بدور المتصل ويوصل أفكاره إلى سياح محتملين آخرين. وذلك من خلال استخدام مختلف تقنيات الترويج:الإعلان المحلي والخارجي،النشرات والمطبوعات السياحية،المواد الدعائية السياحية،المعارض والمؤتمرات السياحية،البيع الشخصي السياحي،العلاقات العامة ودعم السياحة[2]. ويعرف الترويج السياحي بأنه :"عملية إحداث المعرفة لدى السائح عن الشركة و برامجها وإحداث تفاعل إيجابي بين السائح وبين المعلومات التي حصل عليها عن طريق الجهود الترويجية وتشجيعه وتحفيزه على القيام بسلوك إيجابي محوره التعاقد على أحد البرامج السياحية التي تقدمها الشركة أو خلق طلب كامن لديه يظل يشعره بالتوتر والقلق حتى يقوم بإشباعه"

أهمية الترويج السياحي:تتمثل أهمية الترويج السياحي فيما يلي :

1. **تحقيق التوعية السياحية** :فانخفاض مستوى الوعي السياحي لدى الجمهور يعد أحد العوامل التي تعوق السياحة عن أداء دورها في تنمية المجتمع والارتقاء به.
2. **تحفيز الطلب على المضمون السياحي** : فالمضمون السياحي لدولة ما أو منظمة ما،ما هو إلا إجمالي عناصر الجذب السياحي التي تجذب السياح إلى تلك الدولة وتدفعهم إلى زيارتها للاستمتاع بالسياحة فيها.

---

[1] : محيا زيتون،**السياحة ومستقبل مصر بين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر**،القاهرة: دار الشروق،ط .1، 2002، ص ص 16-17

متوفر على الرابط: http://www.alarabimag.com/books/19678.pdf .

[2]: عبد الرحمان أولاد زاوي،سيف الدين رحايلة،**المؤسسات الإذاعية كأداة فعالة لترويج السياحة الداخلية في الجزائر** ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول **حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر** المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة مساعدية محمد الشريف-سوق أهراس 22-23 أفريل2014، ص07.

3. **نشر المعرفة السياحية** : يعد الترويج أحد الوسائل الأساسية لنشر المعرفة والثقافة السياحية لدى الجمهور الداخلي والخارجي،فمن خلال المعلومات التي تنشر عن الآثار والمعالم السياحية والبرامج المختلفة وعن أوجه الجذب يؤثر في آراء واتجاهات ومواقف الجمهور.
4. **تحقيق الاقتناع لدى السائح**:يتحقق التنشيط السياحي باستخدام كافة الأنشطة الترويجية والأساليب الإقناعية التي تساعد على زيادة أعداد السائحين الفعلين والمرتقبين من داخل الدولة أو خارجها[1].

المطلب الثاني : السياحة دراسة في الأسس –الخصائص– الأهمية :

أولا: أسس السياحة : تبنى السياحة على مجموعة من الأسس،والتي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط وجعله ذو فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية،ومن بين هذه الأسس:

1. **الطلب السياحي** : يعتبر الطلب السياحي كرغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية،ثم تتحول هذه الرغبة إلى تصرف مادي في شكل انتقال وسفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة،كما يتسم الطلب السياحي بالمرونة وقابليته للتغير تبعا للأحداث السياسية والاقتصادية التي تشهدها الدول المستقطبة للسياح،فالاستقرار السياسي للبلدان المستقبلة للسياحة يضمن لها مناخا ملائما لاستقطاب مزيد من الاستثمارات في مختلف الأنشطة السياحية،كما يتيح لها تنظيم تظاهرات ومؤتمرات اقتصادية لتفعيل القطاع السياحي.
2. **العرض السياحي** : يعرف العرض عموما بكمية السلع والخدمات المتواجدة في السوق وبسعر معطى،أما العرض السياحي فيعتبر عاملا جوهريا في جذب الحركة السياحية،ويتضمن كل ما يمكن عرضه من مغريات ووسائل جذب للسياح ومن ثم تنمية الحركة السياحية غير أن العرض السياحي غير قابل للتغير بمعنى أنه غير مرن أما عرض السلع الأخرى فيتميز بالمرونة استجابة لمتطلبات السوق السياحية[2].
3. **التسويق السياحي**: هو ذلك النشاط الإداري والفني الذي تقوم به هيئات و مؤسسات داخل الدولة وخارجها،للتعرف على الأسواق السياحية الحالية والمحتملة والتأثير فيها لتنمية الحركة السياحية

---

[1] :عزام محمد علي الجويلي،**العلاقات الدولية**(الإسكندرية:مكتبة الوفاء القانونية،ط .1،2015) ، ص ص121-123 متوفر على الرابط: http://alyssinbooks90.blogspot.com/2016/02/pdf674.html .

[2] : صليحة عشي،"**الآثار التنموية للسياحة: دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس والمغرب** "،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم اقتصادية،جامعة باتنة،2004-2005)، ص ص 30-32 .

الدولية القادمة منها،وتتوقف عملية تنشيط التسويق السياحي على مدى قوة المنتوج السياحي ودور الإعلام في التعريف بمقومات الدولة السياحية،إلى جانب الظروف الأمنية والسياسية في الدولة المصدرة للسياحة والدولة المستوردة لها.

4. **الاستثمار السياحي:**يتمثل في مجموع ما ينفق في قطاع السياحة وما تستقطبه الدولة من استثمارات أجنبية موجهة لهذا القطاع،كما أن تطور الاستثمار السياحي يتوقف على مدى تدفق رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار في مجال السياحة،إلى جانب قوة المنتوج السياحي المعروض وحجم الطلب عليه في السوق السياحية العالمية[1].

ثانيا : خصائص السياحة : تعتبر السياحة من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي،وهي تنطوي على عدد من خصائص أهمها :

1. تشعب وتتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية خدمية...)
2. إن مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.
3. ارتباط صناعة السياحة كنشاط إنتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.
4. السياحة كصناعة تحتوي على مجموعة من العناصر وهي : المقومات والموارد السياحية التجهيزات والخدمات السياحية،خدمات المواصلات الدعاية والترويج السياحي الطلب السياحي فهي صناعة مركبة ومتشابكة.
5. ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين أو بمعنى آخر أن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة[2].

ثالثا: أهمية السياحة : للسياحة أهمية كبيرة ما جعلها تحتل مكانة متميزة في السياسات التنموية للدول،وتظهر أهمية السياحة في النقاط التالية :

---

[1] : نبيل بوفليح ،محمد تقرورت،**دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا،حالة الجزائر،تونس المغرب**،"ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول:**حول السياحة في الجزائر**،المنظم من قبل معهد العلوم الاقتصادية،المركز الجامعي البويرة:11-12 ماي 2010، ص ص 5-6 .

[2]: أيمن برنجي ،"الخدمات السياحية وأثرها على سلوك المستهلك: دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية"،(مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية , كلية علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة بومرداس : 2008-2009)، ص47 .

1. **الأهمية السياسية** :للسياحة أهمية سياسية حيث تساهم في :

1. السياحة تؤدي إلى تحسين العلاقات بين الدول
2. تعمل على تحقيق الحوار ومعرفة الأخر وتساعد على التفاهم بين الشعوب الدول المختلفة ونشر مبادئ السلام العالمي.
3. تساعد على تدعيم أوامر الصداقة بين الشعوب دول العالم من خلال العلاقات الودية التي تنشأ بينها[1].

2.**الأهمية الاقتصادية** : تعتبر السياحة من أكبر القطاعات الاقتصادية توفيرا لفرص العمل حيث تستوعب حوالي 11 % من إجمالي القوى العاملة على مستوى العالم وذلك لكونها تعتمد على المورد البشري وكذلك لتشعب هذه الصناعة وتداخلها مع العديد من القطاعات الأخرى،ويمثل دخل السياحة المصدر الأول للعملات الأجنبية حوالي 38%من دول العالم ومن أكبر خمس مصادر لبقية الدول،كما أصبحت تساهم بنسبة 11% من مجموع الإنتاج المحلي العالمي وتوفر 8% من مجموع فرص العمل في العالم[2]. السياحة مصدر للقطع الأجنبي : تحتاج الدول النامية للقطع الأجنبي لإستراد الموارد والسلع والمعدات والأدوية...الخ إضافة إلى مستلزمات بناء وتشغيل السياحة لهذا فهي تستهدف الأسواق المصدرة للسياح وهي الدول الصناعية أو السياح الذين يحملون العملة الأجنبية للإنفاق وتهتم بالسياحة لأنها مصدر من مصادر العملات الأجنبية ومن بعض أنواع التدفقات من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة: مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة. وتحسين ميزان المدفوعات حيث يمكن للسياحة أن تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة ويتحقق هذا نتيجة لتدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مشروعات سياحية والإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين[3].

---

[1] :عبد القادر عوينان،"السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025 "،(أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،قسم العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر-03-،2012-2013)، ص 27.

[2]: محمد محمود عبد الله يوسف،**آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق كل الواحات الداخلة والخارجة بمصر** متوفر على الرابط :تاريخ الإطلاع: 2015/02/17، على الساعة 15:30 .
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjv5fbKu9fMAhWDuhQKHdK8BIwQFggaMAA&url=https%3A%2F%2Fscholar.cu.edu.eg%

[3] : محمد عمار معتوق،**الأبعاد الاقتصادية لإدارة النشاط السياحي**، ورقة بحثية **بعنوان الأهمية الاقتصادية للسياحة**،المنظم من قبل قسم إدارة أعمال،جامعة دمشق،ص 5 ، متوفر على الرابط :
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwif8bTJudfMAhUHPhQKHa6TA1IQFggaMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.tahasoft.com%2Fbooks

3. **الأهمية الاجتماعية :**

1. تساهم السياحة في زيادة الوعي الثقافي والاجتماعي للأفراد وتلعب دورا مهما في زيادة التفاعل والاحتكاك بين السكان والسياح[1].
2. كما أبدت العديد من الدول اهتمامها بالتأثيرات الاجتماعية للسياحة على البلدان المضيفة ومواطنيها خاصة وأنها أدركت الاختلاف الشاسع في العادات والتقاليد لدى السائحين والقيم السائدة في مجتمعاتهم وتأتي هذه التأثيرات نتيجة الاحتكاك والاختلاط بين السائحين والسكان وعليه صار من مصلحة الدولة المضيفة وضع سياسة سياحية شاملة تجمع بين ثقافتها وثقافة السائح لغرض تقليص الفجوة السيكولوجية بين الحياة الاعتيادية للسياح والحياة الاعتيادية للمجتمع المضيف[2].

4. **الأهمية الثقافية :**

1. تعد السياحة أداة للاتصال الفكري وتبادل الثقافة والعادات والتقاليد بين الشعوب وأداة لإيجاد مناخ مشبع يروج للتفاهم والتسامح بينهم،كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي.

2. تساهم السياحة في انتشار ثقافات الشعوب وحضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة،وتوطيد العلاقات بين الشعوب وزيادة معرفة شعوب الأرض ببعضهم أي انفتاحهم على مختلف ثقافات العالم.

3. توفر السياحة التمويل اللازم للحفاظ وصون التراث والمواقع الأثرية التاريخية والتي تعد جزءا من ذاكرة وثقافة البلدان المضيفة.

4. تساعد على إنشاء المنتزهات وتعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها وتزيد من الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع[3].

---

[1]: أحمد درباشي،عبد القادر عوينان،"واقع السياحة الجزائرية وآفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية"،**مجلة الاقتصاد الجديد**،العدد7، 2012، ص 226 ،متوفر على الرابط http://biblio.univ-alger.dz/jspui/handle/123456789/12801 .

[2]: محمد قويدري،سعاد دولي،**نحو صناعة سياحية في إطار رؤية تنموية مستدامة ومسؤولة**،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثالث: **منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية** المنظم من قبل: جامعة بشار 15/14 فيفري 2011، ص 07.

[3] : عبد القادر عوينان ، **مرجع سابق**، ص 28

المطلب الثالث : السياحة دراسة في الأنواع المقومات – الآثار :

أولا:أنواع السياحة يعد تصنيف الأنواع المختلفة للسياحة وفقا للهدف من الرحلة الأكثر شيوعا واستخداما بالنسبة للنشاط السياحي بوجه عام،وضمن هذا التصنيف نجد الأنواع التالية :

1. **السياحة الدينية** : حيث يكون الهدف من الزيارة هو أداء واجب ديني،وأهم المناطق المستهدفة لهذا النوع من السياحة مكة المكرمة والمدينة المنورة لدى المسلمين،القدس بالنسبة للمسلمين والمسيحيين واليهود والفاتيكان بالنسبة المسيحيين[1].
2. **السياحة الثقافية** : السياحة التي تهتم بثقافة بلد أو منطقة ما،خاصة أسلوب حياة سكان تلك المنطقة وتاريخهم وفنونهم وعمارتهم ودياناتهم وغيرها من العناصر التي ساهمت في بناء نمط حياتهم،عرفت السياحة الثقافية بأنها : " ارتحال الأفراد إلى مواقع الجذب الثقافي البعيدة عن مواطن إقامتهم الطبيعية بهدف اكتساب المعلومات والخبرات التي تشبع احتياجاتهم الثقافية " كذلك عرفت منظمة التجارة العالمية السياحة الثقافية سنة 1985 بأنها : " كل انتقالات الأفراد ...لأنها تفي باحتياج الإنسان للتنوع عندما تهدف إلى رفع مستواه الثقافي واكتسابه معارف وخبرات ولقاءات جديدة". تشمل السياحة الثقافية السياحة في المناطق الحضرية خاصة بهدف استكشاف المدن الكبرى أو التاريخية ومظاهرها مثل : المتاحف والمسارح،وكذلك في المناطق الريفية للتعرف على التقاليد والطقوس الخاصة بالمجتمعات الثقافية للسكان الأصلين وقيمهم وأنماط حياتهم[2].
3. **السياحة الترفيهية** : وهي في الأغلب رحلات لمشاهدة المعالم الطبيعية وممارسة الرياضة البحرية أو النهرية،والتزحلق على الجليد وقضاء الصيف على السواحل والشواطئ،أو في ربوع البحيرات والشلالات والينابيع،والشتاء في البلاد الدافئة،والنزهات الخلوية وقد يكون منها رحلات التسوق... وما أروع السياحة البريئة التي لا تخدش الثوابت وتحافظ على القيم العربية والإسلامية الأصيلة[3].

---

[1]: محمد إسلام تلي،"دور السياحة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية غرداية"،(مشروع مقدم لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية, علوم التسيير وعلوم التجارية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية،جامعة ورقلة ، 2013-2014)، ص 06.

[2]: مجموعة العمل حول السياسة الثقافية بالجزائر،تقرير يتعلق **بمشروع السياسة الثقافية للجزائر**،2013الجزائر،ص 10.

[3]: محمد بن سعود الحمد، **موسوعة الرحلات العربية والمعربة المخطوطة، والمطبوعة معجم ببليوجرافي**،القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية،ط .1، 2007 ،ص12.

4. **سياحة الشواطئ** : السياحة الشاطئية إلى البلدان التي تتوافر لها مناطق ساحلية جذابة وبها شواطئ رملية ناعمة ومياه خالية من صخور مثل : حوض البحر الأبيض المتوسط و دول الكاريبي.[1]
5. **السياحة الصحراوية** : يقصد بالسياحة الصحراوية "كل إقامة سياحية في محيط صحراوي تقوم على استغلال مختلف القدرات الطبيعية والتاريخية والثقافية،مرفقة بأنشطة مرتبطة بهذا المحيط من تسلية وترفيه واستكشاف " وتعد الصحاري بعظمتها وهدوئها واتساعها قطبا سياحيا لجذب الكثير من السياح الذين يفضلون هذا المنتوج السياحي[2].

ثانيا : مقومات السياحة : ترتكز السياحة على مقومات بعضها طبيعي والآخر بشري ومادي:

1. **المقومات الطبيعية** : وتمثل كل الظروف المناخية وتمايز الفصول،مناطق دافئة،حمامات المعدنية...الخ أي كل مظاهر جذب السواح.
2. **المقومات البشرية** : وتتمثل في الجوانب التاريخية كالآثار ،المعالم الشواهد،الأطلال،الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة الثقافات والعادات لدى السكان[3].
3. **المقومات المالية والخدمة** : وتتمثل في مدى توافر البنى التحتية،كالمطارات النقل البري والجوي،ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية،التجارية البنوك، العمران....الخ ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد،الإطعام الفنادق, المقاهي, مراكز الترفيه والتسلية.كما تعتمد السياحة على قدرات الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار وقدرة دعائية على مختلف وسائل الإعلام على جذب السائحين،مواصلات سهلة،أمن واستقرار ورعاية صحية كاملة وحسن معاملة وقدرة على إبراز جميع الجوانب والخصوصيات التي تهم السائحين بمختلف فئاتهم ورغباتهم[4].

---

[1]: خليف مصطفى غرايبة ،**مرجع سابق** ، ص 107.

[2] : صليحة عشي ،**مرجع سابق**، ص 28.

[3]: هواري معراج ،محمد سليمان جردات، "السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري"،**مجلة الباحث**،العدد1، 2004،ص22.

[4]: نوال هاني ،"**تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية**"،**مجلة الباحث**،العدد 13، 2013، ص 74، متوفر على الرابط http://oaji.net/articles/2014/433-1402683569.pdf

ثالثا : آثار السياحة :

1-الآثار الإيجابية :يتبين أن للنشاط السياحي انعكاسات على مستوى معيشة المواطنين وعلى مستواهم الثقافي ,لأن السياحة تعمل على رفع مستوى المعيشة وتحسين نمط حياة الأفراد وإيجاد تسهيلات ترفيهية وثقافية للمواطنين ولها آثار إيجابية من حيث معرفة ثقافة الآخرين[1].

التوازن الاجتماعي: حيث تتقارب الطبقات الاجتماعية من بعضها نتيجة لزيادة دخول الأفراد والعاملين في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر.

النمو الحضاري: نتيجة للحركة السياحية تتجه الأنظار إلى الاهتمام الدائم والارتقاء بالقيم الحضارية والمعالم السياحية سببا رئيسيا من أسباب الرقي الحضاري من حيث الاهتمام بالمقومات السياحية الأثرية والطبيعية.

الاهتمام بالتراث تؤدي السياحة إلى الاهتمام بالقيم الجمالية والمعالم الفنية في الدول المستقبلة للسياحة ويكون ذلك من خلال الفنون والمهارات الخاصة بهم مثل : الرقص الشعبي،الاحتفالات الخاصة بالأعياد والمناسبات وحفلات الزواج،بالإضافة إلى إحياء بعض العادات الدينية وأنشطة أوقات الفراغ التي تجذب السواح لمشاهدة ذلك.

التبادل الثقافي يعد الوعي بالتبادل الثقافي أحد أهم التأشيرات الإيجابية للسياحة حيث يعمل على تنمية التفاهم بين الشعوب والذي أصبح الآن فرصة متاحة لتبادل المعرفة والأفكار،حيث أنه لم تصبح السياحة إشباعا للفضول وحسب وإنما تعمل على اكتساب الاحترام والتعاون المتبادل وتبادل المعارف والقيم الثقافية[2].

2. الآثار السلبية : إقامة مرافق سياحية في البيئات الحساسة مما يؤدي إلى التدهور المادي للأراضي وإلى فقدان التنوع البيولوجي،وتدمير المناظر الطبيعية،كما يمكن للأضرار أن تحدث من جراء عملية التشييد ومن جراء التغيرات التي تعتري استخدامات الأراضي أيضا،إن فقدان البيئات الساحلية الطبيعية هي الأشد خطورة من بين نتائج النمو السياحي.

تشغيل المرافق السياحية مما يؤدي إلى استخدام الموارد غير المتجددة أو الثمينة كالمياه العذبة وأنواع الوقود،وتوليد الملوثات والنفايات.

---

[1]: فريدة مزياني،**دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي الخامس **حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية**،المنظم من قبل مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع،قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسة،جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل: 04/03 ماي 2009، ص 61.

[2]: حميدة بوعموشة ، **مرجع سابق**، ص ص 39-40.

كما أن الاحتقان المروري الناتج عن السياحة يمكن أن يحدث تأثيرا خطيرا على نوعية الحياة المحلية مما يستدعي طولا من قبل الإدارة الفعالة وينطبق نفس الشيء على فقدان المرافق العامة المادية التي يستخدمها السكان المحليون أو الإضرار بها[1].

المبحث الثاني : ماهية السياسة العامة:

تشكل السياسة العامة أحد المواضيع الهامة في الدراسات الإدارية والسياسية والتي أصبحت اليوم من أخصب المواضيع وأعقدها حيث لقيت اهتماما بالغا وتداولا واسعا لدى الباحثين والمتخصصين في علم الإدارة العامة وعلماء السياسة وهم كثيرون الذين أسهموا في دراستها وتحليلها وتحديد مجالاتها وتصميمها أيضا.

المطلب الأول : مفهوم السياسة العامة :

أولا: تعريف السياسة العامة : إن دراسة السياسات العامة هي دراسة لما يفعله النظام السياسي،للإجابة عن السؤال الكبير الذي طرحه " هارولد لا سويل " منذ أكثر من خمسين عاما من يحصل على ماذا ومتى وكيف ؟

- وحسب "ديفيد ايستون" فدراسة السياسة العامة هي :دراسة للتوزيع السلطوي للقيم أو التخصيص السلطوي للقيم" وهي كذلك دراسة لوظائف النظام السياسي, أو بتعبير أخر هي دراسة لقدرات النظام السياسي
- وبتعبير" رفاعة الطهطاوي" فدراسة السياسة العامة هي :"دراسة لقضاء مصالح العباد وإدارة شؤونهم ".وباختصار شديد فدراسة السياسة العامة هي دراسة للأداء السياسي و الحكومي والإداري[2].وتتعدد تعريفات مصطلح السياسة العامة شأن غيره من مصطلحات المستخدمة في نطاق العلوم الاجتماعية فعرفها " كارل فريدريك" على أنها:" برنامج عمل مقترح لشخص أو

---

[1]:مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة،تقرير يتعلق **بشأن السياحة والبيئة**،دبي،7-9 فبراير 2005،ص 03،متوفر على الرابط
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwihv_S7utfMAhVCWBQKHfgpDCwQFggaMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.unep.org%2FGC%2FGCSS-IX%2FDocuments%2FK0650878-a-PROCEEDINGS.doc&usg

[2]: كمال المنوفي ،"**إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسة السياسات العامة**" في سلوى جمعة الشعراوي (محررا)،**تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**،القاهرة:مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، ب.ط،2002، ص 23.

لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود ".

- وعرفها "روبرتايستون" تعريفا واسعا بقوله إنها : " العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها ".

- أما "توماس داي" فيرى أن السياسة العامة هي : "ما تفعله وما لا تفعله الحكومة ".

- ويعرفها "ريتشارد روز " :"أنها سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا أو كثيرا،وأن نتائجها تؤثر على من تهمهم مستقبلا وليست قرارات منفصلة"، وحسب "ريتشارد هوفيربرت" يرى بأن السياسة العامة على أنها : " مجموعة قرارات يتخذها فاعلون معروفون بهدف تحقيق غرض عام"[1].

- عرف شارلزكو شران (Charles cochran) والويس مالون (Eloise F.Malone) "السياسات العامة بأنها تشتمل على قرارات سياسية لتنفيذ برامج عامة بغرض تحقيق أهداف اجتماعية".

- ومن ناحية أخرى عرف عالم السياسة،وصاحب الدعوة الأول لدراستها في مجال العلاقات الفيلسوف السياسي إبراهام كابلان (Abraham Kaplan)السياسات بأنها: "برنامج من الأهداف والقيم والممارسات".[2] إن المفهوم الشامل والمعقد للسياسة العامة يأخذ عموما في الحسبان بعض العناصر أهمها:

- أن السياسة العامة تجسد عملية تنسيق وتعاون بين أجهزة الدولة المختلفة سواء كانت رسمية متمثلة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية،أو غير رسمية متمثلة في التنظيمات غير الرسمية كالنقابات والروابط المهنية و تنظيمات المجتمع المدني. إن السياسة العامة تعكس بطبيعة الحال المصلحة العامة،وبالتالي فهي كل صلة مباشرة ووثيقة بالمجتمع والحياة اليومية للمواطنين.

- إن المصلحة العامة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها تختلف عن المصلحة الخاصة لجماعة مصلحية أو نخبة سياسية معنية[3].

---

[1]: ثامر كامل محمد الخزرجي، **النظم السياسة الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة** عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،ط .1، 2004، ص ص 27-28.

[2]: أحمد مصطفى الحسين،**مدخل إلى تحليل السياسات العامة**،عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية،ط .1، 2002 ص ص 9-11.

[3]: مصطفى عبد الله خشيم،**نظرية السياسة العامة**،ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني الأول: **السياسات العامة في ليبيا**،المنظم من قبل: جامعة قاريونس, بنغازي، 11-13 جوان 2007، ص 05 .

ثانيا : خصائص السياسة العامة : للسياسة العامة عدة سمات أو خصائص تميزها وتحدد معالمها الأساسية وهي :

- إن السياسة العامة هي فعل للمؤسسة الحكومية أي أن السياسة العامة تمثل خيارات الحكومية والنشاطات الرسمية المستمرة والمتطورة،والتي تؤديها المؤسسات فالحكومة هي التي تتبنى سياسة عامة معينة،إزاء مشكلة أو قضية مجتمعية وتصدر بشأنها قانونا أو قرارات تحدد المسارات والأنشطة والأهداف،التي ستكون من مهام المؤسسات الحكومية المعنية بتلك المشكلة أو القضية.

- إن السياسة العامة ذات سلطة شرعية حيث أنها تمثل التزامات قانونية تتطلب الولاء من قبل المواطنين حيالها،كما أنها ترتبط بالسمة الغالبة للمؤسسات العامة الحكومية والتي تتمثل بالشرعية المرتبطة بدورها بالسلطة الرسمية وبالدستور وفي أداء المهام والتي تنوي الحكومة القيام بها في المجتمع, وهي ترتكز على القانون وعلى قوة الإلزام الحكومي والقانوني[1].

- إن السياسة العامة تضطلع إلى تحقيق المصلحة العامة،فنظريا دور الدولة يقوم على خدمة المصلحة العامة والسياسة العامة هي التي تترجم عمليا المصلحة العامة التي تخدم جمهور المواطنين،فالمقصود منها هو أن السياسة العامة عند إقرارها يجب أن تستهدف عموما مصالح المواطنين،ولا تقتصر على فئات قليلة تستفيد من خيرات البلاد على حساب الأغلبية العظمى من المواطنين.

- لابد من توفر درجة مهمة من الانسجام في الفعل العام،فيعتبر معيبا أن تسن سياسة عمومية تمس بإحدى السياسات العامة الأخرى،لأن ذلك سيؤدي إلى الارتباك وهدر الجهود وأمال،خصوصا وأن هناك تداخلا منطقيا وواقعيا بين مجموعة من القطاعات التي تؤثر في بعضها البعض،لذلك فإن الانسجام مطلوب وأساسي سواء داخل بنية السياسة العامة أو خارجها أي بعلاقتها مع سياسات أخرى[2].

---

[1]: فهمي خليفة الفهداوي،**السياسة العامة :منظور كلي في البنية والتحليل** ،عمان:دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط.1 ,2001، ،ص ص45-46.

[2]: حسن بلا،"مدخل لفهم السياسة العامة"،**مجلة إلكترونية متخصصة**...2012، ص6متوفر على موقع العلوم القانونية،تاريخ الإطلاع:2016/01/15 على الساعة 15:50
http://www.marocdroit.com/%D9%85%D8%AF_a2369.htm

- إنها تتسم بالثبات والاستمرارية والديمومة في نفاذها وفاعليتها،وإن كان لبعضها سقف زمني بوقف مفعولها ويكون معلوما في قرار صدورها،وعندها تكون السياسة العامة مرحلية أو مؤقتة بظرف سنة أو سنتين ثم ينتهي مفعولها.

- ولكون السياسات العامة بمثابة مشروعات عمل فإنها تتسم بالواقعية والعقلانية وتكون قابلة للتنفيذ والقياس والتقويم والتحليل.

- إنها حصيلة عملية جماعية تطرح فيها الاجتهادات وتؤثر فيها الاتجاهات والإيديولوجيات مثلما تخضع للمعرفة والأطر النظرية وللأساليب العقلانية والتقنية[1].

ثالثا : مستويات السياسة العامة : يمكن أن نميز بين ثلاث مستويات من السياسات تبعا لمستوى المشاركة في اتخاذها ولنطاقها وطبيعة موضوعها:

- **المستوى الجزئي MicroPolitics**:السياسة الجزئية تحدث عندما يحاول فرد مع جهة إدارية استصدار أمر إداري لصالحه أو إعفاءه من متطلبات قانون الهجرة كمثال تبحث شركة عن تغيير حسابات الضرائب أو إجازة لمحطة بث تلفزيوني،أو إقامة مشروع للإسكان الجماعي فيها،فالذي يجمع هذه الأمثلة هو الخصوصية أو المحدودية التي تتميز بها القضايا المثارة وعدم عموميتها،فالمطلوب هو قرار أو تحريك يشمل أو ينتفع بع فرد أو قلة من الأفراد ومهما كانت الفائدة لهؤلاء،فإن المتأثرين والمنتفعين بل والمشاركين فيها هم قلة جدا مقارنة بالمجموع الذي لم يتأثر وكلما ازدادت برامج الدولة وتوسعت نشاطاتها زادت المنافع التي تحدثها أو الواجبات التي تفرضها على الأفراد والجماعات والمناطق وهذا ما يوسع من دائرة السياسات العامة الجزئية.

- **السياسات الفرعية SubsystemPolitics :** اهتم علماء السياسة اهتماما كبيرا بدراسة النظم الفرعية التي تسمى أحيانا الوحدات الحكومية الفرعية وأحيانا مجموعة السياسات الفرعية أو السياسات التحالفية .وبعامة فان هدا المستوى يتضمن أيضا علاقات فرعية وجانبية بين لجان الكونجرس،أو بين دائرتين تنفيذيتين أو أكثر أو بين هذه وجماعات المصلحة المهتمة بقضايا نوعية متخصصة،والنظم الفرعية تظهر لكون موضوعات السياسات العامة لا تثير دائما اهتمام كل الأفراد أو لكون عدد منها لا يهم أحدا فالمواطن أو الموظف المهتم بالطيران المدني قد لا يهتم كثيرا ولا حتى قليلا بقضايا البنوك أو

---

[1] : محمد العيد حسيني،"السياسة العامة الصحية في الجزائر: دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث"،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة ورقلة،2012-2013)، ص 24.

البرامج الخارجية للمساعدات فحين يحاول هذا المواطن التأثير في سياسات الطيران المدني فإنه سيترك الموضوعات الأخرى لغيره يؤثر فيها.

– **السياسات الكلية Macro Politics** :قد تبدأ القضية على المستوى الجزئي ثم تتسع و تتعقد لتصبح من موضوعات المستوى الكلي،فالقضايا الكلية تستقطب اهتمام ومشاركة الأحزاب السياسية وقادة الكونجرس والإدارات التنفيذية الرئيسية ووسائل الاتصال وممثلي الجماعات،سرعان ما يدلون بدلائهم في هذه القضايا و بذلك تتسع دائرة المشاركين ويتدخل المعنيون بدراسة السياسات العامة في هذه الموضوعات التي يخضعونها للتحليل والنقاش لكونها أكثر وضوحا [1].

المطلب الثاني : السياسة العامة دراسة في (المكونات –الأهداف– الآثار):

أولا : مكونات السياسة العامة :إن السياسة العامة ترتبط وتتشكل من مجموعة من العناصر تمثل محصلة من المفاهيم المترابطة والمتفاعلة ومن أهم مكوناتها :

– **المطالب الأساسية والاحتياجات** :وهي الإجراءات التي تطالب الجهات العامة أو الخاصة الحصول عليها أو انجازها من قبل الموظفين الرسمين في الدولة بخصوص قضية أو مشكلة معينة،وما يطرح على طاولة السياسة في الحكومة التي تأتي من قبل الأفراد والمواطنين بصرف النظر عن هويتهم وانتمائهم،والتي تمثل الاحتياجات الاجتماعية المختلفة والمتنوعة وتختلف هذه المطالب في طبيعتها،كما تعمل التنظيمات الموجودة في النظام السياسي كالجمعيات المحلية والأحزاب وجماعات الضغط وقادة الرأي ووسائل الإعلام على تنظيم وتعبئة هذه المطالب والتي تقدم وصورة معينة إلى الحكومة،فالمطالب المطروحة من طرف الأفراد والمواطنين نثير انتباه راسمي السياسات العامة وبالتالي تعد نقطة بدأ في دراسة عملية صنعها.

– **قرارات السياسية** : هي التي تتخذها الجماعات الرسمية والتي تكون بمثابة توجيهات ومحتويات لإجراءات السياسة العامة،أي ما يصدره المخولون قانونا ورسميا من الأوامر والقوانين تعبيرا عن إدارة الحكومة المستجيبة للمطالب المقدمة،كرد فعل إيجابي أو سلبي لها وتشمل

[1]:أندرس و ن جيمس ،**صنع السياسات العامة**،تر:عامر الكبيسي عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع،ط .1، 1999،ص ص 70–73.

القرارات والأطر التشريعية المتخذة صيغة القوانين،أو إصدار الأوامر لأغراض التنفيذ المباشر،أو تقديم التفسيرات الإجرائية للعلمية القضائية حيال تطبيق القوانين[1].

- **مصادر السياسة العامة ومحتوياتها** : وتمثل التفسير الرسمي لمضمون السياسة العامة وبيانها وتشمل كل الخطابات أو التصريحات الحكومية العامة الموجهة للمجتمع والرأي العام وللمعنيين،والتي تعبر عن اتجاهات الحكومة وما تنوي القيام به لتحقيقها وكذا الموقف الحكومي الواضح إزاء المشاكل المطروحة كالجريمة،وتبديد الأموال،والبطالة...الخ

- **مخرجات السياسة ونتائجها:** وهي المؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسات العامة،والتي تمثل الأشياء المنجزة نتيجة القرارات المتخذة،وتعني ما تنجزه الحكومة مقارنة بما تدعي القيام بإنجازه مستقبلا،أي تحويله إلى عملية التنفيذ والتحقق منه عمليا.

- **آثار السياسة العامة** : وتمثل صدى السياسة العامة في المجتمع وما تحققه من عوائد سواء بالرضا والقبول أو بالرفض والتنديد،وتكون مقصودة أو غير مقصودة،ولكل سياسة آثار معينة فإذا كانت ناجحة وإيجابية تكون المصلحة العامة وتحقيق رضا الشعب،أما إذا أحدثت آثار ومضاعفات سلبية فلا بد من سياسة أخرى لاحقة لتعود العملية من جديد[2].

ثانيا : أهداف السياسة العامة :تنطوي السياسة العامة على عدة أهداف أهمها :

1. الهدف الكلي والذي يعتبر الركيزة أو المنطلق العام للسياسة العامة.
2. الأهداف بعيدة المدى والتي تغطي نطاقا طويلا من الزمن مثل : خمس سنوات وأكثر
3. أهداف قصيرة الأجل توضع في شكل ونوعي وتنطلق من أهداف بعيدة المدى وتساعد في النهاية على تحقيقها.
4. الأهداف اليومية أو المتتابعة والتي تكمل بعضها بعض ويساعد على تحقيق أحدها على تحقيق الأخر وتدخل في هذه الأهداف أنواع أخرى كأهداف حل المشاكل والأهداف الابتكارية.

---

[1]:حسيبة غارو،"دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة: دراسة حالة الجزائر من 1997-2007 "،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة تيزي وزو،:2011-2012)، ص ص 58-59.

[2] : أحمد طيلب،" دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر: دراسة حالة المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي"،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التنظيم السياسي والإداري،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة بن يوسف بن خذة 2006-2007)، ص 21.

وفي مقدمة أهداف السياسة العامة هي تحقيق المصلحة العامة والمصلحة هنا تنطوي على الفوائد المادية كما تتضمن أيضا الأفكار والمبادئ والقيم المعنوية،والعلاقة بين المصلحة العامة والسياسة العامة علاقة ترابطية انطلاقا من أن مهمة الحكومة كما يجب أن تكون دائما هي خدمة وحماية الصالح العام أو المصلحة العامة،فالغالبية تفضل أن تصدر السياسات العامة لخدمة الصالح العام وليس الخاص،فالأول ينطوي على مفهوم المصلحة العامة الغالبية،بينما الثاني يشير إلى الأنانية والنظرة الضيقة للمصلحة[1].

ثالثا : آثار السياسة العامة :

1. **محاور تقييم السياسة العامة :** لدى تقدير أثر السياسة العامة لابد من التعرض إلى جملة من الاعتبارات وهي :
   1. أثر السياسة على مواقف الجماعة المستهدفة.
   2. أثر السياسة على مواقف أو جماعات غير تلك المستهدفة
   3. أثر السياسة على الأوضاع الحالية والمستقبلية
   4. التكاليف المباشرة للسياسة معبرا عنها بالموارد المخصصة للبرنامج الموضوع
   5. التكاليف غير المباشرة التي يدخل فيها نفقة الفرص البديلة
2. **أدوات تقييم السياسة العامة :** يمثل التقييم طريقة نظامية للتعليم،وينطوي على تحليل لمختلف مراحل برامج السياسات العامة،من حيث مدى ملائمتها كفاءتها،صياغتها،فعاليتها،وقبولها لدى جميع الأطراف المعنية وهناك وسيلتان لتقييم السياسة العامة،تتمثل الوسيلة الأولى في مراقبة تطبيق السياسات العامة،وتعتبر في هذه الحالة أن أي خطأ يكمن في طريقة أداء النظام وليس في صورة النظام ككل،أما الوسيلة الثانية فهي وسيلة التغيير حيث يكون النظام ككل محل تساؤل.

ومن مصاعب التقييم في مجال السياسات العامة خطورة الاعتماد فقط على القياس الكلي لأثر تلك المشكلات إذا يجب بعض الأحكام الكيفية عن مدى القبول و الإدراك والاستجابة لبرامج تلك السياسات.[2]

---

[1]: وصال نجيب العزاوي،**مبادئ السياسة العامة**،عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،ط .1، 2003،ص ص 20-21.

[2] : نور الدين دخان،"تحليل السياسات التعليمية العامة:نموذج الجزائر", (رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية, كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2007)، ص ص 80-83.

المطلب الثالث : مراحل صنع السياسة العامة وفوا علها :

أولا : مراحل صنع السياسة العامة : إن عملية صنع السياسة العامة ,هي عملية في غاية الأهمية لما تمتاز به من دقة وتعقيد لذا فإنها تمر بمراحل وهي :

1. **عملية صنع السياسة العامة:** إن عملية صياغة السياسة الحكومية هي خليط من الأنشطة القانونية والتفاعلات السياسية والشخصية بين الأطراف،وبسبب هذا الخليط نجد أن عملية صنع السياسة العامة هي جوهر أي موضوع حول سياسات الحكومة وذلك لأن هذه العملية تخضع لكثير من التأثيرات من جميع الأطراف،سواء من الأحزاب أو من المسؤولين الحكوميين أو جماعات المصالح أو غيرهم،لكن وبغض النظر عن هذه الحيثيات كلها فإن السلطة التنفيذية والتشريعية تعملان سويا لصنع السياسة وتختلف طريقة تسلسل عمليات الصنع من دولة إلى أخرى وذلك بحسب اختلاف قوانين وثقافة كل منها.
2. **تنفيذ السياسة العامة :** يؤكد"بيترز" (Peters) أن سياسات الدولة لا تطبق بنفسها ولا تستطيع أن تؤثر في المجتمع طالما أنها مجرد كتابة على ورق،لهذا فبعد صنع السياسات العامة لابد من تنفيذها حتى لا تبقى السياسات مجرد قوانين جامدة ومعطلة لا تؤثر بمجريات الحياة العامة،فالمؤسسات الحكومية تملك صلاحيات القانون العام وسلطة تطبيق القرارات وهو الأمر الذي يسمى في أدبيات الإدارة العامة تنفيذ السياسات وتقسم المؤسسات العامة المنوطة بتنفيذ السياسات الحكومية إلى مؤسسات رسمية ومؤسسات شبه رسمية وقد تتعاون أكثر من مؤسسة واحدة في تنفيذ سياسة اختصاص كل منها[1].
3. **تقييم السياسات العامة :**إن عملية التقييم هي عملية فردية بمعنى أن الشخص أو المؤسسة أو الجهة التي تقوم بتقييم السياسة العامة هي نفسها التي تضع المعايير التي على أساسها تتم عملية التقييم،من وجهة نظر عملية إن المؤسسات الناجحة يجب أن تفصل بين أمرين وهما تنفيذ السياسة وتقييم السياسة وذلك منعا لحدوث تداخل بين الأمرين،إذ يرغب الكثيرون في أن تأتي نتائج التقييم دائما إيجابية ومشرفة،لكن من أجل ضبط الرغبة الجامحة لدى بعض المسؤولين الحكوميين في تغيير نتائج تقييم سياستهم وقراراتهم لهذا يجب التأكد من أن عملية تقييم أية سياسة عامة هي عملية مستقلة تماما عن الأشخاص والجهات الحكومية التي نفذت السياسة،ويتم هذا الأمر من خلال تكليف جهة محايدة لتقوم بالتقييم وإعطائها صلاحيات واسعة لجمع المعلومات الضرورية لإتمام عملية التقييم وتمكينها من القيام بعملها.

---

[1]: عبد الفتاح ياغي،**السياسات العامة النظرية والتطبيق**،القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، ب. ط2010،ص ص 84،115.

4. **تحليل السياسات العامة** :إن جوهر تحليل السياسة العامة هو سعي المحلل للإجابة عن التساؤلات الرئيسة الخمسة :

1. كيف تقوم الحكومة بأداء عملها ؟
2. لماذا تتكبد الحكومة عناء صنع وتنفيذ سياسة معينة ؟
3. من هم الأشخاص أو الجهات التي تلعب دورا مميزا للتأثير جانب أو أكثر من جوانب السياسة العامة ؟
4. من يتأثر بسياسات الحكومة ؟
5. كيف يمكن للمواطنين في الدولة التأثير على عمليات السياسة العامة وجعل نتائج السياسة مفيدة لهم ؟ وبشكل عام فإن تحليل السياسة العامة ينصب على الإجابة عن التساؤلات الخمسة من خلال وصف أنشطة الحكومة وقراراتها،وكذلك من خلال جمع المعلومات الضرورية ومحاولة ربط الحقائق بعضها مع بعض أملا في اكتشاف علاقات سببية بين المشكلات ومسبباتها ومعرفة العلاقات النسبية والارتباطات التأثيرية هو أمر ضروري لأنها توضح حيثيات السياسة العامة[1].

ثانيا : الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة:

أ. **السلطة التشريعية** : وهي من أهم السلطات في الدولة ومهمتها الأساسية هي عمل القوانين أي تشريع القواعد العامة التي تنظم مختلف أوجه الحياة الاجتماعية في الدولة،فالقانون من عمل السلطة التشريعية وحدها،ودول العالم تتباين عن بعضها من حيث تكوين الهيئات التشريعية،ففي الدول التي تأخذ بنظام المجلس الواحد تتكون الهيئة التشريعية من مجلس واحد جميع أعضائه منتخبون من قبل الشعب،أما في الدول التي تأخذ بنظام المجلسين فتتألف من مجلسين أحدهما يتكون من أعضاء جميعهم منتخبين من قبل الشعب والآخر اختلفت في كيفية تكوينه باختلاف الغاية من وجوده

ولجميع الأنظمة السياسية المعاصرة،تقريبا جمعيات تشريعية يطلق عليها أسماء مختلفة،مجلس (النواب) أو مجلس (الشيوخ) أو مجلس (الأمة) وهي جمعيات تنتخب بشكل عام بالتصويت الشعبي.

ب. **السلطة التنفيذية:** هي الهيئة التي يقم على عاتقها تنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن وإدارة مختلف المؤسسات والمصالح العامة في الدولة.

---

[1]: **المرجع نفسه** ، ص ص152،214.

ففي النظام الرئاسي يعتمد على مبدأ فردية السلطة التنفيذية ومباشرة رئيس الدولة للسلطات الفعلية.

أما في النظام البرلماني يكون هذا التوجيه بيد رئيس الدولة ومجلس الوزراء،فالنظام البرلماني يقوم على عنصر ثنائية السلطة التنفيذية[1].

ج. الجهاز الإداري : يشارك في صنع السياسات العامة لكونه الجهة التي تملك المعلومات عن قضايا السياسات والجوانب الفنية المتعلقة بتنفيذ تلك السياسات ويختلف دوره ووزنه من نظام سياسي لنظام سياسي آخر،فالدور الذي يلعبه هذا الجهاز في الدول النامية أكبر نسبيا من دوره في الدول المتقدمة.

د. المحاكم : تلعب دورا أساسيا في عمليات صنع السياسات العامة بدرجات متفاوتة على حسب الأنظمة السياسية،وتمثل في الواقع العملي قرارات المحاكم الاستئنافية والدستورية سياسات عامة ملزمة،إن الرقابة القضائية هي في جوهرها تمثل سلطة المحاكم في تحديد دستورية أعمال الجهاز التشريعي والجهاز التنفيذي وإعلان التصرفات الحكومية التي تتعارض مع الدستور بأنها باطلة وتعتمد فعالية الرقابة القضائية في هذا الخصوص على درجة استقلالية القضاء ومهنيته،ففي الدول النامية رغم الإعلانات باستقلال القضاء،فالقضاء والقضاة يقعون بصورة مباشرة تحت سيطرة الجهاز التنفيذي أو رئيسه،وبذلك فإن سلطاتها في صنع السياسات العامة تكون شكلية في كثير من الأحيان[2].

ثالثا : الفواعل غير الرسمية :

1. **جماعات المصالح :** وهي تلك الجماعات المؤثرة التي تتصف بالسمات المتمثلة بنوع من التنظيم،وبممارسة الضغط السياسي المعين على صناع السياسة العامة الرسمين في سبيل هدف مقصود تسعى إليه تلك الجماعات،من خلال قوتها التأثيرية في أن يكون لها قدرة على تشكيل مركز مستقل إلى درجة ما للقرار الذي يمثلها من حيث التوجه والغاية ومن حيث ممارسة الضغط الفعلي والواقعي في الحياة السياسية العامة،هذا وتعتبر جماعات المصالح والضغط بمثابة منظمات ذات قواعد أساسية تجمع بين اهتمامات أعضائها المشتركة وأفكارهم وتكون حريصة على التأثير في قرارات الحكومة من خلال أساليب المشروعة والمسموح بها،فهي تقوم بحلقة وصل ورابطة مقبولة بين الحكومة والمواطنين الذين يعتبرون أعضاء في تلك الجماعات.
2. **الأحزاب السياسية :** بشكل عام ومهما كانت طبيعتها فإنها تقوم بعدد من الوظائف الأساسية في المجتمع من أهمها : تجميع المصالح ثم التعبير عنها والقيام بعد ذلك بوظيفة الاتصال والربط

---

[1]: وصال نجيب العزاوي,**مرجع سابق** ، ص ص 41-42.

[2]: أحمد مصطفى الحسين ،**مرجع سابق** ، ص ص 236-237.

بين المجتمع والحكومة والهدف الذي تسعى إليه تلك الأحزاب نحو الوصول إلى السلطة السياسية و التأثير عليها،والسياسات العامة هي المجال الحقيقي الذي يبرز لنشاطات الأحزاب السياسية وتقوم في المجتمع بمهمتين أساسيتين هما :

– التعبير عن اهتمامات الناس ومطالبهم العامة والعمل على تحقيقها من قبل الحكومة بفعل الضغط الذي تمارسه الأحزاب على صناع السياسة العامة الرسمين.

– نقل رغبات وسياسات الحكومة إلى الناس والعمل على تعبئة الجهود والمواقف المتباينة إزائها إما دعما وتأيدا وإما مواجهة ورفضا[1].

3. **المواطن الفرد :** غالبا ما يهمل دور الأفراد عند مناقشة كيفية صنع السياسات العامة وتشريع القوانين واللوائح وهذا الإهمال لا يتناسب مع الدور الحقيقي الذي يمكن أن يلعبه المواطن الفرد في مجال السياسة العامة واتخاذ القرارات المهمة،فالموظفون هم الذين يصدرون القرارات لكن الأفراد في الكثير من الحالات يلعبون دورا هاما ومباشرا في صياغتها،والانتخابات في النظم الديمقراطية قد تلزم الموظفون بطريقة غير مباشرة بالاستجابة لمطالب ومصالح الأفراد الناخبين،حيث بعض علماء السياسة أن هذه العملية تعزز دور المواطن الفاعل في تقرير السياسة لأن اختيارهم لممثليهم يعني تخويلهم للتوجه نحو سياسات عامة دون غيرها[2].

المبحث الثالث :تدقيق معرفي حول السياسة السياحية:

يتسنى المجال للدولة في الارتقاء بالقطاع السياحي وذلك من خلال صياغة سياسة سياحية تراعي كافة الخصوصيات لضمان نجاح القطاع واهتمامها بالمحددات التي تشكل هذه السياسة،خاصة وأن السياسة السياحية لا يمكن أن تكون فعالة وناجحة وهي بمعزل عن القطاعات الأخرى فهي تتعاون وتتشابك وظيفيا مع قطاعات اقتصادية وخدماتية أخرى،ذلك أن السياحة لها تأثير بالغ الأهمية في تنشيط هذه القطاعات أي أن التأثير متبادل بينها.

المطلب الأول : ضبط مفهوم السياسة القطاعية :

أولا : تعريف السياسة القطاعية :

إن تصنيف السياسات العامة في ضوء القطاعات المهنية أو الفنية يعبر عن محتواها و عن أهدافها الجزئية المتخصصة،وكما يبرز هذا التصنيف فإن السياسات العامة في ضوء قطاعاتها المهنية أو الفنية تهدف في جملتها إلى :

---

[1]: فهمي خليفة الفهداوي ، **مرجع سابق**، ص ص 222–225.

[2]: جيمس أندرسون ، **مرجع سابق** ، ص 67.

1. تأمين سيادة الدولة والحفاظ على هويتها وتراثها الحضاري
2. الوفاء بالحاجات الأساسية المادية والمعنوية للمواطنين
3. إرساء دعائم التنمية الذاتية المستمرة
4. الحفاظ على التوازن البيئي بإزالة أو على أقل تقدير الحد من كافة صور تبديد الموارد الطبيعية غير المتجددة[1].

ثانيا : أهداف السياسة القطاعية :

في إطار الأهداف الرئيسية،فإن السياسات العامة في ضوء قطاعاتها المهنية أو الفنية تهدف إلى تأمين واحد أو أكثر من هذه الأهداف،ومن أهمها :

1. **السياسة الخارجية** : وتتكون عادة من عناصر إرتكازية تؤمن سيادة الدولة وتبرز هويتها مثل: السياسات المتصلة بالأمن القومي،وسياسات متصلة بالانتماء الإقليمي...الخ
2. **التعليم:** يمثل التعليم حاجة أساسية للمجتمع،فالإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها الرئيسية،فالسياسات التعليمية تهدف إلى تحقيق أهداف فرعية منها محو الأمية الوظيفية.
3. **الأمن الداخلي** : إن توفير السلامة العامة من المتطلبات الأساسية لإرساء الطمأنينة في المجتمع فالسياسات العامة المتصلة بالأمن الداخلي تهدف تنمية نظم استتباب الأمن في المجتمع.
4. **الإسكان:** تهدف السياسات الإسكانية إلى توفير الاحتياجات السكنية،بالإعداد والنوعية التي تلبي الحاجات المجتمعية.
5. **النقل والاتصال** : هي سياسات هادفة لتوفير خدمات النقل والاتصال الأساسية التي يحتاجها الناس كمدخلات في نشاطهم الإنتاجي.
6. **الإعلام والثقافة** : هي سياسات عامة هادفة لتنمية الوعي والحفاظ على الهوية الحضارية للمجتمع عن طريق العديد من الأجهزة والأنشطة الإعلامية والثقافية كالإذاعة والتلفزيون والصحف والمجلات والمسارح والمراكز الثقافية[2].

---

[1] : حسن أبشر الطيب،**الدولة العصرية دولة المؤسسات**،القاهرة: الدار الثقافية للنشر،ب .ط،2000 ، ص42 متوفر على الرابط :

http://spmehazem.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf

[2]: **المرجع نفسه** ، ص 45.

المطلب الثاني : السياسة السياحية :

أولا : تعريف السياسة السياحية : إن اهتمام الدول بقطاع السياحي يترجم بالتكفل الأحسن بهذا القطاع وتنمية من خلال رسم سياسات وبرامج ومخططات للنهوض به بالإضافة إلى وضع آليات تنظيمية ومؤسسية وجعله من بين أولويات السياسة العامة،ونظرا لأهمية العناصر التي يتميز بها القطاع السياحي، يحتم على الدولة صياغة سياسة سياحية متمثلة في البرامج والتخطيطات السياحية مع مراعاة كافة الخصوصيات لضمان نجاح القطاع وتحتم على صانع السياسة السياحية الاهتمام بالمحددات التي تشكل أساس هذه السياسة بما يطرح مجال لفعل الدولة في تنمية القطاع السياحية و ترقيته.

ثانيا : خصائص السياسة السياحية :

1. أن التمركز الخاص للمنشآت السياحية يكون وفقا لمعطيات جغرافية ومناخية وتاريخية تتحكم في انتشارها.
2. أن القطاع السياحي يتميز بعدم قابلية التخزين،مما يحتم على العارض السياحي نقل الزبون إلى مكان نشاطه وذلك ببدل مجهودات معتبرة،خاصة في ما يتعلق بالتسويق والترويج السياحيين.
3. ضف إلى ذلك معيار الجودة والتي تعني رضا السائح الزبون،أو ارتفاع الخدمة السياحية إلى المستوى المتوقع،فالسياحة قطاع حساس فيما يخص هذا الجانب[1].
4. يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة،والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية (كالرواج والكساد) بالإضافة إلى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها.
5. صناعة السياحة تمثل حافزا للإبداع الثقافي والاجتماعي ومجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة،لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية[2]

ثالثا : الأهداف الإستراتيجية للسياحية : تدور أهداف الإستراتيجية السياحية حول ما يلي:

1. تنويع وتعدد وسائل الجذب السياحي
2. إخراج المنتج السياحي للأسواق العالمية من خلال العمل على تطويره.
3. جذب الاستثمارات السياحية المحلية والعالمية
4. وضع معايير الجودة وتحديد مواصفاتها
5. العمل على خلق التنمية المستدامة وتطوير المجتمعات

---

[1] : فؤاد أبركان،**مرجع سابق** ، ص ص 10، 16.

[2]: أيمن برنجي ، **مرجع سابق**، ص 47.

6. تطوير القطاع الخاص وتشجيعه على الاستثمار في المجال السياحي

أما الأهداف الإستراتيجية السياحية على مستوى المنشآت السياحية فيمكن ذكرها فيما يلي[1] :

1. وضع خطط للحملات الإعلامية المحلية والدولية
2. العمل على تنشيط الحركة السياحية
3. الاهتمام بالمشروعات السياحية ومتابعتها
4. الاهتمام بالعنصر البشري والذي يعد محور أساسي للارتقاء بجودة الخدمات السياحية.
5. العمل على نشر الثقافة السياحية محليا ودوليا ولجميع الشرائح المستهدفة
6. الإبداع السياحي وخلق أنواع سياحية جديدة وإثراء الموجودة
7. فتح أسواق سياحية والتعامل مع الأسواق السياحية وجذب سواح جدد

كما هناك توجهات عامة للإستراتيجية السياحية تتمثل فيما يلي :

1. تحديد أهداف التنمية السياحية قصيرة وبعيدة المدى،ورسم السياسات السياحية ووضع إجراءات تنفيذها.
2. مضاعفة الفوائد الاقتصادية والاجتماعية للنشاط السياحي وتقليل كلفة الاستثمار
3. توفير التمويل اللازم للتنمية السياحية
4. المحافظة على البيئة من خلال وضع وتنفيذ الإجراءات العلمية المناسبة

ولتحقيق هذه الإستراتيجيات يجب مراعاة عنصر مهم في العملية السياحية وهو الخدمات إذ يجب الارتقاء بمستوى العمالة السياحية من خلال التدريب السياحي وكذلك الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والانترنت وتوظيفها لصالح النشاط السياحي.[2]

المطلب الثالث : القطاع السياحي وعلاقته بالقطاعات الأخرى :

يمكن إيجاز تأثير وتأثر القطاع السياحي ببعض القطاعات الأخرى فيما يلي :

- تتمثل علاقة تشابك القطاع السياحي والقطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال ما يحققه الإنفاق السياحي من مقررات انفاقية وزيادة في القوى الشرائية. حيث يؤدي قدوم آلاف السائحين من منطقة إلى أخرى إلى زيادة الطلب على ما يفي باحتياجات هؤلاء الوافدين من طعام وشراب

[1] : عبد القادر هدير ، "**واقع السياحة في الجزائر آفاق تطورها**"،(رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2005-2006)، ص ص 105.

[2]: **المرجع نفسه** ، ص ص 106-107

ومستلزمات أخرى وما يترتب على ذلك من زيادة مبيعات،وبالتالي زيادة دخول المنشآت التجارية ولما كانت السلع التجارية يقوم بإعدادها أحيانا قطاع الصناعة أو الزراعة،فإن السياحة بذلك تقوم بتنشيط هاذين القطاعين،بالإضافة إلى ذلك فإن هناك مجموعة من الحرف وخاصة اليدوية منشط لنشاط حركة السياحة ومن أمثلة ذلك التذكيرات السياحية[1].

أولا : قطاع النقل : يساهم قطاع السياحة في تفعيل حركة النقل بأنواعه البري والجوي والبحري،والنقل بالسكك الحديدية،مما يؤدي إلى رفع مداخيل شركات النقل كما أن المشاريع السياحية تساهم في دعم البنى التحتية للقطاع،ومن جهة أخرى لا يمكن إقامة سياحة مزدهرة في ظل ضعف شبكة النقل بمختلف أصنافه إذ أن السياح يحجمون عن المجي إلى المناطق التي تعاني من مشكل قلة وسائل وتجهيزات النقل.

ثانيا :قطاع التجارة : تكمن أهميته في كونه يعتبر جزءا من العرض السياحي للبلد،فالسائح أثناء إقامته في البلد المضيف لا يكتفي فقط بزيارة المعالم الحضارية والثقافية والطبيعية،وإنما له حاجيات يومية،يتم تلبيتها من خلال السلع المعروضة في المجال التجاري والأسواق.

ثالثا : قطاع الاتصالات : إن التطور التكنولوجي في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي أدى إلى تقريب المسافات بين الشعوب والأمم،خاصة مع ظهور تكنولوجيا الانترنت كان له الأثر البالغ في نمو حركة السياحة الدولية،وعليه فقطاع الاتصالات يعتبر من القواعد التي ترسم لنجاح السياسة العامة السياحية.

رابعا : القطاعات التكوينية : يعتبر التكوين من أهم ركائز نجاح أي قطاع من قطاعات الدولة وتبرز أهميته كون القطاع السياحي قطاع خدماتي يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية وكفاءة العنصر البشري،مما يعبر عن حاجة القطاع السياحي إلى القطاعات التكوينية لا سيما التربية والتعليم،التكوين والتعليم المهنيين والتعليم العالي[2].

---

[1]: ربيع عيساني،"دور البنوك في تنشيط التنمية السياحية:دراسة حالة ولاية سطيف"،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص: اقتصاد تنمية،جامعة باتنة ،2011-2012)، ص 20.

[2]: فؤاد أبركان ،**مرجع سابق**، ص ص 32-33.

خلاصة واستنتاجات:

لقد تم استعراض خلال هذا الفصل دراسة السياحة بشكل عام وذلك بالتطرق إلى ماهية السياحة والمفاهيم المتعلقة بها وتسليط الضوء على الأسس التي تقوم عليها والخصائص التي تتسم بها إضافة إلى أهميتها المتنوعة في مجالات عدة كونها أصبحت صناعة قائمة ومتكاملة تتضمن الاستثمار في المرافق التي لها علاقة بالنشاط السياحي والترويج لها،كما تم دراسة السياحة،من حيث الأنواع التي تكتسيها وإبراز آثارها والتي تتدرج ما بين الآثار الإيجابية والسلبية لها.

كما تم التطرق ضمن هذا الفصل إلى تدقيق معرفي حول السياسة العامة متضمنا المفاهيم المختلفة لها ودراستها في المكونات والأهداف التي تسعى لتحقيقها أي سياسة عامة وطرح لأهم الآثار التي تتدرج ضمن أية سياسة عامة سواء كانت ناجحة أو فاشلة مع إبراز أهم المراحل التي تمر بها عملية صنع السياسة العامة وإظهار الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي تشارك في صنعها.

وثم استخلاص هذا الفصل بالسياسة السياحية وطرح مفاهيم حول السياسة القطاعية،كذلك من خلال إضفاء النشاط السياحي خصوصية وذلك من حيث اتساع نشاطاته وعلاقة القطاع السياحي بالقطاعات الأخرى،وحتى يتم تفعيل السياسة السياحية لابد من وضع خطط إستراتيجية وبرامج لترقية القطاع السياحي وذلك من خلال الاستفادة من تكنولوجيات المعلومات وتوظيفها لصالح النشاط السياحي مما يخلق التنمية وينشر الثقافة السياحية محليا ودوليا.

الفصل الثاني

واقع السياسة السياحية

في الجزائر

تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر ثراء بالموارد السياحية،والمقومات الطبيعية والمادية التي تعتبر أحد أهم عناصر الجذب السياحي للجزائر،مما يؤهلها أن تكون قبلة سياحية مفضلة،لذلك قامت الدولة الجزائرية ببلورة سياسات سياحية من أجل تثمين وتطوير هذه الموارد،وذلك من خلال مخططات التنمية الوطنية التي اعتمدتها الجزائر لتنمية القطاع السياحي والنهوض به،حيث أنه كل سياسة سياحية أفرزتها الظروف التي عاشتها الجزائر في مختلف المراحل التي مرت بها.

وقد نما الاهتمام بالقطاع السياحي نتيجة لما يلعبه من دور في عملية التنمية للدول التي جعلت السياحة من ضمن أولوياتها الرئيسية،حيث يعتبر دعامة كبيرة لاقتصاديات العديد من الدول،لذلك سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تنمية مواردها السياحية من أجل بلوغ الهدف المرجو وهو الارتقاء بالقطاع السياحي.

حيث يرجع تحرك الدولة الجزائرية لتنمية قطاع السياحة في ظل اعتمادها شبه الكلي على مورد واحد وهو المحروقات التي تعتبر الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني ومحاولة منها للتقليل عن هذا الاعتماد من خلال سعيها في البحث عن موارد جديدة إضافية كالسياحة التي تعتبر بديل من البدائل المقترحة والمتاحة للمحروقات.

وهذا الفصل سيتناول ثلاث مباحث :

المبحث الأول : الجزائر دراسة سياسية جيواستراتيجية

المبحث الثاني : مراحل صنع السياسة العامة في الجزائر وأهم فوعلها

المبحث الثالث : السياسة السياحية في الجزائر

المبحث الأول : الجزائر دراسة سياسية جيواستراتيجية:

وذلك من خلال التطرق إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري وأسلوبه وأهم التطورات التي طرأت عليه،وكذلك بالتعرف على أهم الموارد والمقومات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر.

المطلب الأول : تحليل طبيعة النظام السياسي الجزائري:

الجزائر دولة إفريقية ذات نظام جمهوري عاصمتها الجزائر[1].قام النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال على مبدأ الحزب الواحد ،إذ نص دستور 1963 في مادته 23 " جبهة التحرير الوطني هي حزب الطليعة الواحد في الجزائر "

أولا :الممارسة السياسية في عهد الرئيس أحمد بن بلة (1963-1965):بعد وصوله إلى رئاسة الحكومة بفضل دعم المؤسسة العسكرية،انفرد بالسلطة وأبعد خصومه ومعارضيه السياسيين والعسكريين مما زاد من حدة الخلافات على مستوى مؤسسات الدولة،وباسم المشروعية الثورية والشرعية الشعبية وأصبح بن بلة صاحب السلطة العليا الوحيد في الحزب والدولة و تمكن الحزب خلال هذه الفترة من الحفاظ على مكانة مؤسساتية متميزة بفضل مبدأ الجمع بين رئاسة الجمهورية والأمانة العامة للحزب [2].

ثانيا : الممارسة السياسة في عهد الرئيس هواري بومدين (1965-1979): إن الحركة الانقلابية التي قادها الرئيس "هواري بومدين" في 19 جوان 1965 والتي أطاحت بالرئيس" أحمد بن بلة" لم تكن منفصلة عن نمط الاستحواذ والتحكم في القوة وترجيح قوة الكفة العسكرية ضمن دواليب النظام السياسي،وقد تم إحلال "مجلس الثورة" محل الرئيس على قمة التركيز الهرمي للسلطة،و في عام 1972 بإطلاق ما يعرف بالثورة الزراعية والتي أحدثت نقلة نوعية في الجزائر حيث أنها أن تروج للنظام الاشتراكي،وقد أخذ مفهوم الدولة في عهد بومدين معنى جديدا حيث وضع حدا للشرعية الثورية، واتجه إلى إضفاء طابع الشرعية الدستورية على نظام الحكم من خلال التصويت على الميثاق الوطني في 1976 والذي أكد على وحدوية الحزب الذي يتولى توجيه ومراقبة سياسة البلاد . بعدها جاء دستور 1976 الذي بموجبه عاد النظام الجزائري إلى الممارسة الدستورية وأسس نظاما تأسيسيا لا يختلف كثيرا عن نظام الذي أنشأه دستور 1963 خاصة من ناحية السلطات المخولة لرئيس الجمهورية الذي هو في نفس الوقت الأمين العام للحزب[3].

---

[1]: وائل أنور بندق،**موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية المجلد الثاني الأردن- تونس- الجزائر- المغرب** (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،ب.ط،2004)،ص255.

[2] : عبد النور ناجي،**تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر**،القاهرة: دار الكتاب الحديث، ب .ط،2010،ص ص 36-39.

[3]:**المرجع نفسه**، ص ص 37-39.

ثالثا : الممارسة السياسية في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد (1979-1988): بعد وفاة بومدين وعلى الرغم من تطور المحيط السياسي الدولي لصالح الانفتاح السياسي ، تدخلت المؤسسة العسكرية لتحسم الصراع السياسي على السلطة بين جناح" محمد الصالح يحياوي "الحزبي،و"عبد العزيز بوتفليقة" لصالح عقيد من صفوفها "الشاذلي بن جديد".لقد تميزت فترة حكمه ببعض الانفتاح السياسي والإعلامي والاقتصادي ،لكن ظروف انخفاض سعر البترول وغلاء المعيشة التي توجتها أحداث أكتوبر 1988 التي أدت إلى المصادقة على دستور 1989 الذي شكلت بعد مواده منعطفا قانونيا أمضى رسميا شهادة وفاة الأحادية الحزبية والاحتكار السياسي تم التداول على السلطة في أول انتخابات محلية عرفتها الجزائر في يوليو 1990 بطريقة ديمقراطية حرة سمحت بفوز لأكبر معارض آنذاك الجبهة الإسلامية للإنقاذ،وقد أكدت هذه الأخيرة سيطرتها على السياحة السياسية بفوزها بالدور الأول لأول انتخابات تشريعية ،لكن قبول الرئيس بنتائج الاقتراع وحرصه على تطبيق الدستور،أدى بالمؤسسة العسكرية إلى إجباره على تقديم استقالته[1].

دخلت الجزائر الفتنة من بابها الأوسع وأصبحت المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية صاحبة الموقف وسيدة القرار،فوقع الخيار على زعيم من زعماء الثورة التحريرية هو" محمد بوضياف"حيث طلب من هذا الأخير أن يكون رئيسا للدولة (يناير 1992) ومن خلال ترأسه لهيئة رئاسية جديدة هي المجلس الأعلى للدولة،حاول أن يفرض نفسه في معادلة الحكم ودعا إلى حل جبهة التحرير الوطني وبادر إلى التمهيد لتأسيس حزب بديل،ومن هنا برز لأول مرة صراع مكشوف لكل متابع سياسي داخل أعلى هرم السلطة كانت نهايته اغتيال محمد بوضياف في ظروف غامضة أمام الملأ[2].عاد المجلس الأعلى بتعيين "علي كافي" 1992 رئيسا للجزائر ،فوصلت التجربة الديمقراطية إلى طريق مسدود لم تنفع معها محاولات " كافي" بالاحتماء بالشرعية الثورية وبقيت الجزائر تشهد أعمال عنف واسعة وبعد انتهاء المدة الانتقالية المحددة جدد المجلس الأعلى للأمن ثقته برئيس الجمهورية ليمين زروال 1995 الذي أعلن عن استعداده لإيجاد سبل غير العمل العسكري لأزمة والعنف في البلاد،إلا أن أفعال زروال باعتماده على الجيش وعناصره كمستشارين له ظلت مدعاة للشك[3].

---

[1]:إسماعيل قيرة وآخرون،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،ط .2،2009،ص ص96-97.

[2] :عبد الرزاق مقري،**التحول الديمقراطي في الجزائر،رؤية ميدانية** متوفر على الرابط:تاريخ الإطلاع: 2016/01/07 على الساعة 10:45.

http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.pdf

[3]: سليمان الرياشي وآخرون،**الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط .2 ،1992،ص 57

ومع عجز اليمين زروال عن وقف أعمال العنف المتصاعدة دعا لانتخابات رئاسية مبكرة أسفرت في عام 1999 عن فوز "عبد العزيز بوتفليقة"[1] وصعد مرشح الإجماع إلى سدة الحكم وعزم على تجاوز الفتنة ومحو آثارها من خلال تدشين مرحلة جديدة من تاريخ النظام السياسي الجزائري أساسها المصالحة بين أبناء الجزائر وإنعاش الاقتصاد الوطني واستعادة مكانة الجزائر في المحافل الدولية،لقد استطاعت قيادة المرحلة الجديدة،ممثلة في رئيس الجمهورية أن تعطي الجزائر فرصة لإعادة هيكلة ساحتها السياسية بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة والاهتمام أكثر ببناء دولة القانون القادرة على حفظ السلم والأمن ،وفي هذا الصدد سعى النظام السياسي الجزائري في طروه الجديد إلى ترقية الائتلاف الحكومي الذي طبع مرحلة الأزمة خاصة بين جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم إلى تحالف سياسي يهدف إلى ترقية العمل المشترك من أجل تعزيز استقرار البلاد ودعم المواقف الجزائرية على المستوى الدولي وتعميق الإصلاحات السياسية والاقتصادية في إطار القيم الوطنية[2]

المطلب الثاني :المقومات السياحية الطبيعية في الجزائر :

– تعتبر الجزائر من الدول المغاربية التي تتوفر على إمكانيات سياحية متنوعة،لها مكانتها في الساحة الإقليمية والدولية،حيث أنها تمتلك مقومات كالسياحة الجبلية والصحراوية وسياحة الشواطئ وتتمثل هذه المقومات في :

أولا : الموقع الجغرافي للجزائر

– تقع الجزائر شمال إفريقيا بين تونس والمغرب،وتبلغ مساحتها 2.381.741 كيلو متر مربع،وهي بذلك أكبر بلد في إفريقيا تتنوع التضاريس بها من الشمال إلى الجنوب فمن شريط ساحلي أغلبه سهول إلى هضاب عليا إلى الصحراء.[3]

---

[1]: علي الدين هلال ونيفين مسعد،**النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط 3، 2005، ص61.

[2]: محمد بوضياف ، "مستقبل النظام السياسي الجزائري"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر،2008)، ص ص 224،229،230

[3] : جغرافيا الجزائر ،ويكيبيديا الموسوعة الحرة،تاريخ الإطلاع 2016/02/10 الساعة 09:45

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

تتكون الجزائر بكثير من المعالم،الشمال يمتد بالغرب إلى الشرق من حاجز جبلي مزدوج (الأطلس التلي والصحراء) مع سلاسل التل،الظهرة،الونشريس،جبال حضنة (hodna) مسيلة،سلاسل منطقة القبائل،جرجرة وسلسلة جبال الأوراس.[1]

– تمثل الصحراء جنوب الجزائر أكبر منتج سياحي في البلاد،إذ تتربع على مساحة شاسعة تقدر ب2 مليون كلم مربع،تتميز الصحراء برمالها المتناهية وجبالها البركانية،وواحاتها الخلابة المتناثرة عبر مناطقها.وبغابات النخيل وتربتها الخصبة وكثبانها الرملية ولا سيما واحات وادي سوف،ووادي ميزاب والساورة،والقرارة،وتعد الصحراء الجزائرية ثاني أكبر صحراء في العالم وفيها كل المقومات الضرورية لإقامة سياحة ناجحة موزعة على 14 منطقة صحراوية بـ: تمنراست وتندوف ورقلة، و غرداية وأدرار والبيض وبشار وعين صالح وتوقرت وإليزي والأغواط والوادي وبسكرة والنعامة،وتزخر الصحراء الجزائرية بواحات منتشرة عبر أرجاءها،وبمبانيها المتميزة وبهندستها وسلاسلها الجبلية الشاهقة ذات الطبيعة البركانية في الهقار والطاسيلي،وتكسب الصحراء الجزائر أهمية كبيرة نظرا إلى ما تتوافر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من خصوصيات هذه المنطقة المميزة بتنوع تضاريسها ومناخها[2].

ثانيا : الأهمية الإقليمية و العالمية لموقع الجزائر:

تتوسط بلدان المغرب العربي وبهذا فهي محور اتصال بين قطبيه،كما تطل على البحر الأبيض مما جعلها محور للتبادل التجاريمع أوربا،أما قاريا فتعتبر بوابة إفريقيا وتمثل 8 % من مساحة القارة وعالميا فهي تتوسط 3 قارات وتعتبر ملتقى الطرق التجارية العالمة [3]. إن الجزائر زاخرة بثرواتها ومناظرها المتنوعة،فنجد فيها الجبال الشاهقة و الهضاب العليا الفسيحة والسهول والصحاري والسواحل البحرية الممتدة على طول 1200 كلم على ضفاف البحر الأبيض المتوسط وهي سواحل ساحرة الحسن والجمال.

---

[1]:جغرافيا الجزائر،ويكيبيديا الموسوعة الحرة،تاريخ الإطلاع 2016/02/10 الساعة 09:45
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

[2] : العياشي زرزار ،محمد مداحي،" السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة: الواقع والآفاق"، **مجلة المستقبل العربي**،د ت ن، ص ص 53–54. متوفر على الرابط

http://drasat.info/%D9%85%D8%AC% F-433-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3-2015/

[3]: أهمية موقع الجزائر، **ستار الجيريا**
تاريخ الاطلاع:2016/02/06 على الساعة 14:00 http://www.staralgeria.net/t6446-topic

أ. **الشمال (منطقة المرتفعات)** أ-**الطبيعة** : إن شمال الجزائر يضم التل والمناطق السهلية تمتد أراضيه باتجاه العرض (1000 كلم) أكثر منها باتجاه الطول،وأخصب الأراضي موجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900م،وتنحدر السهول العليا المؤطرة بسلاسل جبال الأطلسي من الغرب إلى الشرق ونجد أعلى قمة في جبل الشليا بالأوراس ب 2328 م وفي جبل لالة خديجة بجرجرة 2308 م،هكذا نصبح أمام أربعة أقسام متوازية على طول الشاطئ والسهول الساحلية وهران،متيجة،عنابة و سكيكدة متبوعة بالسلسلة الأولى من جبال الأطلس التلي جبال تلمسان 1843م،جبال القبائل،الونشريس 1985م،والهضاب العليا،والسلسلة الثانية من الأطلس الصحراوي،حيث تتعاقب جبال القصور (2320م)،جبال أولاد نايل (1600م) والزيبان مع منفذ نحو الشرق إلى جبال لأوراس النمامشة[1].بالإضافة إلى تميز عنابة لأعالي " إيدوغ" l'Edough وسهل السيبوس حيث أن إيدوغ لديها ثروات إيكولوجية ومعدنية،لذلك اختيرت عنابة عاصمة للثقافة العربية سنة 2007 لموقعها على أعالي إيدوغ[2].

-**المناخ:** شمال الجزائر متوسطي أساسا،بموازن قاري يعزي إلى التأثيرات البحرية ويتجلى هذا المزيج أكثر في السمات المتوسطة والمميزات القارية،كلما ارتفع المستوى على سطح البحر مما يجعل الشتاء قارسا والصيف حارا وجافا،تقل الأمطار في الصيف وتكثر في الشتاء وكذلك على الهضاب العليا في الربيع،وتتهاطل الأمطار بكثرة على التل الشرقي والسهول القسنطينية،وتكون نادرة على جنوب لأوراس والسهول العليا الوهرانية،إذن يتميز شمال الجزائر بمناخ متوسطي ومناخ شبه جاف.

ب. **الجنوب (الصحراء): الطبيعة** :تتميز الطبيعة الصحراوية بثلاث سمات رئيسية:

1. النسيج الواسع للهضاب الأرضية التي تسمى الحمادة مع الغير والذراع
2. ثلاث أحواض كبرى محاطة بالكثبان الرملية،العرق الشرقي والعرق الغربي وعرق الشاش
3. طبيعة الهقار الجبارة التي توجد بها أعلى قمة في الجزائر وهي قمة "طاهات"(3003م)
4. المناخ تقل كمية الأمطار عن 1500 مم في السنة الواحدة،وتشتد الحرارة في النهار وتنخفض جدا في الليل (0 درجة) وتعتبر الأرض قاحلة يسود هذه المنطقة المناخ الجاف: الذي يتميز بموسم حار وطويل يمتد من شهر ماي إلى شهر سبتمبر بدرجات حرارة تصل إلى 40° مئوية أو 45° مئوية،أما بقية الأشهر تتميز بمناخ متوسط الحرارة[3].

---

[1] : خالد كواش،"مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر،"**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 01 ،د ت ن، ص 216، متوفر على الرابط : http://www.univ-chlef.dz/renaf/articles_renaf_n_01/article_08.pdf

[2] :DJ ,ABDELBAKI,"ANNABA la coquette ", **le MAGAZINE** ,2007,p. 08

[3]: خالد كواش ، **مرجع سابق**، ص ص 217-219

المطلب الثالث : المقومات السياحية الحضارية في الجزائر :

أولا : المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر

تعتبر الجزائر من الدول التي تملك إرثا تاريخيا وحضاريا ومن أهم المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر،كبجاية التي سميت عاصمة الرومان حيث مدحها ابن خلدون،كما أن موقعها الجغرافي ميزها منذ العهد الفينيقي والحضارات التي مرت عليها تركت بصمات تاريخية راسخة[1].وتتوفر كل من وهران والجزائر العاصمة،قسنطينة،تبسة،بوسعادة،غرداية على آثار تاريخية.[2]

المدينة العتيقة (ثاموقادي) توجد على بعد 35 كلم شرق مدينة باتنة ويوجد بها مسرح يتسع 9000 متفرج والذي يحتضن سنويا فعاليات المهرجان الدولي للموسيقى،وبه المكتبة الأثرية التي كانت تتوفر على قرابة 5000 عنوان وتعد من أكبر المكتبات الموجودة في تلك الفترة التاريخية ولا زالت معالمها قائمة إلى الآن،بالإضافة أيضا إلى مسجد كتشاوة الذي يعتبر من أشهر المساجد التاريخية بالعاصمة الجزائرية،بني في العهد العثماني سنة 1021 هـ/1792م لكنه حول إلى كنيسة، بعد الاستقلال ثم استرجاعه وتحويله إلى مسجد ومن بين الآثار المصنفة عالميا بالجزائر :

ثانيا : الآثار المصنفة عالميا بالجزائر

1. قلعة" بني حماد" (تم التصنيف عام 1980)
2. مدينة "جميلة" (تم التصنيف عام 1982)
3. مدينة "تيمقاد" الأثرية (تم التصنيف عام 1982)
4. مدينة "تيبازة" الأثرية (تم التصنيف عام 1982)
5. "وادي ميزاب" (تم التصنيف عام 1982)

---

(1) : "Bejaïa potentialités et perspectives", p, 2000, N°29, **BADR infos**, 26.

(2) : تملك وهران آثار من الاحتلال الإسباني مثل : "باب إسبانية" ومنازل على شكل "sévillan " كما اشتهرت الجزائر العاصمة بالحي التاريخي " القصبة" وسميت قسنطينة في العهد القديم" سيرتا البربرية"« Cirta la berbère » أما مستغانم تنس،ندرومة مازالت تحتفظ بالعمران العربي. تتوفر تلمسان على متاحف جوهرية،ومساجد منقوشة بأبواب مزينة " بالبرونز" وتتميز تيمقاد بغابتها الخلابة،وتبسة تفتخر بالمتحف للآثار المسيحي وأيضا بوسعادة سميت بالواحات السعادة،قرب الأبواب الذهبية المشهورة « el kantara » مقر الملك في الجزائر.أكبر وآخر سلسلة جبلية في الأطلس الصحراوي من جلفة عاصمة " أولاد نايل" باتجاه الأغواط،والواحة المزينة بمدنها السبع بميزاب في غرداية ذات الأحياء الهرمية،هذه الأناقة الهندسية هي سحر ابتسامة الجزائر للمزيد من تفاصيل إطلع ، Hardy,Georges,**ALGERIE ATLAS HISTORIQUE GEOGRAPHIQUE ECONOMIQUE**,Editions des Horizons deFRANCE. PARIS, pp .77 90

6. "قصبة الجزائر" (تم التصنيف عام 1992) [1]

ثالثا : المواقع التاريخية والحضارية التي تتوفر عليها الصحراء الجزائرية

من أهم المواقع التاريخية والحضارية والسياحية التي تتوافر عليها الصحراء الجزائرية:

1. **موقع الطاسيلي** : يعتبر من أهم و أروع المواقع العالمية من حيث طبيعته الجيولوجية ويعود تاريخه إلى 6000 سنة قبل الميلاد ويقع على مسافة 200 كلم في محيط الهقار ويغطيان مساحة 550 ألف كلم مربع،ويكونان سلسلة جبلية يظهر بعضها على شكل قبب ضخمة.
2. **واد ميزاب** : يقع في منطقة شمال الصحراء الجزائرية في ولاية غرداية،ويعود تاريخ بنائه إلى القرن العاشر ميلادي،وما يميز هذا الموقع قيمته الجمالية،إذ تحيط به خمسة قصور ذات تصاميم بطابع صحراوي.
3. **جبل الأسكرام** : يقع شمال تمنراست ويبعد عنها ب 30 كلم،ويبلغ علوه 300000 م يتصل مباشرة بوسط الأتاكور،ويتمتع السائح عبر ممرها بأروع شروق وغروب للشمس في العالم،وذلك بحسب اليونسكو [2].

المبحث الثاني : مراحل صنع السياسة العامة في الجزائر وأهم فوعلها:

لقد مرت عملية صنع السياسة العامة في الجزائر بعدة مراحل،حيث برزت خلال هذه المراحل عدة فواعل شاركت في صنع السياسة العامة في الجزائر،ولهذا سأتطرق لمكانة السلطة التنفيذية في الدستور الجزائري في فترة الأحادية مع التركيز على مرحلة التعددية بالإضافة إلى إبراز أهم الفاعلين في صنع السياسة العامة سواء الرسميين أو غير الرسميين.

المطلب الأول : مراحل صنع السياسة العامة في الجزائر:

أولا : السلطة التنفيذية في عهد الأحادية الحزبية : لقد كان للسلطة التنفيذية وزن كبير في صنع السياسة العامة بالجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا،فبالرجوع إلى النظام الدستوري الجزائري نلاحظ أن رئيس الجمهورية يمثل محور النظام السياسي نظرا للاختصاصات والصلاحيات الدستورية والسياسية التي يتمتع بها،وهذا ما أكده دستور 1963 الذي خول لرئيس للجمهورية سلطات واسعة ، كما هو الحال بالنسبة لدستور 1976 حيث خول صلاحيات وسلطات واسعة لرئيس الجمهورية ابتداء من رئاسة مجلس الوزراء وقيادة الجيش ورئاسة الحزب هذه

---

[1]: الجزائر بلد الحضارة والتاريخ– البوابة– **المنتدى**
تاريخ الإطلاع: 2016/03/05 الساعة 17:15
http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=25303

[2]: العياشي زرزار،محمد مداحي ، **مرجع سابق**، ص ص 55-56.

المكانة التي يحتلها الرئيس في النظام سمحت له بتدعيم سلطاته الشخصية واتخاذ القرارات وإصدار التوجيهات الكبرى وقد برزت في شكل أكبر في فترة حكم "هواري بومدين" الذي تبنى سياسات كبرى في إطار الاشتراكية[1] ولعل الشيء الذي زاد من هيمنة الرئاسة طبيعة النظام السياسي الأحادي الذي سمح لرئيس الحكومة أن يتخذ قرارات خارج إطار الحزب وإيديولوجية،بالإضافة إلى غياب السلطة التشريعية بعد انقلاب 19 جوان1965 فقد انقلبت السلطة العسكرية على السلطة الفردية الزعيمية ليس لتعيد الحزب الواحد سلطته المهيمنة،بل لإقرار سلطة عسكرية باسم الشرعية الثورية التي شخصت في مجلس الثورة،ومعنى هذا أن السلطة التنفيذية كانت تسعى إلى تقوية الجهاز التنفيذي ولذلك أعطت صلاحيات أوسع لمجلس الثورة حيث امتزجت السلطة الرسمية بالسلطة الفعلية في شخص العقيد" هواري بومدين" ومجلسه الثوري حيث عمرت السلطة السياسية و باسم الشرعية الثورية لمدة أطول من عام 1965 إلى 1978 [2]. وبالعودة إلى دستور 1976 فإن السلطة التنفيذية من حيث البنية أحادية وخاضعة تماما لرئيسها،وهذه البنية تعزز من موقع رئيس الجمهورية،لعدم وجود قطب ثاني منافس له،فضخامة سلطات الرئيس وعدم قابليتها للتفويض تقوي مكانته في النظام التأسيسي،وعليه في ظل هذه المرحلة تجسد الرئيس الوحدة الوطنية،وأحكم سيطرته على كامل النظام السياسي ومؤسساته الدستورية تجسد وحدة القيادة والإشراف على تنفيذ السياسات العامة للدولة بصفته المتمتع بالشرعية الثورية والدستورية[3].

ثانيا : السلطة التنفيذية في عهد التعددية:بعد الأحداث الدامية التي شهدتها الجزائر خلال أكتوبر 1988 تمكن الشعب الجزائري من فرض نفسه،متسببا في تغيير النظام من الأحادية الحزبية إلى التعددية،فبصدور دستور فبراير 1989 تكون الجزائر قد دخلت عهدا جديدا يتسم بالديمقراطية والتعددية واحترام الحريات،لقد جاء هذا الدستور كمحاولة لإستعاب واستجابة لمختلف المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث اعتمد أساسه على دستور 1976 في جانبه القانوني خاصة بما يتعلق بتنظيم السلطات واستبدال الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية،فمؤشرات الديمقراطية على مستوى النص الدستور والقوانين مشجعة لتوفرها على الحد الأدنى من المبادئ الديمقراطية التي نص عليها دستور 1989،كما يعتبر دستور 1996 والذي يغلب عليه الطابع الرئاسي حيث تتعدى صلاحيات الرئاسة إلى صلاحيات الجهاز التنفيذي وهو في ذلك أثقل وطأة من دستور1989 يتميز بإدراج حق الرئاسة في تجاوز الجهاز التشريعي والتنفيذي بالحكم بالأوامر بين دورات البرلمان[4].وقد مثل هذا الدستور إطار جديد للعمل في داخل السلطة التنفيذية،بحيث تم تقاسم الأدوار بين رئيس الدولة،ورئيس الحكومة ويتجلى هذا في :

---

[1]: عبد النور ناجي ،**مرجع سابق** ، ص 51.

[2]: إسماعيل قيرة وآخرون ، **مرجع سابق**، ص ص 95، 106

[3]: صالح بلحاج،**النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978 السلطة المؤسسات- الاقتصاد والسياسة – الإيديولوجيا**،القاهرة : دار الكتاب الحديث، ط .1، 2012 ، ص 145.

[4] : إسماعيل قيرة وآخرون ،**مرجع سابق** ،ص ص 136،163

أ.الرئاسة:إن انتعاش الديمقراطية والتعددية الحزبية والفعل الانتخابي بعد صدور دستور 1989 قد زاد من ثقل المسؤولية على رئيس الدولة الذي يحق له التحكم في الحكومة التي يعينها ويترأسها في إطار مجلس الوزراء مع إنفراده بسلطة التعيين في المناصب الهامة للدولة كما أنه يستطيع التشريع بالأوامر ،وينفرد بحق الدعوة تعديل الدستور وتنظيم الاستفتاءات الشعبية،وعليه تبرز أهمية الرئاسة من خلال الصلاحيات المعطاة لرئيس الجمهورية في إقالة الحكومة وحل البرلمان وهذا بالإضافة إلى الصلاحيات التي منحه إياها الدستور والمتمثلة في تعيين رئيس المجلس الدستوري و قيادات الجيش وتوليه السياسة الخارجية وإبرام المعاهدات.

ب .الحكومة:لقد نص دستور 1989 على ازدواجية السلطة التنفيذية حيث أصبحت الحكومة الطرف الثاني فيها،فمن الناحية النظرية،نجد أن رئيس الحكومة معين من قبل الرئيس وهو الوحيد الذي ينهي مهامه كما جاء في المادة (77) من الدستور ،غير أنه من المتعارف عليه أن رئيس الجمهورية يخلق أي حزب نال مقاعد معتبرة في الانتخابات التشريعية الخاصة بالمجلس الشعبي الوطني بغض النظر عن الأصوات التي نالها أي حزب وهذا ما حصل بالنسبة لتعيين السيد "أحمد أويحي" كرئيس للحكومة ثم تبديله سنة 2006 بالسيد عبد العزيز بلخادم وفي إطار هذا السياق فإن مجلس الحكومة هو الذي يدرس ويهيئ أرضية القرارات السياسية ومجلس الوزراء هو الذي يرفض أو يصادق على المشاريع[1].

ثالثا : السلطة التنفيذية في مرحلة الانتقالية : بعد إيقاف المسار الانتخابي ثم حل البرلمان وتزامن مع هذا استقالة رئيس الجمهورية مما أفرز فراغ دستوري،حيث أصبح صاحب صناعة السياسة العامة في إطارها الرسمي المؤسساتي في البلاد مجهولا وتحمل الجيش ثقل تسير المرحلة،وقد شكل المجلس الأعلى للدولة،قيادة جديدة للدولة ترأسها "محمد بوضياف" يساعده في ذلك أربع أعضاء،تدوم عهدة حتى انتهاء عهدة الرئيس المستقيل وأصبح المجلس المسيطر على صنع السياسات العامة في البلاد من الناحية الشكلية وللخروج من الأزمة عقدت ندوة الوفاق الوطني بمشاركة أغلب الأطراف السياسية وتنظيمات المجتمع المدني،حيث وخرجت مؤسسات هي : رئاسة الدولة،الحكومة،المجلس الانتقالي ومجلس الدولة الطرف الأول في السلطة التنفيذية فبالنسبة لرئيس الدولة فإنه يعين من طرف المجلس الأعلى للأمن،أما رئيس الحكومة فيعين من طرف رئيس المجلس الأعلى للدولة وهكذا تمت عملية صنع السياسة العامة في الفترة الانتقالية،ولم يتغير العمل بهذا التنظيم إلا يوم إجراء الانتخابات الرئاسية في نوفمبر 1995 والتي أسفرت عن فوز "اليمين زروال" مرشح المؤسسة العسكرية وذلك لإعادة هيمنة الرئاسة على رسم السياسات العامة في ظل غياب برلمان وكتل حزبية قوية[2].

---

[1]: معمر عمار،" إشكالية صنع السياسة العامة في الجزائر: دراسة وصفية تحليلية"، (ملخص رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر،2008-2009)،ص ص64-65

[2]: معمر عمار ،**مرجع سابق** ، ص 65 - 66

ومن بين التغيرات التي تضمنها دستور 1996 إرساء مبدأ الثنائية البرلمانية حسب المادة 98 من الدستور والتي نصت يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين،وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه"[1].

إلى جانب القانون العضوي المتعلق(بالانتخابات والأحزاب،المحكمة العليا،مجلس الدولة،والعلاقة بين غرفتي البرلمان والحكومة). بالرغم من كل هذا فإن الدستور جاء ليؤكد من جديد هيمنة السلطة التنفيذية والرئاسة،حيث أن الرئاسة هي شبه المنفردة بصنع السياسات العامة والحكومة عبارة عن هيئة تنسيقية بين الوزارات[2].

المطلب الثاني : الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر:

أولا : السلطة التنفيذية: تعد السلطة الخاصة بتنفيذ القوانين وتحولها من أطرها النظرية إلى أطر إجرائية واعتمدت على مبدأ وحدة السلطة حيث يعد رئيس الحكومة المسؤول الوحيد على أعمال الحكومة وفقا لدستوري 1963 و1976 حيث يؤكد هذا الأخير على سلطة الرئيس الكاملة اتجاه السلطة التنفيذية و يختلف عن التعددية السياسية فالتطور الدستوري في هذه الفترة أخذ بمبدأ ثنائية السلطة التنفيذية من خلال مؤسستين مؤسسة الرئاسة والحكومة وفق دستور 1989 أضحت السلطة التنفيذية بقطبين رئيس الجمهورية و رئيس الحكومة حيث أن رئيس الجمهورية يمارس سلطته السياسية في الجهاز التنفيذي انطلاقا من الشرعية الانتخابية وأيضا عبر رئيس الحكومة وطاقمه الوزاري وبصفته رئيسا للجمهورية.

أ- **رئيس الجمهورية** : يعد محور النظام السياسي الجزائري كونه رئيسا للدولة وممثلا لوحدة الأمة وحماية الدستور وللبلاد داخليا وخارجيا[3]،كما أن التحول السياسي والتطور الدستوري الذي عرفته الجزائر لم يقللا من مكانة الرئيس الجمهورية بازدواجية الهيئة التنفيذية بل على العكس فقد أبقت هذه الآليات السياسية والدستورية على النظرة التقليدية التي تمنحه السيطرة على بقية المؤسسات في الحكومة والبرلمان في ما يخص مبدأ التشريع عبر الأوامر الرئاسية[4].

---

[1]: موسى بودهان،**الدساتير المغاربية**،الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ب. ط، 2009 ، ص ص51،39.

[2]: معمر عمار ، **مرجع سابق** ، ص 67.

[3]: نادية بن أحمد،"تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ "1989،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد 2012-2013)،ص ص84-85

[4]: عبد الله بوقفة،**أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري(دراسة مقارنة)،العلاقة الوظيفية بين البرلمان والهيئة التنفيذية**، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ب .ط 2009 ، ص 199.

وخصوصا وأنه أضحى مستمدا لقوته وشرعيته من الهيئة الانتخابية التي أوصلته إلى سدة الحكم فمنذ الإعلان عن قيام الدولة الجزائرية جنح المؤسس الدستوري إلى جعل انتخاب رئيس الجمهورية من طرف الشعب دون وسيط وهذا اتساقا مع مبدأ الشعبية[1].يساهم رئيس الجمهورية باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية في عملية رسم وصنع السياسة العامة،على المستوى الداخلي أو الخارجي فعلى المستوى الخارجي يعتبر المسؤول الأول عن إقرار وصنع السياسة الخارجية للبلاد والعمل على توجيهها،من بين الصلاحيات الدستورية المعززة لدور الرئيس في العملية السياسية:

1. **ترأسه لمجلس الوزراء:** يعتبر مجلس الوزراء الفضاء الأوسع الذي يتيح للرئيس إمكانية أكبر للتدخل في صنع السياسة العامة ورسمها انطلاقا من ترأسه له.
2. **حق الاعتراض:**إن امتلاك الرئيس لسلطة الاعتراض على النصوص التشريعية عن طريق الامتناع عن إصدارها أو طلب إجراء مداولة ثانية لها أو إخطار المجلس الدستوري يتيح له فرصة إلغاء التشريعات وبالتالي.
3. **متابعة وتقييم السياسات :** يقوم وذلك من خلال التقارير التي تعدها اللجان المختلفة والتي يعمل على تنصيبها خصيصا لذلك،كما يشرف أحيانا بنفسه على المتابعة في تنفيذ السياسات من خلال الزيارات الميدانية له بمختلف ربوع الوطن بإضافة إلى الآليات المستحدثة من قبل الرئيس للتمكن من متابعة وتقييم البرامج ما يعرف بجلسات الاستماع التي يعقدها مع كل الوزراء بهدف مساءلة كل واحد منهم عن القطاع المسؤول عنه.
4. **إصدار الأوامر الرئاسية :** لرئيس الجمهورية حق إصدار الأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو ما بين دورتي البرلمان أو في الحالة الاستثنائية وامتلاكه لهذه السلطة يمنحه صلاحية استصدار ما شاء من التشريعات الخادمة للسياسات التي يعمل على رسمها[2].

ب-الحكومة : تعد الحكومة طرفا ثانيا في السلطة التنفيذية كونها تتشكل من رئيس المعين من قبل رئيس الجمهورية ومن "الوزراء" الذين يختارهم رئيس الحكومة ويتم تعيينهم من قبل رئيس الجمهورية ولقد منح المؤسس الدستوري في ظل دستور 1989 رئيس الحكومة مركزا قانونيا يختلف عن مركز رئيس الجمهورية من حيث التنظيم والفاعلية فرئيس الحكومة يستمد وجوده من إرادة رئيس الجمهورية وحده،وفي نفس الوقت يخضع لمسؤولية مزدوجة أمام البرلمان من جهة ورئيس الجمهورية من جهة أخرى باعتباره المسؤول عن تنفيذ السياسة الحكومية،ويستتبع ذلك " الطاقم الوزاري" الذي يقوم بانتقائهم نظريا رئيس الحكومة ومن تم يقترحهم على رئيس الجمهورية من أجل الموافقة

---

[1]: نادية بن أحمد ، **مرجع سابق**، ص 86.

[2]: عزيزة ضميري،"الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة الحاج لخضر،2007-2008)، ص ص 63-66.

عليهم[1].يمارس رئيس الحكومة زيادة على السلطات المخولة إليه صلاحيات الذي كونه يوزع الصلاحيات بين أعضاء الحكومة مع احترام الأحكام الدستورية،برأس مجلس الحكومة،يسهر على تنفيذ القوانين والتنظيمات،يوقع المراسيم التنفيذية وهذا حسب المادة 85[2].

يمكن حصر دور الحكومة في مجال صنع السياسات العامة فيما يلي :

1. **تحديد المشاكل العامة** : تلعب الحكومة دورا محوريا في تحديد المشاكل العامة للمجتمع والاقتصاد...الخ ويتم ذلك من خلال جهازها الإداري الضخم والمؤسسات الاستشارية المتخصصة التابعة لها .
2. **تحديد الأجندة السياسية** : للحكومة دور هام في تحديد أجندة السياسة العامة داخل مجلس الوزراء حيث تقوم بفرض القوانين والبرامج على رئيس الجمهورية وتزويده بالمعلومات حوا أداء الحكومة بغرض تحديد أهمية المواضيع المستعجلة للمناقشة والتصويت.
3. **صنع وإقرار السياسة العامة** : حيث يعتبر هذا الأمر من أهم صلاحيات الحكومة،حيث تتولى الحكومة مباشرة بعد تعينها إعداد برنامجها وضبطه في إطار مجلس الحكومة ثم يعرض على الرئيس للإطلاع عليه وإبداء موافقته في إطار مجلس الوزراء ثم يتقدم رئيس الحكومة ببرنامجه إلى المجلس الشعبي الوطني لمناقشة والتصويت عليه.
4. **تنفيذ السياسات** : يتولى رئيس الحكومة تنفيذ السياسات وتستند الحكومة في هذا إلى وزاراتها المختلفة والمديريات الفرعية التابعة لها،و أهم السياسات التي تعدها وتقومها الحكومة هي السياسة المالية للدولة والتي يستطيع رئيس الجمهورية إصدارها بأمر في حالة عدم موافقة البرلمان هذا يدل على سيطرة الحكومة في رسم وتنفيذ السياسات.
5. **تقييم السياسة العامة** : للحكومة دور هام في مجال التقييم من خلال الرقابة والمتابعة الدائمة لتنفيذ البرامج من إشرافها لكفاءة الإنجاز،وتدخلها الفوري لعلاج النقائص[3].

ثانيا : السلطة التشريعية : اقر المشرع إنشاء غرفة ثانية للبرلمان " مجلس الأمة" إلى جانب الغرفة الأولى "المجلس الشعبي الوطني" ولقد كان القصد من التنصيص على خلق غرفة تشريعية ثانية والتي تسمى مجلس الأمة ثلث أعضائه معنيون من الرئيس هو وضع عقبات أمام المعارضة والضغط من البرلمان (الغرفة الأولى)[4].أصبح البرلمان مكون من غرفتين وفقا لنص المادة 98 من الدستور التي

---

[1]: نادية بن أحمد ،**مرجع سابق** ، ص ص 87-88.

[2] : وائل أنور بندق ،**مرجع سابق** ، ص 274.

[3] : معمر عمار،**مرجع السابق** ،ص ص 69-70.

[4]: إسماعيل نوري الربيعي وآخرون،**الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، 2005 ،ص160.

نصت على :"يمارس السلطة التشريعية برلمان يتكون من غرفتين وهما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وله السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه"[1].وبالعودة إلى الدساتير السابقة فقد حضيت السلطة التشريعية بصلاحيات معتبرة في دستور 1963 منها إعداد القوانين ومناقشتها والتصويت عليها ،إضافة إلى دستور 1976 فقد استعمل مصطلح الوظائف عوض السلطات وحدد الوظيفة التشريعية في المرتبة الثالثة بعد الوظيفة السياسية والتنفيذية، من خلال هذا الترتيب تقليصا لصلاحياتها مقارنة مع دستور 1963 في ظل دستور 1989 فقد قنن الدستور صلاحيات كثيرة للسلطة التشريعية أهمها : حق المبادرة بالقوانين التي تكون قابلة لمناقشة إذا قدمها عشرون نائب،التشريع حيث يشرع المجلس في المجالس التي يخولها إياه الدستور ومنها المجالات التنظيمية والمالية،الرقابة وذلك من خلال الآليات المتعارف عليها (الأسئلة الشفوية والكتابية،تشكيل لجان،تحقيق الاستجواب،سحب الثقة من الحكومة) إلا أن تأثيرها يتوقف عند حدود الوزراء ورئيس الحكومة.[2]، تدخل البرلمان في عملية صنع السياسة العامة:

- **الاختصاص التشريعي** : لقد منح المشرع الجزائري البرلمان سلطة التشريع وخص بذلك الغرفة الأولى ،بحيث يشرع نواب المجلس الشعبي الوطني بشكل غير مباشر عن طريق المبادرة باقتراح القوانين أو عن طريق التعديل،فالاختصاص التشريعي يتيح للبرلمان فرصة المساهمة بشكل مباشر في عملية صنع السياسة العامة.
- **الاختصاص الرقابي** : فقد منح البرلمان آليات للرقابة لتمكينه من مراقبة مدى تقيد وتنفيذ الحكومة للتشريع باعتباره الأداة القانونية لتنفيذ سياستها وتنقسم آليات الرقابة إلى صنفين وهما: آليات الرقابة التي تنجر عنها المسؤولية السياسية للحكومة وآليات الرقابة التي لا تنجر عنها المسؤولية السياسية لها.
- **الاختصاص المالي** : أقر المشرع الدستوري للبرلمان الجزائري صلاحية التشريع في المجال المالي،بشرط أن يتم التشريع في القوانين المالية عن طريق القوانين العضوية بحيث يكون التصويت بالأغلبية المطلقة للنواب وأغلبية ¾ أعضاء مجلس الأمة [3].

ثالثا : السلطة القضائية : تعد المؤسسة الوحيدة المخولة لصياغة النصوص القانونية وتفسيرها وفقا للدستور وهذا بهدف تحقيق العدالة للمواطنين،فالقضاء هو الذي يضع حكم القانون موضع التنفيذ

---

[1]: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1996،الصادر في الجريدة الرسمية رقم76 المؤرخة في 08 ديسمبر 1996، ص 9.

[2]: عمر فرحاتي،"العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر بين فترتين الأحادية والتعددية"،**مجلة الاجتهاد القضائي**،العدد4، ص ص 56-59.
http://lab.univ-biskra.dz/ijdl/images/banners/eg4/%D8%B9%D9%85%D8%B1.pdf

[3]: عزيزة ضميري ،**مرجع سابق**، ص ص 88-93

والاحترام تماشيا مع مبدأ الشرعية ،كما تكفل احترام القواعد القانونية والتنظيمية التي تضعها المؤسستين التشريعية والتنفيذية.ونجد أن دستوري 1989 و 1996 يعتبر أن القضاء سلطة ثالثة مستقلة عبر إنشاء المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه رئيس الجمهورية[1].لقد نظم دستور 89 السلطة القضائية وجسد استقلالية القضاء في المادة 129 "السلطة القضائية مستقلة" كما جسد حماية القاضي من كل أشكال الضغوط والتدخلات وهذا يظهر في نص المادة 139"القاضي محمي من أشكال الضغوط و التدخلات والمناورات التي قد تضر بأداء مهمته أو تمس نزاهة حكمه"،كما كرس هذا الدستور مبدأ الفصل بين السلطات الذي أحدث تحولات في تنظيم مؤسسات الدولة،أما دستور 96 قد كرسها وأعاد تنظيمها،كما اعتنق مبدأ ازدواجية القضاء،وقد أدخل هذا الدستور في المادة 152 نظاما قضائيا جديدا يتمثل في تأسيس قضاء عادي متكون من المحاكم والمجالس القضائية والمحكمة العليا،وقضاء إداري متكون من المحاكم الإدارية ومجلس الدولة [2].

رابعا : الجهاز الإداري الجزائري : وصف النظام السياسي الجزائري بأنه نظام بيروقراطي يعكس مدى قوة الإدارة وتأثيرها في المجال السياسي وما يميز الإدارة منذ الاستقلال تضخم أجهزتها نظرا للدور الذي قامت به في عملية البناء والتنمية من جهة،وفرض الطبيعة الريعية للدولة،على الإدارة لكي توزع عوائد النفط على الموظفين في شكل مرتبات من جهة أخرى[3].

التقسيم الإداري في الجزائر: التقسيم الإداري في الجزائر هو امتداد للتقسيم وقت الاحتلال[4]

إن الإدارة في الجزائر ما تزال تعاني مركزية شديدة في اتخاذ القرار وإنجاز العمل وأصبحت الإدارات المحلية عاجزة بسبب ما تعانيه من اختلالات حيث تربط تلك المركزية ببيروقراطية مكلفة وزائدة والتقيد بحرفية القوانين من جهة وبسيطرة مظاهر خرق القانون وتحريفه في جل الإدارات المحلية من جهة أخرى،هذا ما أفقد المواطن ثقته فيها،كما أن غياب رقابة الجهات الوصية أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد بين جميع الموظفين وحتى بين المكلفين بعملية الرقابة،وعليه يظل الجهاز البيروقراطي متخلفا لا يستجيب للمتغيرات السياسية ولا للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية ،وفي أوضاع كهذه يصبح الفساد نظاما موازيا

---

(1): نادية بن أحمد ،**مرجع سابق**، ص 92

(2) : عزيزة ضميري ،**مرجع سابق**، ص 96

(3) : محمد حليم ليمام،**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط.1، 2011)، ص146

(4) : الولاية : تعد من أبرز أشكال الإدارة المحلية في الدولة حيث تتضمن الجزائر حاليا 48 ولاية تتمتع بالاستقلال المالي والشخصية المعنوية ،وتتشكل من هيئتين رئيسيتين :المجلس الشعبي الولائي و الوالي البلدية : تعبر عن أحد صور الإدارة في الدولة،إلا أنها لا تتمتع بصلاحيات واسعة ولا أي دور في مجال السياسة العامة وتتكون من هيئتين :المجلس الشعبي البلدي و رئيس المجلس الشعبي البلدي،للمزيد من المعلومات إطلع : معمر عمار ، **مرجع سابق** ، ص ص 104-107

للتنظيم الإداري الجاري العمل به،ولا يسمح بدفع عجلة النمو الاقتصادي،بل يحول الإدارة إلى عقبة تعيق التنمية[1].

المطلب الثالث : الفواعل الغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر:

من أهم الفواعل الغير الرسمية التي ساهمت في صنع السياسة العامة في الجزائر ما يلي :

* **تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر:** لقد أقر دستور 1989 بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي وذلك من أجل تحقيق الديمقراطية ومحاولة لتحقيق المصالح وتتمثل هذه التنظيمات في :

أولا : الأحزاب السياسية : يمكن تصنيفها إلى عدة تيارات : وطني[2] –إسلامي [3] –علماني [4]

---

[1]:محمد حليم ليمام ،**مرجع سابق**، ص ص 147–149

[2]:**التيار الوطني حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)** : لقد مارس الحكم منذ الاستقلال ولعب دور رئيسي في منع ظهور أي قوى سياسية معارضة له،وبصدور دستور1989 لم يعد الحزب السياسي الوحيد،فالحل الذي ارتضته السلطة آنذاك هو تغيير النظام من نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية.**حزب التجمع الوطني الديمقراطي**(RND) : تأسس في فبراير 1997 كواجهة سياسية للسلطة الرسمية ترأسه بداية عبد القادر بن صالح ،بعدها تم تعويض أمين الحزب "بأحمد أويحيى" للمزيد من التفاصيل اضطلع: إسماعيل قيرة وآخرون،**مرجع سابق** ، ص ص 157،171

[3]:**التيار الإسلامي حركة المجتمع الإسلامي** (حماس) :تم الإعلان عن وجودها كحزب سياسي في1991 ،واتبعت في منهجها رؤى زعيمها" نحناح ،وقد سجل أول انخراط لحزب إسلامي في العملية السياسية من خلال مشاركتها في المجلس الوطني الانتقالي الذي أوجد به السلطة لملأ فراغ المؤسساتي بعضوية خمسة أعضاء وذلك في 1994 ،للمزيد من المعلومات اضطلع : عبد الحق بن سعيدي،"تجربة الأحزاب الإسلامية في العمل البرلماني،قراءة في المشهد الجزائري والمغربي"،**المجلة الجزائرية للسياسات العامة(مقالات)**،العدد 01 ،2012،ص49

[4]:**التيار العلماني: جبهة القوى الاشتراكية (FFS)**:عمد "آيت أحمد" إلى تكوين حزب معارض في 1963،وفي عهد التعددية السياسية حصلت جبهة القوى الاشتراكية في 1989/11/20 على الاعتماد القانوني للحزب.**حزب العمال:(PT)**: تحول حزب المنظمة الاشتراكية العمالية(OST) إلى حزب العمال بعد انعقاد مؤتمره يومي 28 و29 1990 والذي يعتبر نفسه مندمجا في الكفاح الدولي وذلك من أجل حرية التعبير وعلمانية المدرسة وفصل الدين عن الدولة وهو الحزب الجزائري الوحيد الذي ترأسه امرأة "لويزة حنون، للمزيد أنظر : إسماعيل قيرة وآخرون ،**مرجع سابق** ، ص ص 158،170

ثانيا : التنظيمات النقابية :تمثل الحركة النقابية النواة المركزية للمجتمع المدني ومن أهم الكيانات النقابية[1]

ثالثا : دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة : نظرا لكثرة الأحزاب السياسية في الجزائر فإنها تسعى لضمان تأييد قاعدة شعبية من خلال طرح مواقفها اتجاه السياسة العامة، فتأثر الأحزاب السياسية في الجزائر على العملية الانتخابية بواسطة اختيار المرشحين لشغل المناصب السياسية والنيابية والمحلية،وعلى أساس وضع معايير خاصة بكل حزب،من خلال الحملة الانتخابية وذلك لضمان الناخبين المشاركين في التصويت[2].

وقد حدث تنافس حاد بين الحزب جبهة التحرير الوطني والحزب معارض له"حزب جبهة الإنقاذ الإسلامية "نتيجة فوزها ساحقا في الانتخابات التشريعية والمحلية 1990 وقد تحول هذا التنافس إلى صراع عنيف عند وقف المسار الانتخابي.كما أن فوز حزب التنافسي وسيطرته على السلطة التشريعية والتنفيذية سيكون قادرا على رسم وتنفيذ السياسة العامة وبرز هذا من خلال العملية الانتخابية لرئاسيات عند فوز المترشح الحر "عبد العزيز بوتفليقة" بأغلبية الأصوات بنسبة 90,24% أما بقية الأحزاب السياسية المنافسة منها من أيد المترشح تأييدا كليا مثل : أحزاب الإئتلاف الحكومي لأجل البقاء في السلطة ومنها من قاطع وعارض المشاركة في هذه الانتخابات كحزب" جبهة القوى الاشتراكية "وحزب" التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية""وحركة النهضة" –أما بقية الأحزاب التي لم تقاطع الانتخابات مثل : "حزب العمال"، "حزب عهد "54 ،"حركة الإصلاح الوطني،" والجبهة الوطنية الجزائرية"....الخ،ذلك لأنها لا تزال في المعارضة وبرامجها ثابتة لا تتغير ،إلا نتائج هذه الانتخابات كانت وخيمة بالنسبة لهذه الأحزاب حيث لم تتعدى نسبة أقوى المترشحين من بين هذه الأحزاب 5 %،وعليه نستنتج أن الأحزاب السياسية التي تنتمي لمؤسسات المجتمع المدني أصبحت إما معارضة للانتخابات أو تكون منافستها جد

---

[1] : **الاتحاد العام للعمال الجزائريين** : تأسس عام 1956 كمنظمة مستقلة للعمال الجزائرين عن النقابات الفرنسية،ويعد النقابة الرئيسية في البلاد ويضم عشرة قطاعات مهنية وطنية. **النقابة الإسلامية للعمل** : تأسست عام 1990 وتستند إلى التعاليم الإسلامية في أنشطتها وتتبع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد حرصت الجبهة على أن تمثل داخل هذه النقابة القطاعات الاقتصادية الرئيسية كالصناعة،التعليم،الصحة السياحة..الخ **الجمعيات أو الاتحادات النسائية للأحزاب** :هناك نوعين من هذه الجمعيات الأول يتعلق بالجمعيات التابعة لأحزاب المعارضة مثل: الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية،أو حركة مجتمع السلم ،أما النوع الثاني من الجمعيات فهي تابعة لأحزاب داخل السلطة كالاتحاد الوطني للنساء الجزائريات للمزيد اضطلع : ميلود عروس، "**معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر (1990-2006)- مقترب تحليلي تقييمي**" (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة الحاج لخض،2009-2010)،ص ص141-143.

[2]: عبد النور ناجي ،**مرجع سابق**، ص 110.

ضعيفة،لأن دورها أصبح مهمش فهي لا تتدخل في صنع السياسة العامة ولا تطرح المشاكل التي تعاني منها.[1]

-تلجأ الأحزاب السياسية إلى الاختلاف والتحالف من أجل تجميع المصالح،ففي الجزائر خاصة في عهد "الرئيس عبد العزيز بوتفليقة" أفضل مثال على التحالف الرئاسي الذي يمثل ثلاث أحزاب سياسية قوية" جبهة التحرير الوطني"،حزب "التجمع الوطني"،حركة "مجتمع السلم"، ففي تشريعات 2002 على الرغم من حصول "جبهة التحرير الوطني" على أكثر من نصف المقاعد البرلمانية ،فإنها فضلت التحالف مع الحزبين المذكورين سلفا،وذلك لتشكيل قوة حزبية داخل البرلمان قادرة على صنع السياسات العامة وتنفيذها واستمر هذا التحالف حتى في تشريعات 17 ماي 2007 ،وتقوم هذه الأحزاب بتقسيم مجالات السياسات العامة وتجميع المصالح غير أنها تخلت عن برامجها وأصبحت أداة لتنفيذ برنامج وسياسة رئيس الجمهورية ووضعه ضمن سلم أولوياتها،كما تسيطر أحزاب الإئتلاف الحكومي على البرلمان ولها دور كبير في التأثير عليه،خاصة أن النائب يحتاج إلى الأحزاب السياسية التي تزوده بالمعلومات التي يعتمد عليها في المناقشات البرلمانية،كما يشكل مع نواب حزبه تكتلا برلمانيا حتى يكون أكثر فعالية في صنع السياسات العامة،أما الأحزاب المعارضة فهي تمثل نسبة قليلة في البرلمان،حيث يتم فيه تأييد مختلف المقترحات التي يتم مناقشتها وتكون المعارضة ضعيفة جدا [2].

رابعا : دور الجمعيات والنقابات في صنع السياسة العامة في الجزائر : لقد تفاوتت إسهامات مؤسسات المجتمع المدني في مشاركة الدولة في صياغة السياسات العامة وذلك من تنظيمات ليس لها أي دور يذكر كالمؤسسات الوسيطة والنقابات المهنية ،فالدور الذي تلعبه هذه التنظيمات يتخذ شكل الضغط على صانعي القرار لبلورة سياسات محددة تتجه غالبيتها نحو الدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة وقلما نشاهد هذه المنظمات تؤثر في السياسات العامة.وما يمكن ذكره في هذا الصدد هو علاقة المجتمع المدني بالبرلمان والتي تكون عن طريق الاتصال المباشر غير الرسمي من خلال روابط الصداقات وتنظيم الحفلات بهدف التأثير في النواب سعيا للحصول على تشريع وإقرار النصوص الداعمة لمصالحها و الاتصال المباشر الرسمي من خلال مقابلات شخصية مع النواب وإقناعهم بوجهات نظرهم حول سياسات معينة[3].كما تعرف التنظيمات النقابية الكثير من الظواهر السلبية كإنفراد القيادات النقابية بالتسيير ،وهو

---

[1]:ابتسام قرقاج،"دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر(1989-2009)"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة الحاج لخضر،2010-2011) ص ص75- 77.

[2] : **المرجع نفسه**، ص ص 77-79

[3]: نادية بونوة،"دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة-دراسة حالة الجزائر-(1989-2009)"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة باتنة الحاج لخضر،2009-2010)،ص ص140-141.

ما يساهم في إنتاج نمط تسير بيروقراطي يجعل الفئات الدنيا مهمشة و يولد إنعزالية وغياب مشاركة فعلية للأغلبية في عملية صنع السياسة العامة حيث اختفت جل المنظمات عن الساحة،وأصبح حضورها نادرا إلا في مناسبات قليلة كالانتخابات المحلية،لذا صار المشهد السياسي خاليا من المنظمات غير الحكومية،ولم يعد لها دور بارز فيما يجري من أحداث سوى الإدلاء بتصريحات إعلامية[1].

المبحث الثالث : السياسة السياحية في الجزائر :

سيتم التطرق إلى واقع السياحة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا،وإلى أهم المخططات والإجراءات التي وضعتها الدولة للنهوض بالقطاع السياحي الجزائري.

المطلب الأول : التنمية السياحية حسب ميثاق السياحة (1966):

أولا : وضعية السياحة في الجزائر بعد الاستقلال :لقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال قدرات استقبال تقدر ب 5992 سرير موزعة على السياحة الشاطئية بنسبة 50% والسياحة الحضرية بنسبة 40%،كما أن حالة الهياكل التي تركها المعمرين متدهورة وهذا الوضع لم يشجع الدولة على اعتبار السياحة كقاعدة اقتصادية للتنمية بل كانت الانشغالات متعلقة فقط بالتعريف بالموارد السياحية وتثمينها حتى سنة 1966 حيث خصصت استثمارات لإقامة منشآت لاستقبال السياح في الشواطئ والصحراء[2].

قامت الدولة بإنشاء برنامج يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي وذلك في فترة ما بين سنة (1962-1966) من أجل بناء مرافق للمؤتمرات والملتقيات المختلفة،وحددت في ثلاث مناطق كبرى:

- الجهة الغربية للجزائر العاصمة : مركب موريتي،سيدي فرج،مركب تيبازة
- الجهة الشرقية : سرايدي لعنابة ،فندق بالقالة
- الجهة الغربية الوطن : الأندلسيات بوهران

ابتدءا من سنة 1966 ومع صدور أول وثيقة رسمية يوم 26 مارس 1966،التي تعتبر بداية الاهتمام الحقيقي بالسياحة من قبل الدولة،فبعد حصر مجمل الثروات السياحية عبر الوطن من قبل "وزارة

---

(1) : محمد حليم ليمام ،**مرجع سابق**، ص 144

(2): سعاد صديقي،"دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية: دراسة حالة:بنك الجزائر الخارجي وكالة جيجل"(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،جامعة قسنطينة منتوري،2005-2006)، ص 103.

السياحة" تم تحديد سياسة الدولة في هذا القطاع،في وثيقة صادرة عن الحكومة سنة 1966 سميت " ميثاق السياحة" وفيها حددت توجهات الميثاق السياحي [1]

ثانيا : توجهات الميثاق السياحي في الجزائر 1966 :

1-تحسين الشروط السياحية الطبيعية والثقافية : لتهيئة الظروف الملائمة لانطلاق التنمية السياحية فكمرحلة أولى يتم تحسين الشروط الطبيعية والثقافية،من أجل ذلك تقرر :

- القيام بعملية الجرد الشامل لكل الثروات السياحية قصد تصنيفها وتهيئتها.
- القيام بالإجراءات الإدارية اللازمة لحمايتها.

2-اختيار مناطق التوسع السياحي : إن التنمية السياحية تتطلب إجراء عملية تخطيط شاملة لكل الثروات السياحية التي تتوفر عليها الدولة،وبعد دراسة متفقة قامت بها الوزارة الوصية حيث تم اختيار عدد من المناطق التي تتوفر على شروط ملائمة لإقامة مشاريع سياحية حسب طبيعة ومميزات كل منطقة.

3-إنشاء وتطوير الصناعة الفندقية :إن توجهات الميثاق السياحي تركزت حول الإسراع في إصلاح وتوسيع الفنادق السياحية عبر مختلف مناطق التوسع السياحي.

4-إحداث مناصب عمل :كون النشاط السياحي يعتمد بالدرجة الأولى على العمل البشريكان من ضمن أهداف التنمية السياحية تحقيق مناصب شغل جديدة في الوحدات المقرر إنشاؤها من أجل امتصاص جزء من البطالة[2].

ثالثا : الفاعلين السياحيين في قطاع السياحة في الجزائر :الديوان الوطني الجزائري للسياحة (ONAT) : يعد بمثابة أول مؤسسة سياحية أنشأت في الجزائر سنة 1962 وغرضه تنمية القطاع السياحي الجزائري،وحددت مهامه في الدعاية والإشهار وإنجاز الاستثمارات السياحية.

- **النادي السياحي الجزائري (TCA) :** تأسس في أكتوبر 1963 وفي سنة 1980 أصبح متعاملا اقتصاديا،فعلي من خلال النشاطات التي يقدمها في ميدان الترفيهي التخييم وخدمات السفر ومن مهامه تنظيم الرحلات الدينية الحج والعمرة،وتنظيم الرحلات السياحية مع المنظمات الوطنية والدولية

---

[1]:عبد القادر شلالي،عبد القادر عويناتن،**الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع2025**،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني **حول السياحة في الجزائر: واقع وافاق** ، المنظم من قبل معهد العلوم الاقتصادية،المركز الجامعي آكلي محند أولحاج البويرة:11-12ماي2010،ص5

[2]: خالد كواش ، **مرجع سابق** ، ص ص 227-229

ج. وكالات السياحة والأسفار والهياكل الأخرى : يقدر عددها ب 348 وكالة سياحية وأسفار موزعة عبر التراب الوطني،بلغ عدد المستخدمين بما يقارب 618 مستخدم في سنة 1999 وعدد الذين استخدموا هذه الوكالات في تنقلهم حوالي 40789 سائح أغلبهم جزائريين وتم تقدير رقم أعمال الوكالات الوطنية للسياحة والأسفار بحوالي 47,96 مليون دج في سنة 1999[1].

رابعا : أدوات تنفيذ السياحة في الجزائر :

أ. **الديوان الوطني للسياحة (ONT) :** تم إنشاءه بموجب المرسوم رقم 88-214 المؤرخ في 31 أكتوبر 1988 والذي يجعل من الديوان الوطني للسياحة أداة للحكومة من أجل التعريف بالسياسة الوطنية في مجال السياحة وتنفيذها ومن مهامه

- إنجاز دراسات عامة متعلقة بتحديد مناطق التوسع السياحي أو تكليف من يقوم بإنجازها.
- يقوم بتنسيق ومتابعة كل مشروع استثمار سياحي أجنبي في الجزائر
- يشارك في ترويج السياحة ويتابع الأعمال المبذولة في هذا المجال من خلال المشاركة في التظاهرات الدولية ويمثل الجزائر في اجتماعات المنظمات العربية والدولية المتخصصة.

ب.المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) : يعتبر جانب الدراسات أمر مهم في تقدير حجم الإمكانيات السياحية للبلاد،لذلك كان لابد من إنشاء هيئة متخصصة لإعداد مخططات،وتمثلت في المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية التي أنشأت في 10 مارس 1998 ومن مهامها :

- الدراسات الخاصة بتحديد القدرات السياحية وتنميتها
- دراسات التهيئة السياحية والمعدنية بالإضافة إلى مراقبة ومتابعة المنشآت السياحية[2].

ج.الوكالة الوطنية لتنمية السياحة (ANDT): أنشأت تحت وصاية وزارة السياحة والصناعات التقليدية سابقا،وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،وتعد الأداة الأساسية المؤهلة للتسيير،الاستغلال العقلاني وحماية العقار السياحي،كما تعد الوكالة إحدى الهيئات الرئيسية المسؤولة عن تجسيد السياسة الوطنية للتنمية السياحية[3].

---

[1]: عبد القادر هدير ، **مرجع سابق** ، ص 58-60.

[2]: سعاد صديقي ،**مرجع سابق** ، ص ص 117،119

[3]: عبد القادر هدير ، **مرجع سابق**، ص 61

المطلب الثاني : السياحة في الجزائر ضمن مخططات التنمية الوطنية :

تبنت الجزائر منذ الاستقلال مخططات وطنية كان الهدف منها النهوض بالقطاعات الوطنية من خلال تخصيص مبالغ مالية،وأهم هذه المخططات ما يلي :

أولا : المخطط الثلاثي 1967-1969 : لقد تم برمجة خلال المخطط 13081 سرير مخصصا للسياحة الشاطئية والصحراوية والحضرية وسياحة الحمامات المعدنية بهدف تطوير المنشآت القاعدية للاستقبال السياحي ،وفي نهاية المخطط منحت الأولوية لإنجاز المشاريع الشاطئية ب 35,5% أي 2406 سرير تم تهيئتها من بين 6766 سرير مبرمج بسبب جودة الشواطئ الجزائرية،أما المشاريع الحضرية فقدرت نسبتها ب 15,4 % أي 254 سرير تم تهيئتها من بين 1650 سرير مبرمج،بالنسبة للمشاريع الصحراوية فقد قدرت نسبتها ب 15,7 % أي 286 سرير تم تهيئتها من بين 1818 أما المشاريع المعدنية فلم تحقق أي نسبة في عدد الأسرة المنجزة، وفي نهاية هذه الفترة سجل عجز يقدر ب 10135 سرير أي نسبة 77,5 % ويعود الفارق بين المقدر والمنجز إلى ضعف قدرات الإنجاز والمشاكل الإدارية [1].

* **الجدول رقم 01** : توزيع الأسرة المبرمجة حسب أنواع المنتجات السياحية[2]

نوع المنتجات السياحية	الأسرة	النسبة %
الشاطئية	**6766**	**% 52**
الحضرية	**1650**	**% 13**
الصحراوية	**1818**	**% 14**
حمامات معدنية	**2847**	**% 22**
المجموع	**13081**	**% 100**

[1]: عياشي الياس،"الخدمات السياحية الفندقية والتنمية الحضرية في جيجل:مدينة جيجل نموذجا"،(دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري،جامعة قسنطينة،2008-2009)، ص ص 102-103.

[2] : **المرجع نفسه**، ص103.

* **الجدول رقم 02** : حصيلة المخطط الولائي

العمليات	الأسرة المبرمجة	النسبة %	عدد الأسرة المنجزة 1969	النسبة %	العجز العدد والنسبة
المحطات الشاطئية	**6766**	**51,7**	**2406**	**35,5**	**%65 4360**
المحطات الحضرية	**1650**	**12,6**	**254**	**15,4**	**%85 1396**
المحطات الصحراوية	**1818**	**13,9**	**286**	**15,7**	**%84 1532**
المحطات المعدنية	**2847**	**21,08**	**00**	**00**	**% 100 2847**
المجموع	**13081**	**100**	**2946**	**22,5**	**%77,5 10135**

1. **المخطط الرباعي الأول 1970-1973** : تم تهميش القطاع من خلال هذا المخطط مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث لم يخصص له سوى 700 مليون دج أي ما يعادل 2,5% من إجمالي الاستثمارات وكان يهدف المخطط في جانبه السياحي إلى إنجاز 35000 سرير وذلك من أجل الوصول إلى طاقة استيعاب تقارب 70000 إلى 90000 سرير ،ومن أجل ذلك برمج إنجاز 10 مشاريع ذات طابع ساحلي و 11 ذات طابع صحراوي،كما أن يهدف المخطط إلى[1] :

-الاستجابة لمتطلبات السياحة الدولية والداخلية

- تكملة وإنهاء المشاريع السابقة بإضافة 120 مليون دج لتهيئة ثماني محطات حمامات معدنية وفي نهاية هذا المخطط لم يتم إنجاز إلا 34,45 % من الإنجازات المقررة كما يوضحه الجدول التالي:

* **جدول رقم 03** : عدد الأسرة المنجزة خلال الرباعي الأول حسب نوع المنتج السياحي[2]

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	المعدني	المجموع
عدد الأسرة	4300	1250	710	300	300	6860
النسبة المئوية	62,68	18,22	10,34	04,37	04,37	100

*من خلال الجدول السابق يبقى تركز الأسرة المنجزة منحصرا في أغلبه في الشواطئ بنسبة 62.68 %ونسبة أقل من المناطق في المناطق الصحراوية ب 18.22% ،وبالنسبة للأسرة المنجزة في الحضري قدرت بنسبة أقل حوالي 10.34 % ،أما بالنسبة للمنتج السياحي المناخي والمعدني فنسبة عدد الأسرة قليلة جدا ومتساوية قدرت ب 4.37 % ،كما أن مجموع الإنجازات المحققة تبقى بعيدة كل البعد عن التقديرات المبرمجة[3].

---

[1] : عبد الرحيم شنيني،"دور التسويق السياحي في إنعاش الصناعة التقليدية والحرفية دراسة ميدانية:حالة مدينة غرداية"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2009-2010)، ص ص96-97.

[2] : **المرجع نفسه** ، ص 97

[3]: المكان نفسه

ثانيا : المخطط الرباعي الثاني : 1974-1977: عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تمثلت فيما يلي :

أ. إلحاق المصالح التجارية التابعة ل:(SONATOURA) بالوكالة التجارية للسياحة (A T A)لكن هذه الأخيرة اثبت عدم نجا عتها ولم تدم العملية سوى سنتين.

ب. في سنة 1976 أنشئت الشركة الوطنية للسياحة (SAN-ALTOUR) التي أسندت إليها مهمة تسويق المنتوج السياحي الجزائري.

ج.إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (ETT) التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية،لكن هي الأخرى فشلت،فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها لم ينجز سوى 18000 سرير وفي هذا المخطط وصل حجم الاستثمارات المرصودة لهذه الفترة حوالي 123 مليون دينار جزائري أي زيادة تفوق 100% عما كان عليه الحجم في المخطط الرباعي الأول،غير أن ذلك لا يعني أن القطاع ارتفع في سلم أولويات التنمية الوطنية،مما يجعل مكانة السياحة ثابتة في السياسة التنموية للدولة الجزائرية عبر المخططات الثلاثة،وهذا ما يوضحه الجدول التالي:[1]

الجدول رقم 04:توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات التنموية خلال المخطط الرباعي الثاني الوحدة : مليون دينار جزائري[2].

القطاعات التنموية	المبلغ المخصص لكل قطاع	النسبة
الصناعة	48000	43,5
الزراعة	12005	10
المياه	4600	04,2
السياحة	1500	01,4
الصيد	155	01
البنية الاقتصادية	15500	14
التربية والتكوين	9947	09
الشؤون الاجتماعية	14610	13,3
الإدارة	1399	01,3
دراسات مختلفة	2520	02,3
المجموع	110236	100

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه فإن حصة السياحة في توزيع الاستثمارات الإجمالية والمقدرة ب 110236 مليون دينار جزائري،انخفضت عما كانت عليه في المخطط الرباعي الأول وذلك بنسبة 02,5% إلى 01,4% ورغم هذه الزيادة الرقمية في الاستثمار لهذا القطاع والمقدرة بـ 1500 مليون دينار

[1] :عبد القادر شلالي،عبد القادر عوينان، **مرجع سابق**، ص 09

[2] :لمكان نفسه

جزائري،والشيء الذي تم تأكيده في هذا المخطط هو الاهتمام بالسياحة الداخلية التي كانت مهملة من قبل وهذا ما أكده المخطط الرباعي الثاني.[1]

ثالثا : المخطط الخماسي الأول : 1980-1984 : ارتكز هذا المخطط حول الأهداف التالية

أ. برمجة فنادق حضرية وتوسعه الفنادق الصحراوية

ب. توسعه محطات الحمامات المعدنية

ت. تهيئة مناطق التوسيع السياحي واعتمادها من طرف المتعاملين الآخرين،كالجماعات المحلية والقطاع الخاص كأنماط في المشاريع المستقبلية،وقد خصص مبلغ 3400 مليون دينار جزائري لإنجاز ما تبقى من المخططات السابقة،وكذا تغطية نفقات المشاريع الجديدة، وكان من المفروض عند تجسيد هذه الأهداف الوصول إلى طاقة إيواء قدرها 51000 سرير،ومن أجل الوصول إلى ذلك تم برمجة 89 مشروع سياحي موزعة حسب الجدول التالي :

* **جدول رقم 05:** توزيع المشاريع السياحية حسب نوع المنتج خلال المخطط الخماسي الأول[2]

نوع المنتج	الشاطئ	الصحراوي	الحضري	المناخي	التقييم	المعدني	المجموع
عدد المشاريع	02	01	32	05	40	09	89
الأسرة	3300	2350	6900	1150	1200	1650	16550

نلاحظ أن أكبر المشاريع تم تخصيصها للسياحة الحضرية والخدمات الصيفية و السياحة الصحراوية،وهو ما يعكس التوجه إلى تنمية السياحة الداخلية على حساب السياحة الخارجية إلا أنه عند نهاية هذا المخطط لم يتم إنجاز سوى 20 مشروع من أصل 89 مشروع مبرمج.[3]

ربعا :المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 :أدركت الدولة الجزائرية في هذا المخطط أهمية السياحة في تفعيل النشاط الاقتصادي لذا خصصت برنامج مالي كبير هدفه :

-متابعة سياسة التهيئة السياحية

---

[1]:لقد أكد المخطط الرباعي الثاني على الاهتمام بالسياحة الداخلية حيث جاء فيه " في إطار المبادلات الجديدة للمخطط الرباعي الثاني يجب أن نشرع في ترقية السياحة الداخلية التي توجه من الآن فصاعدا إلى تلبية حاجات الراحة المنتظمة التي أدى إليها ارتفاع مستوى المعيشة ونمو الدخل،وعليه فإن تقرر إنجاز مركزين سياحيين في هذا المجال" وتتمثل هذه المراكز في الحمامات المعدنية والخدمات الصيفية والقرى الصيفية...الخ للمزيد من التفاصيل إطلع على المرجع نفسه،ص10

[2] : عبد الرحيم شنيني ،**مرجع سابق**، ص 99

[3]:**المكان نفسه.**

-تطوير الحمامات المعدنية والمناخية

-تنويع المتعاملين كالجماعات المحلية والقطاع الخاص

-التحكم في الطلب السياحي،لهذا الغرض خصصت الدولة غلاف مالي قدره 18000 مليون دينار جزائري لتحقيق هذه المشاريع،فقد وصلت طاقات الاستقبال في نهاية 1989 إلى ما يلي[1] :

جدول رقم 06 : طاقة الاستقبال الجزائرية نهاية 1989[2]

النوع / القطاع	العام	الخاص	المجموع	النسبة المئوية
البحري	12182	1145	13327	27,60
الصحراوي	3731	2250	6331	13,10
الحمامات	3588	1528	5116	10,60
الإقليمي	954	76	1230	02,13
الحضري	5337	17161	22498	46,57
المجموع	25842	22460	48302	100
النسبة المئوية	53,50	46,5	100	/

إذ قارنا الفترات السابقة أي من 1966 إلى 1980،مع فترة الممتدة بين 1980 -1989 فنلاحظ أن طاقات الإيواء قد ارتفعت خلال هذه الفترة بحوالي 30539 سرير بنسبة 46,57 % لقطاع الخاص،كما نلاحظ أن الفنادق الحضرية تحتل المرتبة الأولى بنسبة 46,57% بينما بنسبة الفنادق الإقليمية تبقى جد ضئيلة أي بنسبة 2,13% أما التدفقات السياحية بقيت مستقرة مقارنة بالفترة السابقة إذ تراوحت بين 250000 و 400000 سائح حسب السنوات وبمعدل سنوي يقدر ب 324000 سائح إذ كانت كل الجمهور موجهة لإيجاد مكان مناسب للمنتج السياحي الجزائري في السوق الوطني الدولي وعموما فقد حقق هذا المخطط نتائج هامة في 1985[3].

المطلب الثالث : السياحة في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية 1989:

أولا : السياحة في فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق 1990-2000: عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تحولات جذرية في جميع الميادين،اتسمت بظهور الإطار القانوني المنظم والضروري لتطوير الاستثمار الخاص في القطاع السياحي،وكذا الاعتماد نهائيا على مبدأ تحرير النشاطات السياحية وانفتاحها على

(1) : عبد القادر هدير ، **مرجع سابق**، ص 155

(2) : **المرجع نفسه**، ص 156

(3):كانت الجزائر تحتل المرتبة الخامسة إفريقيا في مجال الإيواء سنة 1985 قدرت ب 29213 سرير وبقيت السياحة الخارجية تسجل سيطرتها مقارنة مع المغرب و تونس حيث بلغت نسبة السواح الأجانب 39% كمعدل الدخول للمسافرين غير المقيمين.للمزيد أنظر إلى المرجع نفسه،ص 157.

السوق الخارجية وفي هذا الإطار جاء قانون ترقية الاستثمار الصادر في أكتوبر 1993 والذي ينص على :

– معاملة متبادلة بين المتعامل والمقيم الأجنبي وفق إجراءات التوظيف والتحكيم المعمول بها دوليا

– إنشاء وكالة وطنية لرقابة وحماية ومتابعة الاستثمار (APSI) [1]

جدول رقم 07: تطور المشاريع الاستثمارية من طرف (APSI) في مختلف القطاعات خلال 1994-1996.[2]

القطاعات	سنة 1994	سنة 1995	سنة 1996
الزراعة	01	01	07
الصناعة	42	10	25
بناءات والأشغال العمومية	09	02	02
السياحة	03	01	02
الخدمات	06	02	09
الصحة	00	01	01
التجارة	00	01	03
المجموع	61	17	49

–نلاحظ من خلال الجدول أنه من جملة 127 مشروعا استثماريا مسجلا لدى الوكالة الوطنية لمتابعة ودعم وترقية الاستثمار (APSI) خلال 94–96 حيث لم يستفيد القطاع إلا من(06) مشاريع استثمار ومقارنة بالقطاعات الأخرى كالصناعة والتي استفادت من 77 مشروع استثماري كأكبر حصة بالنسبة للقطاعات الأخرى،وعليه فالقطاع السياحي لم يجلب الاهتمام وقد يعود ذلك إلى الظروف التي كانت تعيشها البلاد[3].

ثانيا : الطاقة الفندقية في الجزائر : تعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم القطاع السياحي في بلد معين،وتجدر الإشارة إلى أن تطور قطاع الفنادق بالجزائر وبأكثر دقة عدد الأسرة فيه كان بطيئا جدا،وذلك لعدم إعطائه أهمية المستحقة وبسبب سيطرة القطاع العام مقابل القطاع الخاص وبعد التخلي عن النظام الاشتراكي ودخول الجزائر مرحلة اقتصاد السوق،فقد فسح هذا التغير المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للاستثمار بشكل واسع في كل القطاعات الأخرى من ضمنها

(1) : عبد الرحيم شنيني ،**مرجع سابق**، ص 101

(2) : **المرجع نفسه** : ص 102

(3): **المكان نفسه**

قطاع السياحة،بما فيه الجانب الفندقي،حيث أنه في الفترة الممتدة منه 2000 إلى غاية 2006 كان تطور الطاقة الفندقية في الجزائر على النحو التالي :

الجدول رقم 08: تطور عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية للجزائر خلال الفترة 2000-2006[1]

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
عدد الأسرة	67,087	66,523	72,567	77,473	82,034	82,808	84,869	533,361
معدل التغيير(5)	/	%0,84-	%9,09	%6,76	%5,89	%0,94	%2,49	/

إن الطاقة الفندقية لفترة 2000- 2006 شهدت نمو ضعيفا حيث أن تطور عدد الأسرة خلال هذه الفترة من 67,087 سرير في عام 2000 إلى غاية 84,869 سرير في عام 2006 أي بمعدل نمو يقدر ب 26,5%، كما يلاحظ تراجع في عدد الأسرة في سنة 2001 عن عددها في سنة 2000 بمعدل 0,84 % تبعا لتناقص عدد الفنادق المصنفة بسبب تخفيض درجاتها و يمتد التعيير عن عدد الأسرة في الفنادق وتطورها الزمني بالشكل التالي : [2]

الشكل رقم 01 : تطور عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية للجزائر خلال الفترة 2000-2006.[3]

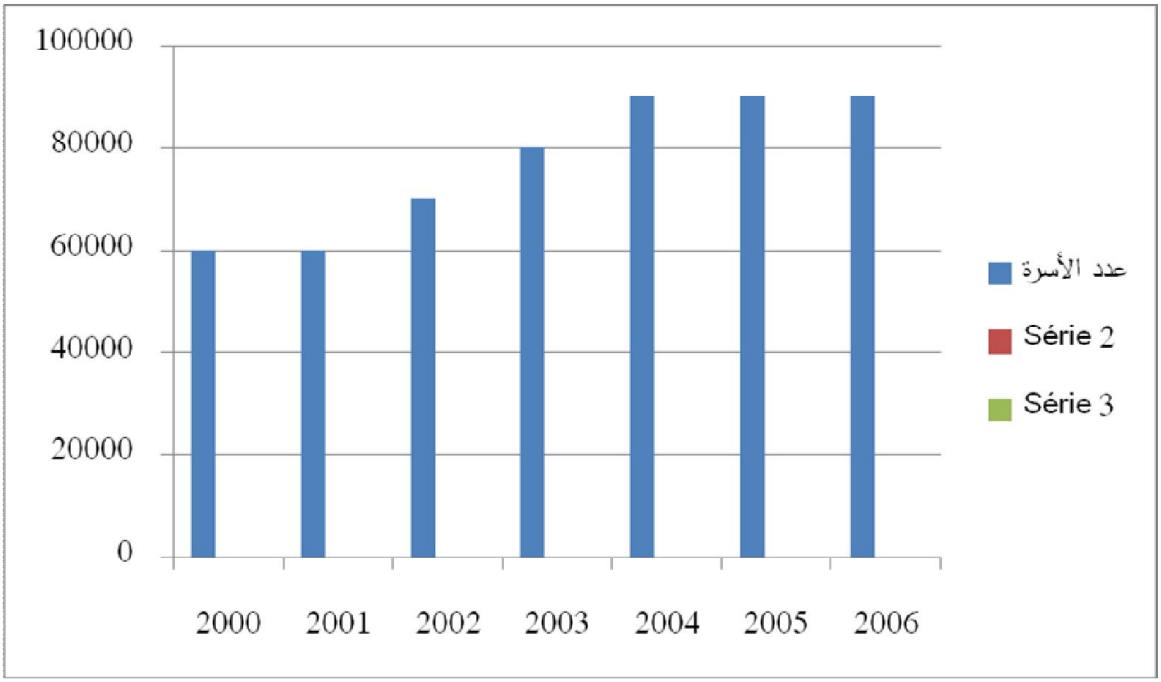

(1) : سميرة عميش ،"أثر تطور الطاقة الفندقية في الجزائر على إيراداتها المالية"،**مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**،العدد 11، 2011، ص ص260-261، متوفر على الرابط :
http://eco.univ-setif.dz/revueeco/Cahiers_fichiers/revue-11-2011/10.pd

(2) : المرجع نفسه ، ص 261

(3) : المرجع نفسه، ص 262.

لقد شهد واقع الاستثمار منذ قانون ترقية الاستثمار لسنة 1993 انطلاق العديد من المشاريع للقطاع الخاص الوطني وبعض المشاريع الأجنبية،لكن نظرا للصعوبات التي أعاقت قيام المشاريع الاستثمارية في الجزائر أدى لمراجعتها وجاء قانون الاستثمار رقم 01-03 في 2001 [1] الذي حدد نظاميين للحوافز الممنوحة للمستثمرين وهما:

1- نظام الحوافز العام : الذي يقوم بمنح امتيازات في إطار السياسة الوطنية للاستثمار وتقتصر على المراحل الأولى لإنجاز المشروع وبداية تشغيله.

2-نظام الحوافز الاستثنائي : يخص هذا النظام الاستثمارات التي تقام في المناطق ذات الأولوية،والمحددة في الإستراتيجية الوطنية للاستثمار وأهم هذه الحوافز : الإعفاء من الضريبية على القيمة المضافة بالنسبة للسلع والخدمات التي تدخل في الاستثمار،الإعفاء من رسوم نقل الملكية ووجود تعويض عادل جراء أي مصادرة إدارية[2].

ثالثا : السياحة والتشغيل في الجزائر :

أ. **التشغيل المباشر الدائم :** إن وضعية السياحة دون أن تصل إلى مستوى ديناميكية التشغيل على المستوى العالمي تعد غير مستهان بها فهي تدرس حسب الأصناف التقليدية المستعملة أي من خلال توزيعها إلى تشغيل مباشر منجز دائم و موسمي، حيث توزع مناصب الشغل الفندقية كما يلي :

-**القطاع العمومي :** حيث يوفر 12000 منصب شغل دائم أي المناصب المتعلقة باستغلال الوحدات الفندقية والتابعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية الفندقية والسياحة (مؤسسات التسيير السياحي لمؤسسات التسيير الفندقي والتابعة للجماعات المحلية).

-**القطاع الخاص :** حيث يوفر 15000 منصب شغل مباشر يخص بالأغلبية مؤسسات ذات حجم صغير والتي يطغى عليها طابع الاستغلال العائلي.

---

[1]:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،أمر رقم 06-08 مؤرخ في 15جويلية 2006 يعدل ويتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار،**الجريدة الرسمية**، العدد 47،الصادر بتاريخ 19جويلية2006، ص 17

[2] : فؤاد أبركان ، **مرجع سابق**، ص 99

ب.**التشغيل الفندقي الموسمي** : يتمثل نوع العمل في تشغيل عمال موسميون أو فصليون لأجل تلبية احتياجات الوحدات الفندقية أثناء فصل الصيف،إن تقييم هذه المناصب يتراوح ما بين 20 إلى 30 من مناصب الشغل الدائمة،والتي تمس وظائف الإطعام وحراسة المنشآت الفندقية أي ما يعادل 15000 منصب عمل ولمدة محددة تمتد من شهر جويلية إلى شهر سبتمبر[1].

بالنسبة لعدد المشتغلين بالقطاع السياحي في الجزائر سنة2001 بلغ 13508 مستخدما ويتوزع هذا العدد بين القطاعيين العام والحكومي والقطاع الخاص 8708 و 4800 مستخدما على التوالي : ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

* **الجدول رقم 09:** تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي خلال فترة 1985-2001 [2]

السنوات / عدد المستخدمين	1985	1995	2000	2001
في القطاع العام أو الحكومي	7706	7920	8390	8708
في القطاع الخاص	907	3118	4730	4800
الإجمالي	8613	11038	13120	13508
معدل التغيير %	-	28.15	18.86	2.96

يظهر من خلال هذا الجدول أن العمالة في قطاع السياحة في الجزائر تزايدت خلال الفترة 1985- 2001 حيث بلغ عدد المستخدمين بين القطاعين العام والخاص في سنة 1985 ب 8616 مستخدم وفي سنة 2001 بلغ عدد المستخدمين 13508 ،قدرت الزيادة في عدد المناصب ب 4895 منصب عمل،أي بمعدل نمو متوسط 16.66%،ويعتبر هذا النمو ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة[3].

-**المشاريع قيد الإنجاز بداية سنة 2007** : في بداية الثلاثي الأول لسنة 2007،قدر عدد المشاريع السياحية قيد الإنجاز 329 مشروعا سياحيا وقدرت التكلفة الإجمالية لتحقيق هذه الاستثمارات بـ 60.46 مليار دينار جزائري،وقد بلغ معدل الإنجاز المتوسط ب 62.10 % سوف يسمح هذه المشاريع بتدعيم الحظيرة الفندقية بطاقات إيواء جديدة تقدر ب 33152 سريرا ،وقدر عدد المناصب الممكن إحداثها ب 10544 منصب شغل مباشر،أي بمتوسط 0.32 منصب شغل مقابل كل سرير منجز والجدول الموالي يوضح لنا المشاريع قيد الإنجاز

---

[1]: أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني،**موقع سكاي ديزاد**
تاريخ الإطلاع:2016/01/03 على الساعة 13:00 http://www.alg17.com/vb/threads/thread-2668/

[2] : السعيد بريبش،حليمة شابي،**دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة**،ورقة بحثية مقدمة في ملتقى **إستراتيجية الحكومة في القضاء،البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، المنظم من قبل كلية علوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة:15-16 نوفمبر 2011، ص 8

[3]:المرجع نفسه، ص 9.

* **جدول رقم 10:** توزيع المشاريع قيد الإنجاز حسب نوع المنتوج بداية 2007 [1]

نوع المنتج	عدد المشاريع	عدد الأسرة	مناصب الشغل المقدرة	التكاليف المقدرة (مليون دج)
شاطئ	75	10416	3508	10.926.08
حضري	203	15875	5463	22076.04
مناخي	8	405	173	269.35
معدني	26	3244	1047	1993.59
صحراوي	11	750	231	1091.04
غير محدد	6	2462	122	24099.59
الإجمالي	329	33152	10544	60.455.69

من خلال الجدول نلاحظ أن توزيع المشاريع قيد الإنجاز توزعت بنسب متفاوتة بين أنواع المنتجات السياحية المختلفة حيث كان النصيب الأكبر للمنتج الحضري ب 62% يليه المنتج الشاطئ ب 23% في حين كانت نسبة المشاريع السياحية في باقي المنتجات أقل من 10%.

وقد تساهم هذه المشاريع السياحية بعد دخولها مرحلة الاستغلال في توظيف ما يقارب 1054 عامل، أما تكلفة الإجمالية المقدرة لإنجاز هذه المشاريع فهي في حدود 60455.69 مليون دينار، أما إجمالي طاقات الإيواء المنتظر إضافتها إلى الحظيرة الفندقية فهي محددة ب 33152 سريرا[2].

رابعا : السياحة الدولية الوافدة إلى الجزائر : لم تكن الحركة السياحية الوافدة إلى الجزائر تمثل مكانة مهمة وذلك لاعتبارات النهج الاشتراكي التي سادت العقود الثلاثة الأولى من الاستقلال ،وقد ازدادت حدتها منذ أوائل التسعينيات نتيجة تردي الأوضاع السياسية والتي أترث بشكل ملحوظ على جذب السياح الأجانب إلى الجزائر،وفي الفترة الممتدة من 2000 إلى 2008 كان تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر حسب ما يوضحه الجدول التالي :

[1] : عمار عيساني،"الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة: حالة الجزائر"،(أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير،شعبة: تسيير المؤسسات،جامعة باتنة،2009-2010)، ص ص 88-89

[2]: المرجع نفسه ، ص 90

* **الجدول رقم 11 :** تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000-2008 [1]

السنوات	عدد السياح
2000	865.984
2001	901.416
2002	988.061
2003	1.166.287
2004	1.233.719
2005	1.443.090
2006	1.637.582
2007	1.740.000
2008	1.772.000
المجموع	11.748.139

* يلاحظ من خلال هذا الجدول،بأن عدد السياح القادمين إلى الجزائر للفترة 2000-2008 مر بمرحلة تميزت أو اتسمت بتطور جيد وفي تحسن مستمر(مع عدم ثبات نسبة التغيير من سنة إلى أخرى) في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر،فقد ارتفع عددهم من865.984 سائح عام 2000 ليصبح عددهم 1.772.000 سائح سنة 2008 ،ويعتبر نصيب الجزائر من السياحة الدولية الوافدة ضئيلا مقارنة بالدول الغربية،وفي منطقة البحر المتوسط مثل : اليونان وتركيا والأردن،إذ يمثل السياح الأوربيين أكبر حصة في إجمالي السياح الأجانب الوافدين إلى الجزائر،حيث يأتي في مقدمتهم السياح الفرنسيين،الإسبانيين ثم الإيطاليين والألمان.

ومن خلال البيانات الواردة في الجدول سيتم تمثيل تطور عدد السياح القادمين للجزائر خلال الفترة 2000-2008 بالمنحنى التالي :

[1] : سميرة عميش ،**مرجع سابق** ، ص 267

الشكل رقم 02 : تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال فترة 2000-2008 [1]

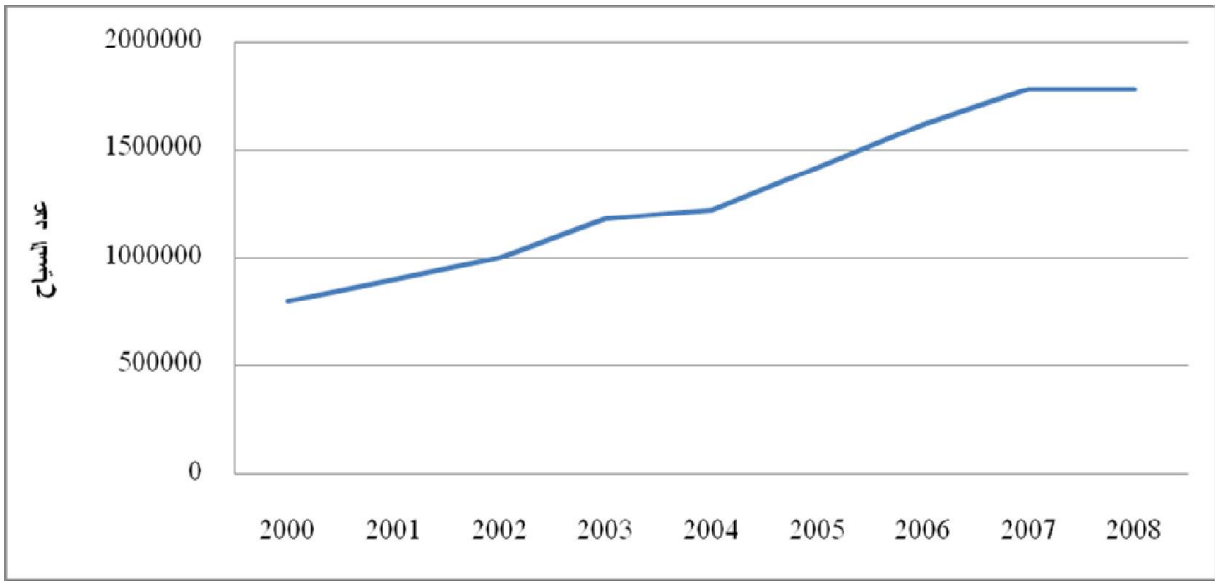

خامسا : الإيواء السياحي : وهو يمثل مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق للبلد السياحي المضيف طيلة رحلاتهم السياحية وفي حالة الجزائر،تتسم الإقامات السياحية التي يقضيها السياح الوافدين عليها بمحدوديتها وذلك تماشيا مع حجم الطلب السياحي على هذا البلد،و الجدول التالي يوضح تطور الإقامات السياحية في الجزائر للفترة 2000-2008.

الجدول رقم 12:تطور الاقامات السياحية في المؤسسات الفندقية في الجزائر خلال فترة 2000-2008[2]

السنوات	مجموع الإقامات السياحية	الإقامات السياحية لغير المقيمين	النسبة المئوية
2000	3 .748.135	202.905	5 ,41%
2001	4.028.286	225.652	5,60%
2002	4.119.630	291.930	7,08%
2003	4.306.621	370.876	8 ,61%
2004	4.543.057	393.631	8,66%
2005	4.705.637	483.332	10,27%
2006	4.905.216	528.591	10,77%
2007	5.119.940	573.855	11,21%
2008	5.346.543	595.747	11,14%

[1]: **المرجع نفسه** ، ص ص 268-269 .

[2] : **المرجع نفسه** ،ص 267

يلاحظ أن هناك تطور بطيئا في عدد الإقامات السياحية لإجمالي السياح المقيمين في الجزائر الفترة 2000 – 2008 و بالنسبة للإقامة السياحية لغير المقيمين،لم يتجاوز نصيبها في المتوسط حوالي 9 % من إجمالي الإقامات السياحية لهذه الفترة،كما أن محدودية الإقامة السياحية لغير المقيمين بشكل خاص راجع لعدم قدرة المنتوج السياحي في الجزائر على المنافسة في سوق السياحة الدولية وحتى بين جيرانها في المنطقة العربية[1].

سادسا : معيقات القطاع السياحي في الجزائر : هناك جملة من العوائق التي تقف أمام تطور السياحة بالجزائر متفاوتة الصعوبة ومن أهمها :

1. الأمن : لاشك أن تناقص التدفقات السياحية باتجاه الجزائر خلال السنوات السابقة يعود إلى تدهور الأوضاع الأمنية،إذ أن العامل الأمني شديد التأثير على الطلب السياحي.
2. الترفيه:ضعف التنسيق بين الأطراف المعنية بترقية السياحية كالديوان الوطني للسياحة،الخطوط الجوية الجزائرية،أصحاب الفنادق....الخ
3. عامل الميزانية التي لها آثار على النوعية و كمية النشاطات و الوسائل الترقوية
4. نقص الاستثمار و الهياكل القاعدية للسياحة
5. إهمال المعالم الأثرية والسياحية ونقص العناية بها
6. ضعف وغياب شبه كلي للنشاطات الملحقة خاصة الحرف و الصناعات التقليدية[2].
7. ضعف القطاع السياحي بالجزائر مرده بالدرجة الأولى ضعف الهياكل القاعدية،حيث تدني جودة الخدمات السياحية وضعف قدرات الإيواء و الإطعام السياحي
8. ضعف تأهيل الموارد البشرية وقلة احترافية عمال و مستخدمي القطاع السياحي.
9. ضعف الثقافة السياحية لدى معظم شرائح المجتمع الجزائري و تراكم المشاكل البيئية.
10. ضخامة القدرات الفندقية الغير مصنفة والتي تمتاز برداءة نوعية خدماتها،مما ينعكس سلبا على صورة العرض السياحي بالجزائر.
11. الفساد الإداري وغياب الشفافية،حيث أن تعقد الإجراءات الإدارية و انتشار البيروقراطية تؤدي إلى لجوء المستثمر إلى الطرق قانونية كالرشوة والمحسوبية لتسهيل الإجراءات و الحصول على الخدمة مما يؤدي إلى القضاء على التنافسية والمعاملة العادلة.[3]

---

[1]: المرجع نفسه ، ص ص 265-267

[2]:هواري معراج، محمد سليمان جردات ، "**مرجع سابق** ، ص 24 – 25.

[3]: علي عباس عبد الجليل، "البعد السياحي في برامج الإنعاش الاقتصادي"،**المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**،متوفرة على الرابط http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article

سابعا : إستراتيجية التنمية السياحية لأفاق 2013 : لقد تم في مطلع 2000 صياغة خطة حول تطوير قطاع السياحة لأفاق 2010 تحت عنوان " مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"،لكن بعد مضي سنتين من تنفيذه بدأ ضروريا إدخال بعض التعديلات،وذلك بالنظر للتطورات الحاصلة على المستوى الداخلي والخارجي.

1. **أهداف برنامج التنمية السياحية** : قامت (وزارة السياحة) بوضع تصور لتطوير القطاع إلى غاية 2013،وقد تضمن هذا البرنامج:

1.1الأهداف النوعية :

1. تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية و الدينية و الحضارية
2. المساهمة في التنمية المحلية
3. تحسين صورة الجزائر السياحية وإحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق السياحية[1].

1.1 **الأهداف الكمية** : تتمثل في ثلاثة أهداف :

1. زيادة التدفقات السياحية : إن عدد السياح المرتقبين في 2013م سيقارب 31 مليون سائح منهم 19 مليون سائح أجنبي.
2. زيادة طاقات الإيواء: ان الطاقة الإيوائية المتوقعة في 2013 سيقارب 187ألف سرير.
3. تنمية الاستثمار السياحي : الاستثمار المتوقع في 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليار دج

2.**المنتجات السياحية الواجب تنميتها من خلال البرنامج** :السياحة الصحراوية،السياحة الشاطئية،سياحة الأعمال والمؤتمرات ،السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر،السياحة الثقافية،السياحة الرياضية ،الترفيهية و الإستجمامية.

3. **الإجراءات المتخذة لدعم و ترقية الاستثمار :**

1. **التهيئة والتحكم في العقار السياحي** : يتم ذلك من خلال دعم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة (2002-2003) وفي استحداث القطاع لنصوص القانوني[2] متعلقة بالتنمية المستدامة،العقار السياحي[3]،استعمال واستغلال الشواطئ لأغراض سياحية.

---

[1]: عامر عيساني ،**مرجع سابق** ، ص ص 109،115

[2] : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،القانون رقم 03-01 المؤرخ في17فبراير 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ،**الجريدة الرسمية**،العدد11،الصادر بتاريخ 19 فبراير 2003، ص4.

[3] : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 03-03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية،**الجريدة الرسمية** ، العدد 11، الصادر بتاريخ 19 فبراير 2003، ص 14.

2. **تأطير وتمويل المشاريع السياحية :** قد سطرت الدولة في آفاق 2013 تأسيس منتجات مالية ذات خصوصية (قروض بنكية)[1].

ب. **إجراءات دعم التكوين :**

1. إعادة النظر في البرامج التكوينية خلال سنة 2004-2005 لغرض تكييفها مع تطور الاحتياجات والتقنيات الحديثة لتسير النشاط والخدمة السياحية.
2. تأسيس شهادة بكالوريا تقنية في السياحة قصد ضمان متخصصين في ميدان السياحة فاحتياجات التكوين في آفاق 2013 تقارب 1700 عنصرا من مختلف المستويات.
3. فتح فرع الاقتصاد السياحي في الجامعات مع توسيعه إلى ما بعد التدرج
4. الحث على إنشاء مراكز جديدة للتكوين لمواجهة الطلب المتوقع نتيجة تنمية القطاع السياحي الجزائري،وبالخصوص في مجالات الطبخ التقليدي،السياحية الصحية،الثقافية والدينية.[2].

ثامنا : التنمية السياحية في (2016):

2500 مشروع جديد سياحي ينطلق في سنة 2016 وينجز من خلاله 500000 سريرا وأيضا في متوسط المدى هذه المشاريع السياحية الجديدة (الفندقية – مركب سياحي – قرى و نوادي سياحية) تنجز في المناطق الشمالية،الهضاب العليا والجنوب،إن تساهم في تشغيل الشباب بعدد 200000 مناصب شغل مباشرة.هذا القرار اتخذ من طرف الوزير في المؤتمر الوطني للأشغال للوكالات السياحية الوطنية،ولتعزيز الطلب الفندقي ذكر أيضا أن هناك 1000 مشروع سياحي الآن في إطار الإنجاز يسلم في 2016 و 2017. هذه المشاريع السياحية التي تتطلب الاستثمار تقريبا حوالي 500 مليار دينار جزائري كي تحقق 120.000 سريرا إضافيا و تخلق 50.000 منصب شغل مباشر،إن هذه الصفقات الفندقية تواكب الطلب المحلي حيث أن الطلب الفندقي يتوفر في الفترة الحالية على أقل من 100.000 سرير،كما أخذ وزير السياحة على ضرورة تنويع الطلب السياحي و تشجيع السياحة العائلية[3].

---

[1]: يمينة مفاتيح،"تسويق السياحة الإقليمية الصحراوية في ظل التنمية المستدامة: دراسة حالة إقليم الأهقار"،(مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،قسم علوم التجارية،جامعة ورقلة قاصدي مرباح،2011-2012)، ص ص21-22.

[2]: عبد القادر هدير ، **مرجع سابق** ، ص ص 233-234

[3]: HL , "2500 nouveaux projets seront lancés en 2016" , journal **el watan**,série 7640,2015,p.23.

خلاصة و استنتاجات :

استعرضت من خلال هذا الفصل دراسة الجزائر سياسيا وذلك بالتطرق إلى طبيعة النظام السياسي الجزائري وأهم المراحل التي يمر بها النظام ووقوفا على الجانب الجيو استراتيجي حيث ثم التطرق لأهم المقومات السياحية الطبيعية و الحضارية التي تتوفر عليها الجزائر،وذلك بتسليط الضوء على واقع القطاع السياحي بالجزائر.

بالإضافة إلى التطرق إلى مراحل صنع السياسة العامة في الجزائر من فترة الأحادية إلى التعددية السياسية ثم المرحلة الانتقالية مع إبراز أهم الفواعل الرسمية وغير الرسمية التي شاركت في صنع السياسة العامة في الجزائر.

وتم استخلاص هذا الفصل بالسياسة السياحية في الجزائر وذلك من خلال دراسة واقع السياحة في الجزائر بعد الاستقلال ،وأهم المخططات التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية من أجل النهوض بالقطاع السياحي،وإبراز إستراتيجية الدولة لتنمية السياحة وذلك من خلال إدراجها ضمن برامجها السياحية ضمن آفاق 2013 والتي تهدف إلى تحسين صورة الجزائر السياحية والتعريف بالمنتوج السياحي الجزائري في السوق السياحية وإحداث تغير في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاهها،كما تضمنت برامجها السياحية تثمين الطاقات الطبيعية والثقافية والحضارية للجزائر حتى تحقق زيادة فعالة من التدفقات السياحية إلى الجزائر من سياح مرتقبين وتحقيق إيرادات سياحية عالية.

الفصل الثالث

واقع السياسة السياحية في المغرب

تعتبر السياحة في المغرب ثاني قطاع إستراتيجي حيث تتوفر المغرب على ثروات ومقومات طبيعية وحضارية مختلفة،ما يؤهلها لأن تكون قبلة سياحية هامة خاصة وأن ما لديها من ميزات سياحية منها الموقع الجغرافي و قربه من بلدان أوربا الغربية بالإضافة إلى الزخم التراثي الإسلامي الكبير،فقد أدركت المغرب أهميته القطاع السياحي في النمو الاقتصادي و تخفيضه لنسب البطالة،وبذلك زيادة الاهتمام من أجل تنمية هذا القطاع الذي يعد مصدر هام في تمويل اقتصادها الوطني.

حيث بذلت الدولة المغربية جهودا جبارة لتطوير قطاعها السياحي،خاصة وأنها تعتمد على السياحة كبديل للمحروقات،لذلك سعت الحكومة المغربية إلى اعتماد سياسات وخطط تنموية لتنمية قطاعها السياحي وعملت على تطوير هياكلها السياحية حتى يصبح بمقدورها منافسة البلدان الأخرى في مجال السياحة

وهذا الفصل سيتناول ثلاث مباحث :

المبحث الأول: المغرب : دراسة سياسية جيواستراتيجية

المبحث الثاني: مراحل صنع السياسة العامة في المغرب وأهم فواعلها

المبحث الثالث: السياسة السياحية في المغرب

المبحث الأول : المغرب دراسة سياسة جيواستراتيجية :

وذلك من خلال التطرق إلى طبيعة النظام السياسي المغربي وأسلوبه وأهم التطورات التي طرأت عليه،بالإضافة إلى التعرف على أهم الموارد و المقومات السياحية التي تتوفر عليها المغرب.

المطلب الأول : تحليل طبيعة النظام السياسي المغربي:

المغرب دولة إفريقية ذات نظام ملكي عاصمتها الرباط[1]،ونظام الحكم بالمغرب نظام ملكية* دستورية ديمقراطية و اجتماعية[2].بعد استقلال المغرب في عام 1956 وجه الملك محمد الخامس مجهوداته نحو استكمال الوحدة الترابية بإعادة الجيوب المتبقية تحت الاحتلال إلى أرض الوطن الأم،وضمن هذا الإطار فتح مفاوضات مع إسبانيا انتهت بتوقيع معاهدة مدريد التي وضعت حدا للحماية الإسبانية في المنطقة الشمالية يوم 7 ابريل 1956.

بعد وفاة الملك محمد الخامس تولى الملك الحسن الثاني العرش يوم 03 مارس 1961 حيث قام بانجاز منجزات كبرى على المستوين الاقتصادي والترابي لبناء المغرب،واسترجاع أراضي كثيرة من المعمرين ليتم إخضاعها للإصلاح الفلاحي،وأهم حدث سياسي عرفه المغرب الحديث هو استرجاع صحرائه من يد الاستعمار الإسباني،وذلك بعد إعلان الملك الحسن الثاني عن إبداع فكرة القيام بتنظيم مسيرة خضراء باتجاه الأقاليم الصحراوية لإجبار السلطات الإسبانية عن الجلاء عن الأراضي المغربية والتي أعلن عنها يوم 06 أكتوبر 1975 ،وبالفعل استجاب المغاربة إذ توجه 350.000 مغربي ومن بينهم 35.000 مغربية إلى الصحراء ليسجلوا ملحمة تاريخية أرغمت المستعمر على التخلي عن الصحراء ليسترجع المغرب سيادته عليها،وفي مجال تدعيم المؤسسات الديمقراطية في البلاد باشر الملك الحسن الثاني إصلاحات أدخلت على الدستور المغربي منذ 1962 وكان آخر إصلاح سنة 1996،وقد توجت سياسة الملك التوازنية بإيجاد حكومة التناوب في التسعينات والتي أمسك بزمامها حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ذو التاريخ الطويل في المعارضة في فبراير 1998.[3]

---

[1] : للمزيد من التفاصيل إطلع، وائل أنور بندق ، **مرجع سابق**، ص 420.

[*]:**النظام الملكي:** يقوم على أساس توارث السلطة في داخل الأسرة الحاكمة،ويتسم هذا النظام بأنه يحقق بعض المزايا مثل الحد من الصراع على السلطة ووضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية وتوفير الإعداد المسبق للمرشحين للوصول إلى سدة الحكم،للمزيد من المعلومات أنظر علي الدين هلال،نفين مسعد،**مرجع سابق**،ص58.

[2] : موسى بودهان ، **مرجع سابق**، ص 61.

[3] : http://forum.koora.com/f.aspx?f=112 تاريخ الإطلاع 2016/03/15 على الساعة 20:45

وبذلك ترك الملك الحسن الثاني بصمات واضحة في تحريك المشهد السياحي المغربي،وانفتاحه نحو مشاركة مكوناته في العمل السياسي التداولي بين أحزاب القصر وأحزاب المعارضة.على إثر وفاة الملك " الحسن الثاني" اعتلى الملك محمد ابن الحسن عرش المغرب في 23 جويلية 1999 وتلقى في نفس اليوم بصفته أميرا للمؤمنين البيعة وذلك بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط،وقد تمكن الملك "محمد السادس"في وقت وجيز أن يتأقلم مع الحركية السائدة بالمغرب،وتبين أن أسلوبه في التدبير اعتمد على العقلانية وقواعد التسيير الميداني و التدبير السياسي[1].

أولا : البعد السياسي للنظام السياسي المغربي :ويتمثل في مبدأين وهما:

1. **مبدأ السيادة في النظام السياسي المغربي** : السيادة في النظام السياسي المغربي لها مصدر مزدوج الأول له بعد تيوقراطي مرتبط بسيادة أمير المؤمنين المستمدة من الله،والثاني هو مصدر شعبي يرتبط بالشعب،والشعب يمارس سيادة بطريقة غير مباشرة عبر المؤسسات الدستورية بما فيها مؤسسة البيعة (العرفية) وبطريقة مباشرة عبر الاستفتاء.

1. **مبدأ التعاقد في النظام السياسي المغربي** : والذي يرتبط بمسألة البيعة والتي لها مجموعة من النتائج على مستوى التأصيل السياسي للممارسة السياسية،وهي كعرف دستوري تشكل دعامة أساسية بالنسبة للمشروعية الملكية بالمغرب في صورتها القديمة والراهنة،وعنوان استقرارها واستمرارها إلا أن مشروعية السلطة ترتكز أيضا على الوثيقة الدستورية،التي دشنت في المغرب انطلاقا من سنة 1962 والتي هيئها الملك "الحسن الثاني" وعرضها على الشعب للاستفتاء وقد دشنت عهدا جديدا و أصبح الحكم في المغرب على أساس من تحدده هذه الوثيقة الدستورية والتي طرأت عليها مجموعة من التعديلات في سنة 1996[2].

لقد صدر دستور المملكة المغربية في عام 1962، ثم شهد عدة تعديلات لاحقة لصدوره في عام 1972،ثم في عام 1992 بالإضافة إلى عام 1996،ولقد تأثرت الدساتير المغربية في إصداراتها المختلفة بروح دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة[3].

---

[1] : http://forum.koora.com/f.aspx?f=112 تاريخ الإطلاع 2016/03/15 على الساعة 20:45

[2]:يونس زكور،طبيعة النظام السياسي المغربي مقاربة مؤسساتيا قانونية ،**مؤسسة الحوار المتمدن** تاريخ الإطلاع:[2016/03/12 على الساعة 13:00]http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86847

[3]: عبد النبي كياس، "توزيع السلطات في النظام السياسي المغربي"،(أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،جامعة محمد الخامس،الرباط،2010–2011)، ص ص 6 – 15
متوفر على الرابط: http://www.marocdroit.com/%D8%AA%D9%88B1-1996_a1782.html

ثانيا : المكانة الرمزية للملك: تحيل هذه على مر تاريخ الدولة بالمغرب على تلك العلاقة الشرعية السياسية التي يتمثلها كل فرد من الرعية في شخص الخليفة أو الأمير،فهو بالنسبة إليه سلطانا ذا شرعية ذاتية ومصدر للبركة والتبرك،باعتباره وليا صالحا أو شريفا في النسب وهو شخص مختلف تماما عن الأشخاص الطبيعيين العاديين،ويزيد من ترسيخ هذه النظرية في مخيلة الإنسان المغربي مظاهر الاحتفال بشخص الملك في صولته وجولاته وتحركاته بالإضافة إلى مظاهر القصور و الحياة الخاصة التي يحياها السلطان،وحسب الباحث " كليفوردكيرتز" والذي يؤكد على توخي الحذر في تقييم عملية الشرعية السياسية في المغرب،إذ يرى بأن الشرعية في المغرب عرفت توثرا تاريخيا بين المبدأ الأمامي الذي يؤكد أنحق السيطرة ملك للشخص ذاته وهو ما يطلق عليه عادة "الشرعية الذاتية أو الجوهرية" والمبدأ التعاقدي الذي بمقتضاه تتدخل الأمة لتختار الأجدر و الأصلح لممارسة حق الحكم وذلك ما يطلق عليه عادة " الشرعية التعاقدية ".إن الملكية ضرورة وجودية في النظام السياسي المغربي وهي لصيقة بالاستقرار الأمني والسياسي بالمغرب ،فرغم الاضطرابات الاجتماعية التي عرفها المغرب في فترات متفرقة في سنوات الثمانينات و التسعينات ورغم الانقلابات العسكرية لسنتي 1971 و 1972 فإن الاستقرار السياسي ظل السمة الأساسية التي طبعت النظام السياسي المغربي.[1]

ثالثا : الإيديولوجية الملكية : يمسك الملك بشرعية دينية تؤكدها النصوص الدينية فهو "أمير المؤمنين" فحتى الجماعات الإسلامية لا تطعن في شرعية الملكية إن هذا الصنف من الشرعية يعطي الملك مكانة لا تعادلها مكانة أخرى ليس داخل المؤسسات فقط بل فوقها أيضا،فهو من ناحية يستند إلى هذا الجهاز الإيديولوجي الذي يؤكد الوحدة والالتحام بين الشعب والملك،ومن ناحية أخرى يعتمد على جهاز إداري وعسكري أنشأه الاستعمار،فالملك قادر إذن ضمن هذا إطار أن يحدد مؤسسة " كملكية حاكمة"[2].

ومن خلال الدور المزدوج الذي مارسه الملك كقائد مدني علماني وكأمير للمؤمنين،فالمعارضة العلمانية يمكن أن تعارض القرارات الصادرة عن رأس الدولة ولكنها رفضت مهاجمة القرارات التي تحمل جوانب دينية،بالإضافة إلى أن الجيش يمكن أن ينتقد أو يهاجم الملك كرئيس دولة إلا أنه كما حصل في الصخيرات (skhirat) يلقي السلاح جانبا عندما يبدأ الملك بقراءة الفاتحة،وقد برهنت فترة السبعينات أن المملكة لم تكن محصنة تماما من الانشقاق القانوني المؤسساتي إذ شهدت محاولتي انقلاب في جويلية 1971 وأغسطس1972 و انتفاضة للجيش في مارس 1973 وعلى الرغم من استيعاب هذه المحاولات

---

[1]: للمزيد ينظر ، علي الدين هلال ونفين مسعد، **مرجع سابق**، ص 135.

[2] : محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط .3، 1999، ص89.

إلا أنها أدت إلى الإدراك بضرورة تعزيز المؤسسات السياسية ووضع بعض الحدود لسلطة الملك المطلقة[1].

تتسم المؤسسة الملكية بحضورها الشامل في المجالات المتصلة بالسلطة السياسية مباشرة أو بالتبعية وذلك من خلال الاختصاصات الواسعة التي تعود إلى الملكية دستوريا و سياسيا ولعل هذا الواقع يستند أساسا في البنية المخزنية للنظام المجسد في أساليب الحكم التقليدية ومن خلال الوقوف على ملامح

السياسة المخزنية[2] في مغرب الاستقلال يتضح أنها قامت على تدعيم السلطة المركزية من جهة والتهميش الفعلي للفرقاء السياسيين،خاصة أحزاب المعارضة المشكلة من مكونات الحركة الوطنية من جهة ثانية،حيث يرتكز البعد المخزني للسلطة السياسية على وجود نوع من التماهي بين الحاكم و المحكوم،إذ ملك البلاد هو قبل كل شيء " ملك لرعاياه فحسب الحسن الثاني" ...لأن رعاياه يستحوذون على قلبه" فوفق هذا المنطق تتحول العلاقة بين الملكية والشعب إلى ارتباط عضوي "بما في ذلك المنظمات الوسيطة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية فالعلاقة قبل كل شيء هي أبوية في كنهها " وهذا ما يفسر على الأقل الحضور المكثف للمؤسسة الملكية سياسيا ودستوريا ومجتمعيا،حيث تعتبر إمارة المؤمنين مستوى ملازما من حيث الجوهر للبنية المخزنية للنظام فمن خلال الفصل التاسع عشر تضمن بذلك الملكية حضورا استراتيجيا في المجال الديني عبر التحكم في السياسة الدينية للدولة وقطع الطريق على حركات الإسلام السياسي واللجوء إلى استعمال هذه الصفة على نحو توفيقي في اللحظات الحرجة سياسيا،وبذلك تبدوا الملكية " سلطة دينية و سياسية"[3].

المطلب الثاني : المقومات السياحية الطبيعية في المغرب :

حيث يتوفر المغرب على إمكانيات سياحية طبيعية ساعدته على تطوير قطاعه السياحي،وعلى استقطاب السياحة الإقليمية والدولية وتظهر هذه المقومات فيما يلي :

أولا : موقع المغرب بالنسبة للعالم والإحداثيات الجغرافية : يقع المغرب في النصف الشمالي من الكرة الأرضية،شمال غرب القارة الإفريقية،وجنوب القارة الأوروبية،كما يفصله المحيط الأطلسي عن القارة

---

[1]: **المرجع نفسه**، ص 154.

[2] : تطلق **لفظة المخزن** في المغرب منذ القديم تعبيرا عن أجهزة الحكم منذ عهد الدولة الإدريسية، أي الإدارة التي باشر بها سلاطين المغرب الحكم.حول هذا الشأن أنظر أمحمد مالكي وآخرون،ص 193

[3] : المرجع نفسه،ص ص 192 – 194.

الأمريكية،يمر خط الاستواء من جنوب البلاد كما تتواجد حدوده بين دائرة خط العرض 36° شمالا، و 21° جنوبا،وبين خط الطول 1° شرقا و 17° غربا.[1]

ثانيا : موقع المغرب القاري : تقع المملكة المغربية في الزاوية الشمالية الغربية من قارة إفريقيا وتحدها الجزائر من الشرق و الجنوب،وموريتانيا من الجنوب والبحر الأبيض المتوسط من الشمال والمحيط الأطلسي من الغرب،إضافة إلى شريط ساحلي يمتد على طول 3500 كلم ولا يفصلها عن أوربا سوى مضيق جبل طارق.[2]

كما يتوفر المغرب على عدة سلاسل جبلية،تتمثل في سلسلة الأطلس الكبير الذي توجد فيه أعلى قمة جبلية في الوطن العربي وهي جبل طوبقال الذي يقدر علوه بحوالي 4165 مترا وسلسلتي الأطلس والأطلس الأوسط،ويتخلل هذه الجبال عدة سهول أهمها : سهل وادي دراع،سهل وادي سوس،سهل مراكش،سهل فاس وسهل مكناس،تعتبر هذه الجبال بمثابة خزان للمياه بالمغرب حيث أن معظم الأنهار المهمة في هذا البلد تنبع من هذه الجبال وتتمثل أهم الأنهار في نهر سيو،نهر أم الربيع ، نهر بورقراق نهر سوس ونهر ملوية، كما يحوي المغرب عدة سخات أهمها سبخة تاه التي تنحدر إلى مادون مستوى سطح البحر بحوالي 55 مترا[3] حيث أن نهر سيو يبلغ تصريفه الأقصى 10.000 م§ في الثانية في بعض السنوات وهو ما يفوق تصريف نهر دجلة،أما نهر أم الربيع أفضل أنهار المغرب جريانا و يتراوح تصريفه بين 35 م§ في الثانية و 2.000 م § في الثانية في فصل الصيف،وتتفق أنهار المغرب جميعا في سمة واحدة هي أنها سيلية متدفقة الجريان.كما تتميز المغرب بمناخ وحياة نباتية متنوعة.[4]

---

[1]: المغرب موقع استراتيجي،الشامل ،تاريخ الإطلاع: 2016/03/17 على الساعة 13:25
http://www.histgeo.net/fichiers/cours_fichiers/2eme_fichiers/najgeo1.html#.VzYDfjWLTIU

[2] : جغرافيا المغرب،**المعرفة**، تاريخ الإطلاع: 2016/03/17 على الساعة 13:55
http://www.marefa.org/index.php/%D8%AC%D8%BA

[3] : للمزيد ينظر، نبيل بوفليح ، محمد تقرورت، **مرجع سابق**، ص 12.

[4] : **المناخ** في المغرب يختلف حسب مناطقه فهو متوسطي بالشمال،محيطي بالغرب،صحراوي بالجنوب،أما المناطق الساحلية فتتمتع بمناخ معتدل غالبا ما تعرف المناطق الجبلية بالجنوب مناخا باردا و رطبا خلال فصل الشتاء.أما الحياة النباتية فتسود نباتات البحر الأبيض المتوسط معظم بلاد المغرب،ففي المناطق الجبلية المطلة على سواحل البحر الأبيض المتوسط تنتشر غابات الماكي وتغطي أشجار الفلين و البلوط لجبال الريف وأطلس الوسطي: أما الهضاب فتنتشر فوقها نباتات السهيا.والصحراء تقع إلى الشرق والجنوب من جبال الأطلس،وهو إقليم جاف أجرد يغطيه الحصى والرمال و الفئات الصحراوية والواحات المتناثرة للمزيد من المعلومات إطلع جغرافيا المغرب،**المعرفة**، تاريخ الإطلاع: 2016/03/17 على الساعة 13:55http://www.marefa.org/index.php/%D8%AC%D8%BA

المطلب الثالث : المقومات السياحية الحضارية في المغرب :

تتوفر المغرب على تراث ثقافي و حضاري يدل على أصالة الحضارة المغربية التي تعود إلى عهود قديمة تعكس أمجاد و حضارات عريقة،كما تزخر المغرب بحرف ومهارات تقليدية وعادات و فنون تميز المجتمع المغربي ومن بين المقومات السياحية الحضارية التي تتوفر بالمغرب

أولا : المقومات السياحية الحضارية التي تتوفر بالمغرب :

يرتكز النشاط السياحي في المغرب على الموروث الثقافي الذي تعرضه المدن العتيقة الفنية بمآثرها التاريخية وصناعاتها التقليدية و ثقافتها الشعبية،"ففاس" أول مدينة إسلامية في بلاد المغرب تعتبر متحفا مفتوحا ينبض بالتاريخ يضم جامعة القرويين العريقة و سلسلة من الأسواق التقليدية والفنادق التاريخية،كما تتوسط " مراكش" الحمراء صومعة " الكتبية" و يثير اهتمام زوارها قصر البديع و استراحة المنارة وحدائق أكدال،لكن قلبها النابض يبقى ممثلا في ساحة " جامع الفنا" التي صنفتها هيئة اليونسكو تراثا إنسانيا عالميا للآداب و الفنون الشفوية والتي تعتبر فضاءا مفتوحا للفرجة الشعبية الأصلية،بمختلف أشكالها،ولذلك يتم اختيار "مراكش" لاحتضان المهرجان الوطني للفنون الشعبية،أما مدينة "طنجة" الملقبة بعروس الشمال و المطلة على البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي وقبلها " تارودانت" وهي قطع من التاريخ العريق التي تفتح أبوابها و متاحفها وقلاعها للسائح المتعطش للمعرفة[1].

ثانيا: المآثر التاريخية و الأثرية في المغرب :

فالتراث الثقافي و الحضاري للمغرب يعود جذوره إلى ما قبل التاريخ ابتداء من العصر الحجري ومن أهم المآثر التاريخية و الأثرية والتي يرجع تاريخها إلى حوالي 400 ألف سنة قبل الميلاد " مقاطع طوماما مغارة " تافوغالت" فتشمل حفرياتها بقايا الهياكل العظيمة و الأدوات الحجرية و العظيمة يعود تاريخها إلى الحضارة "الإيبروموريزية " كما تعتبر المغرب من الدول الغنية بالنقوش الصخرية في عدد من مناطقه،مثل جبال الأطلس،المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية ومن أهم مواقفها " أوكيمدن" و " ياكورت" و غيرها من المواقع التي تتواجد بالمغرب و تعكس تاريخه منذ القدم،ومن بين المواقع الأثرية والمعالم التاريخية الإسلامية التي يتوفر عليها المغرب "موقع القصر الصغير" الذي يعود تاريخه إلى الفترة الممتدة بين القرنين الثاني عشر إلى غاية الرابع عشر الميلادي،تشمل حفرياته بقايا أثرية تتمثل في مسجد ومركز تجاري وحمام تشهد عن عظمة الدولة المرينية وثمة " قصبة المهدية" التي تم بنائها على منحدر صخري،ولا زالت أطلال أسوارها ظاهرة على الساحل الأطلسي،ويدعم هذا الكم من التراث التاريخي للمغرب رصيدا هاما من المتاحف من أهمها " المتحف الاركيولوجي لتطوان الذي تم تأسسه عام

---

[1]:تجارب سياحية لبعض الدول العربية، **منتديات بوابة الونشريس:** [تاريخ الإطلاع: 2016/02/18 على الساعة 23:10
http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=57796

1939،بالإضافة إلى" المتحف الأثري بالرباط "الذي أنشئ في العشرينيات من القرن الماضي حيث يقدم هذا المتحف لزائره تاريخ المغرب لفترات تاريخية بعيدة تعود إلى ما قبل التاريخ إلى غاية الفترة الإسلامية.[1]

كما تزخر مدينة "الرباط" بأقدم مسجد فيها يرجع تاريخ بنائه إلى عام 1150 وكذا معمل لصنع الزرابي الرباطية الشهيرة،وقصبة الشالة و صومعة حسانبا لإضافة إلى ضريح " محمد الخامس" الذي تجمع هندسته و نقوشه و التحف التي يشتمل عليها بين الأصالة والحداثة في مشهد واحد.

تعتبر مدينة "وليلي" مفخرة الرومان التي دمرها زلزال عنيف وكانت تسكنها آخر قبيلة رومانية وهي مدينة أثرية ساهمت عدة ظروف طبيعية في استقرار الإنسان بهذا الموقع منذ عهد قديم لعل أهمها وفرة المياه (وادي الخمان ووادي فرطاسة) والأراضي الزراعية ومواد البناء (محاجر جبل زرهون)،وقد ورد ذكر " وليلي" في عدة مصادر تاريخية حيث كشفت الحفريات الأركلوجية التي أقيمت بالموقع منذ بداية هذا القرن على عدة بيانات عمومية وخاصة،كما كشفت الحفريات عن بنايات ضخمة وآثار مختلفة كالأواني الفخارية و النقود ومجموعة مهمة من المنحوثات الرخامية والبرونزية والتي تشكل جزءا مهما من معروضات المتحف الأثري بالرباط وتضم مدينة " وليلي"* عدة أحياء سكنية تتميز بمنازلها الواسعة المزينة بلوحات الفسيفساء مثل منزل فينوس،منزل أعمال هرقل،قصر كورديان ومنزل أورفي،كما أبانت الحفريات الأثرية على أثار معاصر للزيتون ومطاحن للحبوب وبقايا سور دفاعي شيد في عهد الإمبراطور مارك أوريل (168–169م)،يمتد على مسافة تناهز 2.35 كلم تتخلله ثمانية أبواب وعدة أبراج للمراقبة،يكتسي هذا الموقع طابعا خاصا سواء من حيث أهميته التاريخية والأركيولوجية أو السياحية،إذ يمثل أحد أهم المواقع الأثرية بالمغرب وأكثرها إقبالا من طرف الزوار في سنة 1997 م حظيت وليلي بتسجيلها ضمن مواقع التراث العالمي[2].

---

[1] : صليحة عشي ،**مرجع سابق** ، ص ص 51–53.

[*]:مدينة وليلي الأثرية (volubilis) هي مدينة مغربية تقع على بعد ثلاث كيلو مترات غرب مدينة مولاي إدريس زرهون حول هذا الشأن أنظر : تجارب السياحية لبعض الدول العربية،منتديات ستار تايمز، تاريخ الإطلاع: 2016/03/15على الساعة 16:10 http://www.startimes.com/?t=26088178.

[2] : تجارب السياحية لبعض الدول العربية،منتديات ستار تايمز، تاريخ الإطلاع: 2016/03/15على الساعة 16:10 http://www.startimes.com/?t=26088178

المبحث الثاني : مراحل صنع السياسة العامة في المغرب وأهم فوعلها :

لقد مرت عملية صنع السياسة العامة بالمغرب بمراحل تطورية،حيث برزت من خلال المراحل الكبرى فواعل ساهمت في صنع السياسة العامة بالمغرب لذلك سيتم التطرق إلى أهم الأحداث التي مر بها المغرب مع تحديد الفاعلين الرسمين وغير الرسميين في عملية صنع السياسة العامة بالمغرب.

المطلب الأول : مراحل صنع السياسة العامة في المغرب :

أولا : مرحلة ما بعد الاستقلال : دخل المغرب مرحلة استكمال وحدته الترابية بعد مارس 1956 فركز في مفاوضاته مع إسبانيا حول القسم الشمالي للمنطقة الخليفية و انتهت المفاوضات التي أشرف عليها الملك " محمد الخامس" والرئيس الإسباني بمدريد باسترجاع المغرب لهذا الجزء من ترابه،وواصل المغرب سياسة استكمال وحدته الترابية في اتجاه الجنوب حيث دخل الملك في مفاوضات مع إسبانيا انتهت في البرتغال باسترجاع المغرب لمنطقة طرفاية في أفريل 1958[1].

منذ الاستقلال عرفت الحياة السياسية مشكلتين الأولى تتعلق بتوزيع النفوذ بين الملكية و القوى السياسية،والثانية إيجاد مشروع سياسي يمكن البلاد من مجابهة تحديات التنمية حيث ينشأ هذا المشكل من التضارب بين إيديولوجيين يتبناهما النظام الأول وحدوية وهي "فوق الدستور" ونعني بها إيديولوجية الملكية،الثانية ديمقراطية،متجدرة في عمق المجتمع المغربي،وتحملها الأحزاب السياسية،إن هذا التضارب هو الذي يضفي على التجربة المغربية خصوصيتها،حيث كانت دمقرطة الملكية الشريفة القديمة،وبناء نظام عصري من القواعد الأساسية لبرنامج الحركة الوطنية،وفي النهاية نجح القصر في فرض آرائه و إرادته حول الأسس التي يرتكز عليها النظام الجديد والتي أخذت شكلا قانونيا كالميثاق الدستوري 1962 وفي دستور 1972 أخذت من ناحية شكل إيديولوجية خاصة وكأنها أساس المجموعة الوطنية. فقد عرف المغرب فترة انتقالية بين سنتي 1956–1962 ارتفعت فيها الآمال ولكنها انتهت كون أن الملك قد توصل إلى فرض غلبته ولكن هذه الغلبة كانت مرتبطة بتشريك القوى السياسية في مستوى التشريع و التنفيذ[2].

مع مطلع الستينات أخذت العلاقة بين السلطة و المعارضة طورا جديدا طبعه الاحتقان ورسمه اصدام العنف السياسي والمسلح حيث انطلق موسم التوقيفات و المحاكمات لم تتوقف طيلة الفترة الفاصلة بين 1961 وعام 1973 وتعطلت الحياة السياسية و التمثيلية،بمقتضى قرار إعلان حالة الاستثناء وتلقى

---

[1] : المغرب: الكفاح من أجل الاستغلال و استكمال الوحدة الترابية،**إيدروس**

تاريخ الإطلاع: 2016/02/26 على الساعة 19:05

.http://www.histgeo.net/fichiers/cours_fichiers/3eme_fichiers/man3hist10.html#.VzYJoDWLTIU

[2] : للمزيد من المعلومات أنظر محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سابق**، ص ص 88،93.

الشارع الاجتماعي و السياسي ضربة موجعة خلال انتفاضة 23 مارس 1965 وحصل صدام مسلح بين السلطة وقسم من المعارضة في أحداث 3 مارس 1973 حيث تعرضت الأحزاب الوطنية لعملية إقصاء كاملة من المشهد السياسي وعليه انهارت علاقات الانفتاح المتبادل الطرفين لتشهد الحياة السياسية لحظات عسر وضعت الاستقرار الوطني على الحافة.[1]

ثانيا : مرحلة إرساء النظام الديمقراطي والبناء الاقتصادي و الاجتماعي :دخل المغرب المرحلة الدستورية بالتصويت على أول دستور للمملكة سنة 1962 الذي رسخ نظام الملكية الدستورية ولقد ثم تعديله سنة 1970 و 1972 حيث تم إقرار إمارة المؤمنين و تعزيز سلطات الملك.ومن مظاهر البناء الاقتصادي والاجتماعي للمغرب اختار التوجه الليبرالي لكن مع لعب الدولة دورا كبيرا في الاقتصاد من خلال تنظيمه وتوجيهه وبسبب غياب الرأسمال الأجنبي وضعف الاستثمارات المحلية،ازدادت الاستثمارات العمومية،كما تم تشجيع الخواص المغاربة من خلال قرار مغربة الاقتصاد الوطني لسنة 1973[2].من خلال الكتابات التي تناولت تحليل الحقل السياسي المغربي و مكوناته حيث يتخذ من سنة 1974 منطلقا فاصلا بين مرحلتين في تطور الحياة الدستورية و السياسية المغربية استمد هذا الرأي مرجعيته من خلال متغيرات داخلية أهمها الإجماع الوطني حول استرجاع الأقاليم الجنوبية إضافة إلى التوترات التي اخترقت مؤسسات الدولة في أعوام 1971–1972–1973 والديناميكية الجديدة في فهم العلاقة بين المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية.[3]وقد أسفرت سياسة إعادة التقويم الهيكل المعتمدة في المغرب مع حلول عام 1983 عن نتائج اجتماعية عميقة فمن جهة لو يعد المغرب الاجتماعي قادرا على تحمل حصيلة أداء المغرب السياسي فكان طبيعيا أن يعبر عن نفسه كما حصل في الأزمات الكبرى سنوات 1984–1990 ومن جهة أخرى تراجعت القدرة التوزيعية للمؤسسة الملكية بفعل نقص الموارد،أما عقد التسعينات فاتسم بكثافة دستورية فقد أجريت ثلاثة استغناءات خلال خمس سنوات (1992–1995–1996) كما توجت المفاوضات بين المؤسسة الملكية و أحزاب الحركة الوطنية، بانبثاق سلطة حكومية جديدة وهي حكومة " التناوب التوافقي" 14 مارس 1998 إضافة إلى حصول انتقال العرش وفق مقتضيات الدستور و الأعراف في (30 جويلية 1999) فقيمة هذا العقد تكمن في التقاربات التي طبعت علاقة حزبي الاستقلال و الاتحاد الاشتراكي و التفاعلات التي حكمت علاقتهما بالمؤسسة الملكية[4].

---

[1] :عبد إله بلقزيز، **السلطة و المعارضة المجال السياسي العربي المعاصر(حالة المغرب)**، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط .1 ، 2007 ، ص 117.

[2]:المراحل الكبرى لبناء الدولة المغربية،**الشامل** ، تاريخ الإطلاع: 2016/02/25 على الساعة 20:00
http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=698

[3] : أمحمد مالكي و آخرون ، **مرجع سابق**، ص 168

[4]: **المرجع نفسه**، ص 164.

ثالثا : مرحلة ترسيخ دولة الحق والقانون : أتى إعلان تكوين "هيئة الإنصاف و المصالحة" بقرار من الملك "محمد السادس" والذي يمثل انعطافا غير مسبوقا في رؤية النظام السياسي في المغرب لقضايا الحريات العامة وحقوق الإنسان و تعبيرا مثاليا عن إرادة تصحيح صورة الدولة لدى مواطنيها في العالم وإعادة الاعتبار لآلاف المواطنين الذين كابدوا من حقبة القمع في العقود الأربعة الأخيرة،يقتضي القول أن إجراءات تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان انطلقت منذ التسعينيات في أواخر عهد الملك "الحسن الثاني"[*]باطلاق سراح المعتقلين السياسيين ،والسماح بعودة المنفيين إلى الوطن،بالإضافة إلى بعض الإصلاحات الدستورية النص الدستوري على كفالة حقوق الإنسان "كما هو متعارف عليه دوليا"،إحداث وزارة حقوق الإنسان،تشكيل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"،ومرد أهمية القرار الملكي بتشكيل الهيئة يعود إلى أمور منها الذين عهد إليهم بأمر إدارة الهيئة و النظر في الملفات المعروض عليها هم في الأغلب الأعم منهم من المناضلين الذين أصيبوا من حقبة القمع،وليستعينهم بصفتهم كخريجي سجون فعلا رمزيا من باب الإنصاف المعنوي ورد الاعتبار ،وهيئة الانصاف و المصالحة التي أنيط بها واسع الصلاحيات في مجال النظر في الملفات المعروضة عليها من قبل المتضررين من حقبة القمع و ذويهم من الأصناف كافة (المعتقلين، المخطوفين، الشهداء) بغير قيود أو معايير انتقائية.كما أن هدف الهيئة لا ينحصر في تعويض المادي لضحايا القمع،ما لحقهم من أضرار بدنية أو من عقابيل اجتماعية فادحة كالطرد من العمل، تشريد الأسر بل يتعدى ذلك إلى رد الاعتبار المعنوي إليهم بوصفهم ضحايا أولا،وإلى دفعهم ثانيا إلى ممارسة حقهم في إدانة الحقبة السياسية التي كانوا ضحاياها وذلك من خلال الاعتراف العلني بحجم ما كانوا عرضة له فيها **و** النظام السياسي المغربي في عهده الجديد أقدم على هذه الخطوة الديمقراطية الشجاعة دون أن يكون ثمة ما يحمله عليها كرها سوى إراداته في تصحيح السيرة الذاتية للسلطة و الدولة في المغرب[1].

المطلب الثاني : الفواعل الرسمية في صنع السياسة العامة في المغرب:

إن الفواعل الرسمية في المغرب يمثلها كل من السلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و القضائية لغرض تحديد دور و مساهمة كل فاعل منها في العملية السياسية بالمغرب.

---

[*]:**الحسن الثاني:**ولد سنة 1929 وشارك إلى جانب والده محمد الخامس في مواجهة الاستعمار،تولى الملك سنة 1961 وتميز بإرساء قواعد الدولة المغربية الحديثة وتوفي سنة1999،للمزيد من المعلومات أنظر: المغرب الكفاح من أجل الاستقلال واستكمال الوحدة الترابية،**إيدروس**، تاريخ الإطلاع: 2016/02/26 على الساعة 19:05
http://www.histgeo.net/fichiers/cours_fichiers/3eme_fichiers/man3hist10.html#.VzYJoDWLTIU

[1] : عبد إله بلقزيز ، **مرجع سابق**، ص 137

أولا : السلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي :

1. المؤسسة الملكية : تحتل المؤسسة الملكية مكانة هامة و أساسية داخل النسق السياسي المغربي فهي توجد في قمة المؤسسات الدستورية الموجودة و تمتلك من الصلاحيات الدستورية ما يمكنها من لعب دور محوري في النظام السياسي المغربي وقد كرست هذه الوضعية كل الدساتير التي عرفتها بدءا بأول دستور1962 إلى دستور 1996 ،حيث تتجسد مكانة المؤسسة الملكية في الدستور المغربي من خلال ما يلي :

– يتمثل في الصلاحيات الدستورية لرئيس الدولة،وهي ميزات كلاسيكية يتمتع بها عادة أغلب رؤساء الدول،وتترجم في النظام السياسي المغربي في الملك الدستوري.

– يجسده الفصل 19 من الدستور،ومن خلال تكرس إمارة المؤمنين،وتتعلق مقتضياته بالمكانة السياسية والدينية للملك،وعلاقته بالأمة في غياب الوسطاء،حتى لو كان هؤلاء الوسطاء هم البرلمان الحكومة،فلأنها مقتضيات فوق خلق البشر،فهو يتمتع بسيادة مطلقة إذ تمنع مراجعتها أو تعديلها عبر المراجعة الدستورية،ولذلك فإن مقاربة مكانة المؤسسة الملكية تقتضي التطرق إلى الصلاحيات الدستورية للملك والملك بصفته أمير للمؤمنين وبعدها إلى الطابع المقدس للمؤسسة الملكية[1].

أ. صلاحيات الملك الدستورية : ينص الدستور المغربي على اختصاصات الملك الخالصة في مجال التعيين فهو المنوط به ذلك قبل بلوغه سن الرشد حيث يعمد إلى تعيين عشر شخصيات بمجلس الوصاية بمحض إرادته وذلك حسب الفصل 21 من الدستور وهو ما يدل على أن اختصاص التعيين هو الأصل الأصيل في المؤسسة الملكية،حيث نجد بصمة التعيين في كل المؤسسات الدستورية،بشكل مباشر أو غير مباشر.إن الملك يعين الوزير الأول و يعين باقي أعضاء الحكومة وذلك بمقتضى الفصل 24 من نفس الدستور،وله كذلك حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية حسب الفصل 30منه ،كما يعتمد الملك السفراء لدى الدول الأجنبية و المنظمات الدولية بنص الفصل 31،فالملك من يعين السفراء الذين يقترحون عليه سواء من طرف وزارة الخارجية أو مستشاريه،لكنه قد يعينهم كذلك بمحض اختياره،ضف إلى ذلك أن الملك يعين القضاة بمقتضى الفصل 33 من الدستور،كما يعين كذلك ستة أعضاء بالمجلس الدستوري يعتبرون بمثابة قضاة بموجب الفصل 79 ويختار من بينهمرئيس للمجلس الدستوري ،ويعينا الملك رئيس

---

[1] :محمد نويري،النظام السياسي المغربي،مقاربة مؤسساتيا قانونية، **الحوار المتمدن** [تاريخ الإطلاع: 2016/03/13 على الساعة 09:06 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206332

المحكمة العليا التي تتألف من أعضاء ينتخب نصفهم من بين أعضاء مجلس النواب و نصفهم الآخر من بين أعضاء مجلس المستشارين وذلك حسب منطق الفصل 91 من الدستور[1]

ب.علاقة الملك مع الحكومة : من الناحية الدستورية وكذلك من ناحية الممارسة الفعلية يعتبر الملك صاحب السلطة التنفيذية نظرا لكون الحكومة تزاول مهامها تحت إشرافه و توجيهاته،وتتجلى هذه الصدارة و الهيمنة و النفوذ و السمو في كون الملك هو الذي يملك حق تعيين الحكومة وإقالتها،كما يرأس المجالس الوزارية علاوة على كون الحكومة مسؤولة أمامه،بالإضافة إلى أن حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية والذي يعتبر من الحقوق المخولة للملك والصلاحيات التي يمارسها الملك في المجال الدبلوماسي والعسكري وحقه في التصديق على المعاهدات .

ت.علاقة الملك مع السلطة التشريعية : يمارس الملك في مجال السلطة التشريعية صلاحيات واسعة تجعل منه المشرع الوحيد وذلك عندما يكون البرلمان غير موجود (التشريع بعد نهاية ولاية البرلمان،ممارسة الوظيفة التشريعية خلال المرحلة الانتقالية،عند حل البرلمان في حالة الاستثناء) بالإضافة إلى حقه في طلب القراءة الجديدة وإصدار الأمر بتنفيذ القانون،واللجوء إلى الاستفتاء التشريعي ومخاطبة البرلمان،كما يملك الملك الحق في إنهاء حياة البرلمان قبل نهاية ولايته التشريعية[2].

وتبرز ممارسة الملك للصلاحيات في المجال التشريعي من خلال المواد الآتية الواردة في دستور 1996

- للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو اقتراح قانون كما هو منصوص عليه في المادة 67،وأن تطلب القراءة الجديدة بخطاب،ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة الجديدة وهذا حسب ما ورد في المادة68.
- للملك أن يستفتي شعبه بمقتضى ظهير شريف في شان كل مشروع أو اقتراح قانون بعد أن يكون المشروع أو الاقتراح قد قرئ قراءة جديدة ،إليهم إلا إذا كان نص المشروع أو الاقتراح قد اقر أو رفض في كل من المجلسين بعد قراءته قراءة جيدة بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كما هو منصوص عليه في المادة 69.
- للملك بعد استشارة رئيسي مجلسي البرلمان و رئيس المجلس الدستوري وتوجيه خطاب للأمة أن يحل مجلسي البرلمان أو أحدهما بظهير شريف وهذا حسب ما ورد في المادة71.

---

[1] : للمزيد من التفاصيل اطلع ، عبد النبي كياس ، **مرجع سابق** ، ص ص30-31.

[2] : يونس زكور،طبيعة النظام السياسي المغربي مقاربة مؤسساتيا قانونية ،**مؤسسة الحوار المتمدن** تاريخ الإطلاع:[2016/03/12 على الساعة 13:00] http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=86847]

يقع انتخاب البرلمان الجديد في ظرف ثلاثة أشهر على الأكثر بعد تاريخ الحل وفي أثناء ذلك يمارس الملك بالإضافة إلى السلطة المخولة له بمقتضى هذا الدستور السلط التي يختص بها البرلمان في مجال التشريع،كما هو منصوص في المادة 72[1].

2. الحكومة : فإن السلطة التنفيذية في النظام السياسي المغربي تتشكل من ثنائية تضم كلا من الملك والحكومة،تتألف هذه الحكومة من الوزير الأول الوزراء (الفصل59) ،غير أن هذه الثنائية لا تعبر عن توزيع فعلي للمهام بين الملك و الوزير الأول،فالثنائية قد تكون شكلية،وقد تعبر عن توزيع المهام لصالح الملك (دستور 1962–1972) وأيضا دستور 1996.فالحكومة تعد مسؤولة أمام الملك أمام البرلمان " حيث يتقدم الوزير الأول أمام كل مجلسي البرلمان بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة يعرض البرنامج العام الذي يعتزم تطبيقه و يجب أن يتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني بالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية الخارجية " الفصل 60.

وتتحدد مجالات اختصاص الحكومة فيما يلي : [2]

1. تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤولية الوزير الأول،والإدارة موضوعة رهن تصرفها (الفصل61)
2. للوزير الأول حق التقدم بمشاريع القوانين ولا يمكنه أن يودع أي مشروع قانون بمكتب أي من مجلسي البرلمان قبل المداولة في شأنه بالمجلس الوزاري (الفصل 62)
3. يمارس الوزير الأول السلطة التنظيمية (الفصل 63)
4. للوزير الأول الحق في تفويض بعض سلطه للوزراء (الفصل 64)
5. يتحمل الوزير الأول مسؤولية تنسيق النشاطات الوزارية (الفصل 65)
6. للحكومة أن تدفع بعدم القبول كل اقتراح أو تعديل لا يدخل في اختصاص السلطة التشريعية وكل خلاف في هذا الشأن يفصل فيه المجلس الدستوري،في ظرف ثمانية أيام بطلب من أحد مجلسي البرلمان أو من الحكومة.[3]

---

[1] : وائل أنور بندق ، **مرجع سابق** ، ص ص 439–440

[2] : محمد نويري،النظام السياسي المغربي،مقاربة مؤسساتيا قانونية، **الحوار المتمدن** [تاريخ الإطلاع: 2016/03/13 على الساعة 09:06 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206332

[3]: موسى بودهان، **مرجع سابق**، ص ص 73–77.

ثانيا : السلطة التشريعية في النظام السياسي المغربي :

يتكون البرلمان المغربي من غرفتين مجلس النواب ومجلس المستشارين ،ويلعب دورين أساسين في منظومة النظام السياسي الدستوري المغربي الدور التشريعي بحيث يعتبر البرلمان الجهة المختصة بوضع القوانين،والدور الرقابي الذي يمارسه البرلمان في علاقته بالحكومة،من حيث إثارة مسؤولية الحكومة المسؤولة أمام البرلمان.[1]

***الوظيفة التشريعية للبرلمان المغربي:** لقد سلك المشرع الدستوري المغربي طريق تحديد مجال القانون وجعله من اختصاص البرلمان،في حين جعل كل ما هو خارج عن اللائحة الحصرية للفصل 46 و في فصول محددة أخرى من مجال التنظيم للبرلمان صلاحيته التصويت على قوانين تضع إطارا للأهداف الأساسية لنشاط الدولة ،ويعتبر من صميم اختصاص المؤسسة التشريعية التشريع في مجال الأنظمة الأساسية للقضاة والوظيفة العمومية،ويختص البرلمان كذلك بوضع النظام الانتخابي لمجالس الجماعات المحلية ،كما أن للبرلمان أن يأذن للحكومة باتخاذ بعض التدابير في مجال الخوصصة. يعطي الدستور للبرلمان باعتباره رقيبا على أموال الأمة،سلطة مراقبة التزامات الدولة المالية في مجال الاتفاقيات ،حيث لا يمكن للملك أن يصادق على المعاهدات إلى بعد رجوعه إلى البرلمان قصد إجازة ذلك بواسطة قانون[2].

الوظيفة الرقابية للبرلمان المغربي :

1. **ملتمس الرقابة :** يمكن لمجلس النواب معارضة مواصلة الحكومة لمسؤوليتها من خلال الموافقة على ملتمس الرقابة،ولا يقبل هذا الأخير إلا إذا وافقه على الأقل ربع الأعضاء المجلس ولا تصح الموافقة إلا بتصويت الأغلبية المطلقة الذين يتألف منهم مجلس ،ويترتب عن هذه الموافقة استقالة الحكومة استقالة جماعية (الفصل76)
2. **مسالة الثقة :** يمكن للوزير الأول أن يربط مواصلة حكومة لمسؤوليتها من خلال تصريح يخص موضوع السياسة العامة ،بغرض تصويت يمنح الثقة للحكومة،غير أن رفض التصريح بأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب(سحب الثقة) يؤدي إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية (الفصل 75)

---

[1] : للمزيد من التفاصيل اطلع،عبد النبي كياس ، **مرجع سابق**، ص 212

[2] : **المرجع نفسه** ، ص 216

3. **ملتمس توجيه تنبيه إلى الحكومة** : وسيلة خاصة بمجلس المستشارين،يشترط فيها توقيع ثلث أعضاء مجلس المستشارين،ولا تتم الموافقة عليه إلا بأغلبية مطلقة (الفصل 77)[1].

ثالثا : السلطة القضائية في النظام السياسي المغربي : يعتبر الملك بمقتضى الفصل (19) من الدستور الساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات،ويخول الدستور بصفة ضمنية للملك حق السهر على القضاء،بل يعتبر هذا الأخير وظيفة من وظائف الإمامة،وعلى الرغم من النص الدستوري الصريح في الفصل 82 على ان القضاء مستقل عن السلطة التشريعية و عن السلطة التنفيذية،إلا أن هذه الاستقلالية تتصرف إلى مادون المؤسسة الملكية التي تعتبر نفسها الضامنة لاستقلال القضاء،وهي ترأس أعلى هيئة تقريرية فيه وهي:

1-"**المجلس الأعلى للقضاء**": حيث تنص المادة 86 من الدستور على ما يلي : يرأس الملك المجلس الأعلى للقضاء و يتألف هذا المجلس بالإضافة إلى رئيسه من : وزير العدل نائبا للرئيس الرئيس الأول الأعلى،الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى،رئيس الغرفة الأولى في المجلس الأعلى،ممثلين اثنين لقضاة محاكم الاستئناف ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم أربعة ممثلين لقضاة محاكم أول درجة ينتخبهم هؤلاء القضاة من بينهم.[2]

-إن أول اختصاص "للمجلس الأعلى للقضاء" هو اقتراح القضاة على الملك الذي يعينهم بظهير شريف وهذا حسب الفصل 84 من الدستور،ومن المهام الأساسية للمجلس الأعلى للقضاء،السهر على تطبيق الضمانات الممنوحة للقضاة فيما يرجع لترقيتهم وتأديبهم (الفصل 87) من دستور 1996

وما يعاب على المجلس الأعلى للقضاء[*]هو محدودية مجالات تدخله إذ أنه لا يقدم أي اقتراح للسلطتين التشريعية والتنفيذية بخصوص كل المسائل التي تهم القضاء ولا ينظر في الشكايات المتعلقة بسير العدالة،ولا يتدخل في طلبات العفو[3].

2-"**المحكمة العليا**": تتألف المحكمة العليا من أعضاء ينتخب نصفهم من بين أعضاء مجلس النواب ونصفهم الآخر من بين أعضاء مجلس المستشارين ويعين رئيسها بظهير شريف وهذا حسب مانص عليه الفصل 91 من دستور 1996.

---

(1) : محمد نويري،النظام السياسي المغربي،مقاربة مؤسساتيا قانونية، **الحوار المتمدن** [تاريخ الإطلاع: 2016/03/13 على الساعة 09:06 http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206332

(2) : عبد النبي كياس ،**مرجع سابق** ، ص ص 98-99

(*):**المجلس الأعلى للقضاء**: يعتبر بمثابة برلمان قضائي تعرض عليه مختلف القضايا و المسائل المتعلقة بمجال القضاء،والقضاة كالانتقالات،الترقيات،الضمانات القضائية وكذلك التدابير التأديبية في حق بعض القضاة.للمزيد من المعلومات اطلع المرجع نفسه،ص 102.

(3) : **المكان نفسه**

وقد أحال الدستور في الفصل 92 مسألة عدد أعضاء المحكمة العليا و كيفية انتخابهم وكذا المسطرة التي يتعين اتباعها وذلك حسب قانون تنظيمي يحدد ذلك.

تختص المحكمة العليا طبقا لأحكام الفصليين 88–89 من الدستور في محاكمة أعضاء الحكومة فحسب ما ورد في الفصل (88) أن أعضاء الحكومة مسؤولون جنائيا عما يرتكبون من جنايات وجنح أثناء ممارستهم لمهامهم،ويمكن أن يوجه مجلس البرلمان التهمة إليهم وأن يحالوا على المحكمة العليا كما ورد في نص الفصل (89).

–يجب أن يكون اقتراح توجيه الاتهام موقعا عل الأقل من ربع أعضاء المجلس الذي يقدم إليه أولا،ويناقشه المجلسان بالتتابع،ولا تتم الموافقة عليه إلا بقرار يتفقان عليه عن طريق التصويت السري بأغلبية ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم كل مجلس باستثناء الأعضاء الذين يعهد إليهم بالمشاركة في المتابعة أو التحقيق أو الحكم وهذا حسب ما نص عليه الفصل (90)[1].

المطلب الثالث :الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في المغرب:

أولا : الأحزاب السياسية : تجد التعددية الحزبية في المغرب ترجمتها الدستورية في البند الثاني من الفصل 3 من الدستور الذي ينص على أن " نظام الحزب الوحيد غير مشروع"،وقد حدد البند الأول من الفصل (3) من دستور 1962 وظيفة الحزب داخل النظام السياسي المغربي في كون "الأحزاب السياسية تساهم في تنظيم المواطنين و تمثيلهم"، مختزلا بذلك الوظيفة الحزبية في ثنائية التنظيم و التمثيل السياسي مع إضفاء بعد عام على المجال الوظيفي الحزبي،ومن أهم الأحزاب السياسية في المغرب ما يلي : [2]

---

[1] : حول هذا الشأن أنظر، موسى بودهان، **مرجع سابق**، ص84.

[2] : **حزب الاستقلال (PI)**: حزب وطني محافظ من أقدم الأحزاب المغربية شارك الحزب في حكومات متعاقبة في الستينيات و السبعينيات و الثمانيات،داخل الحزب حكومة عبد الرحمن اليوسفي في 1998،ومنذ ذلك العام أصبح رئيسه عباس الفاسي.**الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (USFP)**: وهو حزب اشتراكي تأسس عام 1975 ومع بداية التسعينات أصبح القوة السياسية المغربية الأولى ،وقد أدى فوزه في الانتخابات التشريعية (1997) إلى تعيين النائب العام للحزب رئيسا للوزراء منذ 1998 .**حزب العدالة و التنمية (PJD)**: حزب سياسي يسعى انطلاقا من المرجعية الإسلامية وقد اختار الحزب اسم "العدالة والتنمية" انطلاقا من الشعار الذي رفعه خلال الحملة الانتخابية لاستحقاقات (1997) وهو من أجل نهضة شاملة،عدالة،تنمية للمزيد من التفاصيل اطلع، أحزاب سياسية في المغرب،ويكيبيديا ،**الموسوعة الحرة**

[تاريخ الإطلاع: 2013/03/20 على الساعة 20:58
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%8

ثانيا : النقابة : لم تتأسس نقابة مغربية مستقلة إلا غداة الاستقلال عندما عمد مجموعة من النقابيين المغاربة على تأسيس الاتحاد المغربي للشغل،وكان هذا سنة 1955 كبداية لمغربية العمل النقابي،وبالرغم من أن القانون الأساسي للاتحاد يقضي بالاستقلال أي بعدم الانضمام للسلطة أو أي تنظيم سياسي،إلا أن هذا الأخير عمد على التحالف السياسي مع الجناح الراديكالي لحزب الاستقلال،وهذا ما أدى به إلى قطيعة بينه وبين الحزب انتهت بظهور حزب جديد اسمه حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ونظرا للتباعد الذي حصل بين الاتحاد المغربي للشغل وحزب الاستقلال،فقد عمد هذا الأخير سنة 1960 على تأسيس نقابة جديدة عرفت بالاتحاد العام للشغالين[1] المغاربة ،وفي سنة 1975 تم تأسيس الكونفيديرالية الديمقراطية للشغل من قبل ثمانية نقابات قطاعية،كانت تابعة للاتحاد المغربي للشغل ولكنها كانت في وضعية شبه مستقلة عنه،وهناك خمسة مركزيات نقابية تعتبر الأكثر تمثلية وهي (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب– الاتحاد المغربي للشغل– الكونفديرالية الديمقراطية للشغل – الفيديرالية الديمقراطية للشغل– الاتحاد الوطني للشغل).[2]

الجمعيات : لقد شهد المغرب في الفترة التي عقبت الاستقلال تطورا من الجمعيات الخيرية إلى الجمعيات الوطنية ذات الصيغة النضالية والتي بلغ عددها 18000 جمعية وهذا بحكم ظهير 15 نوفمبر 1958 الذي شجع على انبثاق مثل هذه الجمعيات،إلا أنه بصدور ظهير 10أفريل 1973 خفقت من هذه التحررية،كون أن هذا الأخير أخضع الجمعيات إلى مراقبة الدولة المباشرة ومن بين هذه الجمعيات [3]:

ثالثا : دور الأحزاب السياسية في صنع السياسة العامة في المغرب : لقد بدأ الانفتاح الديمقراطي يتدعم عند الانتخابات سنة 1977 حيث رجع الأمل لأحزاب المعارضة في انطلاقة جديدة للحياة

---

[1] : **الاتحاد العام للشغالين المغاربة**: يضم هذا الاتحاد في صفوفه الطبقة الشغيلة المؤيدة لبرنامج الحزب وتمثل هذا الأخير داخل الحقل النقابي حيث على مستوى الحزب العتيد لا انفصال بين العمل النقابي والعمل السياسي،فالمواقف موحدة و لا فصل بينها للمزيد من المعلومات اطلع: محي الدين بياضي،**"المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية"**،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولي،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة،2011-2012)،ص ص101-103

[2]: المرجع نفسه، ص ص 102 -103

[3] : **الجمعيات الجهوية :** وتتأسس هذه الجمعيات للدفاع عن مصالح جهة معينة والعمل على تنفيذها وعادة ما ينحصر نشاطها في المجالات الثقافية والاقتصادية بالإضافة إلى هدفها السياسي غير المعلن.**الجمعيات الحقوقية :** لقد تأسست أول منظمة للدفاع عن حقوق الإنسان في المغرب سنة 1933 وفي بداية الستينيات أنشا حزب الاستقلال العصبة المغربية لحقوق الإنسان،وفي وقت لاحق تم تأسس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان **الجمعيات النسائية :** لقد أسس حزب الاستقلال سبع جمعيات نسائية وفي سنة 1985 ظهرت الجمعية الديمقراطية للنساء المغربيات لحزب التقدم و الاشتراكية،إلا أن هذه التنظيمات لا زالت مسيسة،لأن أغلب المسؤولات في هذه التنظيمات يتقلدن مناصب هامة في الأحزاب حول هذا الشأن أنظر إلى المرجع نفسه،ص ص 104–107

السياسية بالمغرب،كما أن الانقسام تدعم أكثر خلال انتخابات 1984 ولعل هذه فرصة لتقويم التجربة المغربية لقد شهدت الترتيبات التنظيمية لانتخابات سنة 1984 قدرا من الموضوعية،فقد حرصت جميع القوى السياسية،بما فيها القصر على أن تجري الانتخابات في ظروف حسنة،حيث تكونت حكومة ائتلاف مؤقتة تتحمل مسؤولية تنظيم الاستفتاء في الصحراء وإعداد الانتخابات التشريعية و شارك فيها ممثلون عن حزب الاستقلال ،والاتحاد الاشتراكي والحركة الشعبية و التجمع الوطني للأحرار ،والاتحاد الدستوري،ومن مؤشرات التوجه الديمقراطي هو دخول دعاية المعارضة إلى قنوات التلفزة وكان ذلك ل 09 من 12 حزبا المشاركة في المعركة الانتخابية وقد اتسمت هذه الانتخابات بنسبة كبيرة من الغياب فالمشاركة لم تتجاوز 67.43 % بينما تجاوز الاستفتاء الخاص بالوحدة بين ليبيا والمغرب 90%[1].

وقد كان التفوق للاتحاد الدستوري وهو الحزب تكون سنة 1983 من طرف "المعطي بوعبيد" الوزير الأول السابق والذي حصل على 27% من المقاعد فهو يفوق الأحزاب ولكنه لا يسحقها وضمن هذه اللعبة الأكثر انفتاحا،ارتفعت تمثيلة الاتحاد الاشتراكي من 14 إلى 39 مقعدا كما سجل حزب الاستقلال تراجعا بسيطا من 50 إلى 43 مقعدا،وحافظت الحركة الشعبية عن موقعها تقريبا،أما التجمع والحزب الوطني الديمقراطي شهدا تراجعا مهما،وقد عبرت هذه الانتخابات عن إعادة توزيع التوازن من جديد بين القوي التي ستلعب دورا حاسما عندما يأتي وقت لتحديد سياسة عامة جديدة وقاعدة فاعلة وحكومة قوية، فالانتخابات تبرز أن الأحزاب السياسية من خلال مشاركتها تلعب دورا مهما ما دامت قابلة لعبة النظام،فلا مكان لمن يعارض هذه اللعبة،فهذا النسق يتوسطه الحاكم الملكي،ولكن تترك فيه منطقة للمعارضة المقبولة و لكنه يستبعد تماما المعارضة المتحفظ في شأنها[2].

-وبدخول دائرة التداول السياسي المغربي مصطلح "التناوب التوافقي "([3]) لوصف حالة الحكومة التي عين على رأسها "عبد الرحمن اليوسفي" لفترة تجاوزت الأربع سنوات (1998-2002) فالتناوب لم يقرره صناديق الاقتراع،نتيجة توافق إرادتين:إرادة الملك وإرادة أحزاب الحركة الوطنية.

-إن النسق المغلق للنظام السياسي انعكس على الأحزاب السياسية والتي تحولت بدورها إلى دوائر مغلقة تنتج سلوكا سياسيا تغلب عليه سياسة الخفاء أو لعبة الكواليس،ففي ظل غياب المد الديمقراطي على مستوى الممارسة الحزبية،ينتقل الفعل الحزبي للأحزاب السياسية إلى ممارسة مصلحية تتغيأ المناصب والمراكز ،وتنشد المواقع دون أن يكون لذلك أي تأثير في مستوى العمل السياسي العام أو دور

---

[1] : للمزيد ينظر، محمد عبد الباقي الهرماسي، **مرجع سابق** ، ص ص 94-95

[2] : **المرجع نفسه**،ص ص 96-97

[3]:**التناوب التوافقي**:قام على أساس إشراك المعارضة التاريخية في العمل الحكومي كطرف مركزي ويعتبر كتتويج لمسار تصالحي مع المكونات الأساسية في المعارضة الحزبية المغربية وخاصة حزبي الاستقلال و الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية للمزيد من التفاصيل اطلع : أمحمد مالكي،**مرجع سابق**،ص 172

في صنع السياسة العامة،وكأن الأمر متعلق بجماعات ضاغطة محدودة أكثر منها هيئات سياسية عامة لها دور في العملية السياسية[1].

رابعا : دور النقابات والجمعيات في صنع السياسة العامة في المغرب :

لقد تمكنت بعض القوي السياسية و النقابية و هيئات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والصحافة والمرأة من انتزاع شرعية وجودها و تثبيته داخل إطار ما سمي بالهامش الديمقراطي والذي استمر من منتصف السبعينات إلى بداية ما سمي "بالتناوب التوافقي" الذي انطلق في منتصف التسعينات،وبالتالي تمكن من تنظيم أنشطتها وفعاليتها والترويج لأفكارها، وهكذا بدأ الحديث عن ضرورة إشراك المجتمع المدني في إعداد البرامج الحكومية وقد عرف العمل النقابي ديناميية جديدة اتسمت بالاحتجاجات النقابية والإضرابات القطاعية.

مما جعل الدولة تعيرها اهتماما كبيرا و تدعوها لعقد اجتماعات دورية للنظر في المشاكل المطروحة وهذا ما يدل إشراكها في العملية السياسية

من خلال تدخل الجمعيات في القطاع الاجتماعي والثقافي والسياسي والدفاع عن حقوق الإنسان والمرأة،فقد حاولت أن تلعب دور الشريك إزاء السلطة فتأكد دورها خاصة في مراحل الخوصصة،بالإضافة إلى دور الجمعيات الثقافية التي ساهمت بشكل فاعل في عملية التنمية الاجتماعية،كما تمكنت من التأثير على السلطة وتحقيق العديد من مطالبها[1].

المبحث الثالث : السياسة السياحية في المغرب

سيتم التطرق إلى واقع السياحة في المغرب بعد الاستقلال،وإلى أهم الاستراتيجيات والاستثمارات التي وضعتها الدولة المغربية للنهوض بالقطاع السياحي وتطوير قدراتها السياحية.

المطلب الأول : إستراتيجية تنمية الاستثمارات السياحية في المغرب:

أولا : وضعية السياحة في المغرب بعد الاستقلال

بعد استقلال المغرب علم (1956)،ركز المغرب جهوده للنهوض بالقطاع السياحي وذلك لجعله في مستوى منافسة البلدان السياحية في المنطقة،إذ أدرج هذا القطاع في مخططاته التنموية ضمن أولوياته الاقتصادية باعتباره مصدرا هاما للعملة الصعبة وتمويل الأنشطة الاقتصادية ومن بين المخططات التنموية :

---

[1]: **المرجع نفسه** ، ص ص 172 ،212.

[1] : محي الدين بياضي ، **مرجع سابق**، ص ص 130 ،133.

المخطط الثلاثي الأول (1965–1967) : لقد أولت السلطات المغربية أهمية لتوفير البنى الأساسية وإنجاز الأشغال الكبرى للتهيئة،إضافة إلى تركزها على تأمين التمويل الكافي للمشاريع المتعلقة بتهيئة مناطق التوسع السياحي،وقد حددت ستة مناطق سياحية وهي : أغادير ،طنجة،تطوان، الحسيمة، الجنوب الكبير ،بالإضافة إلى العديد من المدن ذات المآثر التاريخية،وتميز هذا المخطط بأن معظم الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي تم توجيهها للمناطق الساحلية المتواجدة على الواجهة المتوسطة بشكل أساسي ،إضافة إلى المناطق الأخرى من المغرب،مما ساعد على تطوير طاقات الإيواء بفنادقه من 5000 سرير في عام 1955 لتصبح 20000 سرير في عام1967.[1]

–وفي الفترة الممتدة ما بين (1968–1977) تم تنفيذ مخططين تميزا بتطبيق اللامركزية الجهوية في قطاع السياحة،وذلك لإعطاء المرونة للقطاع في تطوير مناطق الجذب السياحي وتثمين المقومات السياحية لهذه المناطق.إن أهم هذه المرحلة هو تقليص دور الدولة في الاستثمارات السياحية،وفسح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في هذا القطاع،مما أدى إلى إعطاء دفع في توسيع الطاقة الفندقية بوتيرة أسرع من ذي قبل.

وبعد هذه الفترة تم وضع مخططات تنموية أخرى اهتمت فيها المغرب بانتهاج سياسة سياحية جديدة،وذلك بمقتضى القرار الملكي الصادر بتاريخ 08 أفريل 1988،والقانون رقم 89/39 مما يؤكد الاهتمام الذي توليه السلطات المغربية بالقطاع السياحي وسعيها إلى ترقية منتوجها السياحي.[2]

ثانيا : الميثاق الاستثماري للسياحة في المغرب : يشرف على قطاع السياحة في المغرب وزارة السياحة التي مهمتها إعداد الاستراتيجيات والسياسات السياحية والسهر على تنفيذها،وقد بذلت الدولة المغربية جهودا جبارة لتطوير قطاعها السياحي حيث تم الإعلان عن الميثاق الاستثماري سنة 1996 الذي يساعد على تحفيز الاستثمارات والذي ينص على ما يلي :

1. تبسيط الإجراءات الإدارية وتخفيف العبء الضريبي،إذ تتراوح رسوم الإستيراد بين 25%إلى10% الإعفاء من الاقتطاع الضريبي عند الإستيراد.
2. حرية تحويل الأرباح وفائض القيمة التي تم تحقيقها على المستوى الوطني دون تحديد المبلغ
3. إبرام عقود للاستثمار مع الدولة وذلك لإنجاز مشاريع تفوق 500 مليون درهم مغربي وتستفيد هذه العقود من الامتيازات الخاصة .
4. الإعفاء من الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض المنتجات

---

[1] : صليحة عشي، **مرجع سابق**،ص76 .

[2]: **المرجع نفسه**،ص 77.

5. حرية إنشاء المقاولات دون التمييز دون المغاربة والأجانب وإعطاء المستثمرين الحق في فتح شركات بالمغرب[1]

ثالثا : الطاقة الفندقية : قام المغرب بعدة برامج ومخططات تنموية في مجال البنية التحتية ومجال الخدمات الفندقية وذلك من أجل تحسين المنتوج السياحي المغربي[2]،فعلى مستوى الخدمات الفندقية،انتقل عدد الأسرة في الفنادق المصنفة ،من حوالي 88578 سريرا في عام 1990الى حوالي 95180 سريرا في عام 2000 أي بزيادة قدرت بحوالي عدد 6602 سريرا خلال 10 سنوات،مما يعكس أن تطور عدد الأسرة كان بطيئا وهذه ما يوضحه الجدول رقم13.

كما انتقل عدد الفنادق المصنفة في المغرب من حوالي 511 فندقا في عام 1990 إلى حوالي 576 فندقا في عام 2000،أي بزيادة قدرت بحوالي 65 فندقا و بمعدل نمو سنوي متوسط في حدود 1.25 % وهذا حسب ما يوضحه الجدول رقم 13 .[3]

الجدول رقم 13:تطور عدد الأسرة في الفنادق المصنفة في المغرب خلال فترة (1990–2002) [4]

السنوات	عدد الأسرة	معدل التغير %
1990	88578	–
1991	92937	4.92
1992	94608	1.80
1993	88881	6.05 -
1994	89953	1.21
1995	90511	0.62
1996	91081	0.63
1997	90504	0.63
1998	91300	0.88
1999	93383	2.28
2000	95180	1.92
2001	98100	2.02
2002	102097	5.15

[1]: عبد القادر هدير،**مرجع سابق**،ص ص 210–211

[2] : نبيل بو فليح،محمد تقرورت، **مرجع سابق**، ص13

[3] :.المرجع نفسه، ص 14

[4] : **المرجع نفسه**، ص 14

الجدول رقم14:تطور عدد الفنادق المصنفة في المغرب خلال الفترة (1990–2000) [1]

السنوات	عدد الفنادق المصنفة	معدل التغير %
1990	551	–
1991	533	4.30
1992	554	3.94
1993	537	3.07 –
1994	553	2.98
1995	526	4.88
1996	533	1.33
1997	532	0.19 –
1998	542	1.88
1999	568	4.80
2000	576	1.71

من خلال الجدول رقم 14 يلاحظ أن هناك انتقال واضح في عدد الفنادق المصنفة في المغرب من حوالي 511 فندقا في عام 1990 إلى حوالي 576 فندقا في عام 2000 أي بزيادة قدرت بحوالي 65 فندقا وبمعدل نمو سنوي متوسط في حدود 1.25 % [2]

3. **طاقات الإيواء** : إن تطور الطاقات الاستيعابية للفنادق المضيفة بمعيار عدد الأسرة في المغرب خلال الفترة 2001–2008 يمكن توضيحها في الجدول رقم 15.

الجدول رقم 15تطور عدد الأسرة في المغرب خلال الفترة 2001–2008[3]

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الأسرة	97001	102097	109615	119248	124270	133230	143221	152936

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك تطورا في عدد الأسرة في الفنادق المصنفة بالمغرب خلال الفترة 2001–2008 ،حيث قدرت الزيادة ب 1,58 % أي ما يعادل زيادة عدد الأسرة ب 55935سرير ،حيث

---

(1) : **المكان نفسه**

(2) : **المكان نفسه**

(3) : حميدة بوعموشة، **مرجع سابق** ،ص ص101–102.

يعتبر نموا ضعيفا،وهذا ما يتطلع له المغرب في نهاية 2010 لزيادة 55 ألف غرفة جديدة و تحقيق طاقة إيواء تقدر ب 230 ألف سرير وذلك حتى يبلغ تطور الطاقات الإستعابية للفنادق في هذه الفترة [1].

رابعا : مساهمة السياحية في التشغيل في المغرب :

لقد قدر حجم العمالة في القطاع السياحي في المغرب بأكثر من 600 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر في عام 2001،وقدرت حاجات قطاع السياحة في عام 2001،حسب تقديرات وزارة السياحة المغربية،بحوالي 80 ألف منصب شغل مباشر حوالي 400 ألف منصب غير مباشر،وهذا ما يعكس حجم العمالة الهام في قطاع السياحة في المغرب من جهة،ودور هذا القطاع في التشغيل من جهة أخرى[2].

خامسا : التدفقات البشرية : تعمل المغرب على جلب أكبر عدد من السياح،حيث أنها تعمل على تنويع منتوجها السياحي والترويج له،وعن تطور عدد الوافدين إلى المغرب،سنوضحه في الجدول رقم 16.

الجدول رقم 16 : تطور عدد الوافدين إلى المغرب خلال فترة 2000–2009 الوحدة : مليون سائح[3]

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الوافدين	4.278	4.761	5.477	5.843	6.558	7.408	7.879	8.341

شهدت السياحة الدولية الوافدة إلى المغرب تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000–2009 بزيادة تقدر ب 1,95% أي ما يعادل 4,06 مليون سائح وهذا دليل على اهتمام السلطات بجلب السياح نهاية 2010 حوالي 10 مليون سائح،خاصة وأنه يمثل مصدر هام من العملة الأجنبية فقد عملت السلطات على تشجيع البنية التحتية و تحسين هياكل الاستقبال حتى تستقطب أكبر عدد من السياح الوافدين إلى المغرب خاصة وأن للمغرب مميزات خاصة يزخر بها من حيث الموقع سواء في بلدان إفريقيا أو أوربا بالإضافة إلى امتلاكه لمعالم أثرية و تاريخية و حضارية عريقة[4].

---

[1] : **المرجع نفسه**،ص 102

[2] : نبيل بو فليح،محمد تقرورت ، **مرجع سابق** ،ص 21.

[3] : حميدة بوعموشة،**مرجع سابق**، ص 102

[4] : **المكان نفسه**

المطلب الثاني : التجربة السياحية المغربية:

أولا : أهمية السياحة في الاقتصاد المغربي :

عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة شهد قطاع السياحة في المغرب انخفاضا ملحوظا،حيث انخفضت المداخيل السياحية ب 29,3% في أواخر الثلاثي الأول من سنة 2002،وحسب الإحصائيات سجلت مراكش و أساورة انخفاضا في المداخيل بنسبة 15%.[1] وقد بلغت إيرادات السياحة في الشهر الأول من عام 2002 ب 102 مليون دولار مقارنة بنفس الفترة من عام 2001 حيث بلغت الإيرادات نحو 179 مليون دولار،ويعمل في صناعة السياحة المغربية نحو 620 ألف شخص وكانت هذه الصناعة قد شهدت تطورا ملموسا في العامين الذين سبقا أحداث 11 سبتمبر 2001 ،إلا أن المغرب يهدف إلى استقبال عشرة ملايين سائح بحلول عام 2012 من حوالي 2,4 مليون سائح في العام الماضي،ويحاول المغرب تقليل الآثار السلبية التي تركتها أحداث سبتمبر بالاستمرار في المزيد من المشروعات،فقد بدأ العمل منذ أكتوبر 2002 لتطوير مواقع لبناء 36 فندقا يوجد بها نحو 7 آلاف غرفة في مراكش وهو استثمار يتكلف 44,6 مليار درهم إلى جانب بعض المشاريع للعديد من المستثمرين،وقد يكون المغرب أقل ضررا من الوضع السيئ للسياحة في العالم بسبب الأزمة العالمية نظرا لاعتدال الذي يميزه.[2]

---

[1] : SOBH,SAMIR, « Tourisme comment faire faceà la crise ? »,Arabies mensuel du monde arabe et de la francophonie ,N° 186, 2002,p 46 .

[2] : تجارب سياحية لبعض الدول العربية،**منتديات بوابة الونشريس** [تاريخ الإطلاع: 2016/03/22 على الساعة 01:31 http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=57796

ثانيا : الإقامة السياحية : يعمل المغرب على جلب أكبر عدد من السياح ومن أجل إطالة مدة الإقامة عمل على رفع الطاقة الاستيعابية للفنادق وأما عن الليالي التي يقضيها السياح فهي كما يلي :

الجدول رقم (17): تطور عدد الإقامات السياحية في الفنادق المصنفة في المغرب خلال الفترة 2001-2009 [1]

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فرنسا	4436713	4152369	4329870	5240184	6231344	6405716	6419752	5936414	50236
إسبانيا	468163	344587	354495	559481	699362	816842	766553	816985	1990
بريطانيا	606881	485281	450654	567385	860904	120223	1367142	1074673	2970
ألمانيا	1563578	1089132	761604	823916	904777	985685	988958	959079	5617
بلجيكا	435533	386412	356957	498876	624088	68878	667906	590868	2277
إيطاليا	663287	551389	439014	519290	568695	633102	604219	570730	1376
مجموع غير المقيمين	10293123	8865997	8515293	10307268	12259489	13345867	13703222	1306752	520803
المقيمين	2402104	2454885	2657826	2857602	2956100	2981018	3190581	3393925	17778
المجموع	12695227	11320882	11173119	13164870	15219589	16326885	16893803	1646151	238581

يتضح من خلال هذا الجدول أن هناك تطور في الاقامات السياحية خلال الفترة 2001-2009 فقد كان النصيب الأكبر للسياح الأجانب وهذا دليل على تفضيل الأجانب للفنادق المصنفة نظرا لما تقدمه من خدمات جديدة ومرموقة تناسب متطلبات السائح الأجنبي رغم ارتفاع أسعارها،عكس الفنادق الغير المصنفة التي تكون نوعية الخدمات رديئة وقد لا تتناسب مع طبيعة الفرد الأجنبي،ولا تلائم احتياجاته ومتطلباته ،حيث نجد أن معظمهم أوربيين،أما بالنسبة للمقيمين فقد كانت النسبة قليلة وهذا ما يدل على تفضيلهم لهذا النوع نظرا لطبيعة الأسعار المنخفضة التي تتناسب معهم[2].

[1] : للمزيد من التفاصيل اطلع ، حميدة بوعموشة،**مرجع سابق**، ص 103

[2] : **المكان نفسه**

ثالثا : معيقات القطاع السياحي بالمغرب :

بالرغم من تميز المغرب بمؤهلات سياحية متنوعة و مجالات سياحية مختلفة،إلا أن نشاطها السياحي مازال في حاجة إلى التطور،ومن بين المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي بالمغرب ما يلي:

1. موسمية القطاع حيث ترتفع الإقامات السياحية فقط خلال فصل الصيف.
2. عدم احترام الوكالات السياحية لعامل الزمن وعدم انتظام الرحلات الجوية
3. تعرض السياح للمضايقات في أماكن تجمعاتهم
4. ضعف جودة الخدمات المرتبطة بالسياحة
5. ضعف وسائل التنشيط السياحي مما يشعر السياح بالملل

وقد اتخذت المغرب عدة تدابير نذكر منها :

- تطوير البنيات التحتية : الطرق – المطارات– وسائل النقل والاتصال..الخ
- تشجيع الاستثمار و تجهيز المركبات السياحية و الفنادق.
- تنويع السياحة لاستغلال كافة أنواع المؤهلات الطبيعة للبلاد
- تشجيع السياحة الداخلية للتخفيف من موسمية السياحة الدولية و تراجعها خلال فترة الأزمات[1].

المطلب الثالث : إستراتيجية تنمية السياحة في المغرب

أولا : رؤية "2010": انتقل عدد السياح الدوليين الوافدين على المغرب من 4.4 مليون سنة 2001 إلى حوالي 9.3 مليون سائح سنة 2010 أي بمتوسط نمو سنوي نسبته 8.7 % يفوق المتوسط الدولي،وقد حقق المغرب 93 % من هدفه الذي حدده سنة 2001 في إطار رؤية 2010 مؤكدا قدرته على تغيير وتيرة نموه بشكل مستدام.

مساهمة حاسمة في التوازنات الماكرو– اقتصادية الكبرى:

أول مساهم في ميزان الأداءات : مرت العائدات السياحية في الفترة الممتدة ما بين 2010/2001 (دون احتساب تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج) من 29 مليار درهم إلى حوالي 56 مليار درهم،أي بمعدل نمو 7.5 % وبالتالي أصبحت عائدات السياحة أول مصادر للعملة الصعبة في البلد متقدمة على تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج وعلى باقي قطاعات الاقتصاد.

---

[1] : واقع السياحة بالمغرب، **مغرس**

تاريخ الإطلاع:2016/03/22 على الساعة 02:02 http://www.maghress.com/marrakechpress/1743.

ثاني مساهم في الناتج المحلي الإجمالي: من الناتج المحلي الإجمالي للسياحة من 31 مليار درهم إلى 60 مليار درهم بين الفترة الممتدة ما بين 2001–2010 أي متوسط نمو سنوي نسبته 7.6% يفوق متوسط نمو الاقتصاد في مجموعه.كما أنها تساهم في خلق فرص الشغل وقد كان لهذه الديناميكية أثر سوسيو اقتصادي مهم،حيث أن قطاع السياحة أصبح يمثل حوالي 450000 شغل مباشر،وقد حقق ارتفاعا بنسبة 40% في عدد مناصب الشغل خلال العشرية[1].

ثانيا : آفاق 2010 : لقد سطرت الحكومة المغربية برنامجا واسعا لتطوير طاقات الإيواء الفندقي و تشجيع المنتجات السياحية والتي من شانها جلب أكثر من 10 ملايين سائح في آفاق 2010،وذلك بالتركيز على الأهداف التالية :

- إعادة تأهيل المناطق السياحية المتوفرة،وتكيفها مع الطلب السياحي،وتطوير هياكل استقبال السياحة لتتلاءم مع الطلب السياحي.
- تقليص تكلفة الإقامة في المغرب بما فيها مصاريف النقل التي تمثل بين 40 و 50% من التكلفة الإجمالية للسائح.
- دعم إستراتيجية ترقية وتسويق المنتج السياحي عن طريق إشراك المهنيين في تسير و تنظيم سياسة ترقية المنتج السياحي المغربي.
- دراسة تجارب الغير و الاستفادة منها.
- الاعتماد على الترويج والدعاية والإشهار والتعامل مع الشركات العالمية للتعريف بمنتجها السياحي على مستوى العالم[2].

ثالثا : مميزات رؤية "2010" :

أ. **آلية إنعاش معززة وأكثر احترافية:** وفقا للالتزامات التي تم اتخاذها سنة 2001،فإن ميزانية المكتب الوطني المغربي للسياحة عرفت تطورا ملحوظا خلال العشرية،إذ بلغت 550 مليون درهم سنة 2010.

ب. **سياسة "الأجواء المفتوحة"**: وفقا لبرنامج 2010،كان المغرب أول بلد يوقع على اتفاقيات "الأجواء المفتوحة" مع أوربا سنة 2005.

ت. **نظام تكوين معزز** : لمصاحبة النمو القوي للقطاع،سمحت سياسة استباقية لتكوين الموارد البشرية بشراكة كل من وزارة السياحة،والمكتب الوطني المغربي للسياحة،ومكتب التكوين المهني،وإنعاش الشغل وفاعل القطاع الخاص في مجال التكوين بالتنسيق مع مهني القطاع بالرفع من عدد

---

(1) : https://fr-fr.facebook.com/DadesTourisme/posts/466229493467672
تاريخ الإطلاع 2016/03/22 على الساعة 02:41

(2) : https://fr-fr.facebook.com/DadesTourisme/posts/466229493467672

خريجي المدارس الفندقية و السياحية 12300 شخص مكون سنة 2010مقابل 2000 شخص سنة 2001.

ث. **دينامية استثمار قوية :** تم دعم القدرات من خلال زيادة مهمة في الاستثمارات الوطنية والدولية في القطاع ،لتصبح السياحة من بين القطاعات الثلاثة الأولى فيما يتعلق بالاستثمارات المباشرة الأجنبية،مما يدل على جاذبية هذا القطاع وعلى ثقة كبار الفاعلين الدوليين في تطوره[1].

ج. **الركائز الأولى لحكامة جديدة :** سمحت التنمية السياحية الوطنية التي تم تحقيقها خلال العقد الأخير بوضع الركائز الأولى لحكامة جديدة للقطاع في إطار التشاور والشراكة بين القطاعين العام والخاص،واللذان يعتبران كركائز من قبل رؤية 2010

– إحداث وزارة السياحة للشركة المغربية للهندسة السياحية لدعم و توجيه وتطوير العرض،ولضمان تتبع المشاريع الكبرى لرؤية 2010 وبالخصوص برنامج المخطط الأزرق.

– تحديث المكتب الوطني المغربي للسياحة من خلال إعادة تحديد مهامه المتعلقة بتسويق المنتوج.

– عقد المناظرات الوطنية للسياحة سنويا بغية عرض حصيلة أنشطة القطاع و مناقشة الأولويات المستقبلية.

– إحداث مرصد السياحة لجعل المنشورات و الإحصاءات و الدراسات أكثر احترافية.[2]

---

[1]: عبد القادر هدير،**مرجع سابق**، ص 213 .

[2] : https://fr-fr.facebook.com/DadesTourisme/posts/466229493467672
تاريخ الإطلاع 2016/03/22 على الساعة 02:41

خلاصة و استنتاجات:

لقد تم استعراض من خلال هذا الفصل دراسة المغرب سياسيا و ذلك من خلال التطرق إلى طبيعة النظام السياسي المغربي وقوفا على الجانب الجيو استراتيجي وذلك بالتعرف على أهم المقومات السياحية الطبيعية و الحضارية للمغرب.

ثم عرجت إلى مراحل صنع السياسة العامة في المغرب مع إبراز أهم التطورات التي اتسمت بها السياسة العامة بالمغرب،بالإضافة إلى تحديد الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في المغرب والتي ساهمت إلى حد ما في العملية السياسية بالمغرب.

وقد تم استخلاص هذا الفصل بالسياسة السياحية في المغرب،وذلك من خلال دراسة واقع السياحة في المغرب بعد فترة الاستقلال،وطرح أهم المخططات التنموية التي وضعتها الدولة المغربية للنهوض بالقطاع السياحي بعد فترة الاستقلال،ضف إلى ذلك طرح إستراتيجية تنمية السياحة بالمغرب والتي عمدتها الدولة ضمن برامجها السياحية المسطرة ضمن رؤية 2010،حيث سطرت الحكومة المغربية برنامجا واسعا لتطوير طاقاتها السياحية وتشجيع منتجاتها السياحية إضافة إلى استحداثها دينامية استثمار في القطاع السياحي خاصة بما يتعلق بالاستثمار الأجنبي وهذا ما يؤكد جاذبية القطاع السياحي المغربي وثقة كبار الفاعلين الدولين في تطوره ومن خلال هذه الرؤية أيضا يتم وضع الركائز لحكامة جديدة للقطاع وذلك ضمن إطار التشاور والشراكة بين القطاعين العام والخاص واللذان يعتبران كقواعد رئيسية من قبل رؤية 2010.

الفصل الرابع

المقارنة بين السياسة العامة في الجزائر والمغرب

تتباين السياسة العامة للدول من دولة إلى أخرى وذلك حسب طبيعة النظام السياسي لهذه الدول،والجانب الإيديولوجي والاقتصادي الذي تنتهجه،فمن بعد التطرق إلى دراسة واقع السياسة السياحية في الجزائر ،وواقع السياسة السياحية في المغرب في الفصول السابقة،وتوضيح أهم الإستراتيجيات والخطط التنموية التي انتهجتها كلا الدولتين لتنمية قطاعهما السياحي للنهوض به،بالإضافة إلى الجهود والسياسات التي وضعتها الدولتين لتطوير هياكلهما السياحية حتى يصبح بمقدورهما منافسة الدول الأخرى،لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى المقارنة ما بين السياسة العامة في الجزائر والمغرب من خلال عدة مستويات،وهذا الفصل سيتناول ثلاث مباحث :

المبحث الأول: أطر المفارقة و الموافقة

المبحث الثاني: إستراتيجيات استقطاب التجارب الرائدة

المبحث الثالث: الآفاق المستقبلية للسياسة السياحية في الجزائر والمغرب.

المبحث الأول : أطر المفارقة والموافقة:

وذلك من خلال إجراء المقارنة بين السياسة العامة في الجزائر والمغرب على عدة مستويات منها ما هو سياسي،واقتصادي وثقافي،بالإضافة إلى إجراء المقارنة على مستوى الفواعل التي ساهمت في صنع السياسة العامة في الجزائر والمغرب،وكذلك المقارنة على مستوى المخططات والبرامج السياحية لكل من السياستين السياحيتين الجزائرية والمغربية.

المطلب الأول : المقارنة على المستويات السياسية ،الاقتصادية ، الثقافية:

أولا : المقارنة على المستوى السياسي : يوجد تمايز واضح لكلا النظامين السياسيين للدولتين،فالنظام السياسي الجزائري هو نظام جمهوري والذي يعتمد على الانتخاب كمعيار لتولي السلطة،وهذا يعني أن تكون السلطة متداولة بين أبناء مختلف الفئات ما توافرت بينهم الشروط اللازمة لتولي المنصب،وبالتالي يكون مبدأ التغيير واردا إذا زالت هذه الشروط،وفي حدود هذا التطور ،يمكن أن تتم المفاضلة بين المرشحين عن طريق انتخابات عامة مباشرة أو عن طريق البرلمان بشكل غير مباشر ،أو عن طريق الجمع بين الأسلوبين معا.أما النظام السياسي المغربي فهو نظام ملكي والذي يقوم على أساس توارث السلطة في داخل الأسرة الحاكمة،ويتسم هذا النظام أنه يحقق بعض المزايا مثل الحد من الصراع على السلطة ووضع قواعد مستقرة لعملية الخلافة السياسية، وتوفير الإعداد المسبق للمرشحين للوصول إلى الحكم.[1]

بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي الثوري المداهم لحركات التحرير ،إن الاشتراكية تنطوي في فحواها على ثورة ضد كل أشكال السلطة التقليدية ومن بينها الملكية والتي تعد طبيعة عرقية في النظام السياسي المغربي،والذي يتخوف من تصدير ثورة له من جهة ومن دعمها الأحزاب اليسارية فيه،وقد تعقد هذا الخوف بظروف الحرب الباردة،حيث أن كلا النظاميين الجزائري والمغربي كانا قريبين لإحدى الكتلتين على الأخرى،فالجزائر محسوبة على الكتلة الشرقية،والمغرب محسوبة على الكتلة الغربية،وهذا ما يظهر التناقض بين النظامين حيث انتقل التنافس القطبي من المستوى العالمي إلى المستوى الإقليمي بين البلدين.[2] بالإضافة إلى وجود اختلاف في التطور التاريخي للبلدين،فالمغرب ذو رصيد تاريخي في الاستقلال السياسي والهوية الواحدة وذلك لأنه مصدر السلطات والإمبراطوريات ونقطة

---

[1] : علي الدين هلال، نيفين مسعد،**مرجع سابق**،ص 58.

[2]:وسيلة الواسع،"مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي"،(مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،جامعة 08 ماي 1945، 2013– 2014)،ص 34.

تجمع للتاريخ الإسلامي العربي في شمال القارة الإفريقية، بينما الجزائر بوصفها وحدة سياسية تسعى لإيجاد هوية قومية بدونها تنتهي الثورة الجزائرية إلى مأزق كبير.[1]

إن رئيس الدولة في النظام الجزائري وفقا لدستور 1996 يهيمن على السلطة التشريعية وذلك على الرغم من إقراره بمسؤولية الوزراء أمام البرلمان (المجلس الشعبي الوطني)،وليس أمام السلطة التنفيذية فعلى سبيل المثال أن الدستور المعدل يعطي لرئيس الجمهورية الحق في التشريع بأوامر،في ظل شعور المجلس الشعبي الوطني،أو بين دورتي انعقاده العاديتين أو في حالة الاستثناء،كما أن من المفارقات التي ينطوي عليها الدستور المغربي المعدل في عام 1996 والتي تؤكد غل يد البرلمان في مواجهة الحكومة أن مجلس المستشارين وهو الغرفة الثانية للبرلمان المغربي بنص الدستور المعدل،يملك صلاحية سحب الثقة من الحكومة علما بأن مجلس المستشارين منتخب بالاقتراع غير المباشر،بينما الحكومة تحظى بثقة مجلس النواب وهو الغرفة الأولى للبرلمان ومنتخب انتخابا حرا مباشرا.[2] وفيما يتعلق بالقوانين،فالقوانين في المغرب من إنتاج البرلمان بمجلسيه: مجلس النواب ومجلس المستشارين،وهذا ما أقره الدستور في الفصل 45 الذي ينص على أن القانون يصدر عن البرلمان بالتصويت.أما في الجزائر فقد أوكلت المادة 98 من الدستور للبرلمان بغرفتيه المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة،السيادة في إعداد القانون والتصويت عليه.وبالرجوع إلى القانونين الداخليين لكل من مجلسي البرلمان يتضح لنا المراحل التي يمر منها مقترح القانون الذي يقدمه النائب حسب الحالة،كما ينص على ذلك الفصل 52 من دستور 1996[*] حيث يتم تسجيل المقترحات لدى أحد المكتبين حسب الحالة والذي يعلن في أول جلسة عمومية عن استلام هذه المقترحات وبعد ذلك يعرض النص على اللجنة المختصة وفي حالة عدم وجودها يتم تشكيل لجنة خصيصة لهذه الغاية.أما بالنسبة للجزائر فالأمر مختلف،حيث أنه إذا كان مقترح القانون في المغرب لا يشرط نصابا قانونيا فإن المادة 119 من الدستور الجزائري،ينص على أنه لكل من رئيس الحكومة والنواب حق المبادرة بالقوانين،وتكون اقتراحات القوانين قابلة للمناقشة،إذا قدمها 20 نائبا مما يمكن اعتباره قيدا على حرية النائب في تقديم مقترحه وعلى المبادرة التشريعية عموما.[3]

ومن ناحية صدور الدساتير،فقد صدر دستور المملكة المغربية في عام 1962،ثم شهد عدة تعديلات لاحقة لصدوره في عام 1972،وفي عام 1996،ولقد استلهمت الدساتير المغربية في إصدارتها المختلفة

---

[1]: العلاقات المغربية الجزائرية،**موسوعة المقاتل** تاريخ الإطلاع: [2016/03/23 على الساعة 14:24
file://c/users/pcbridge/pictures/almoqatel

[2]: علي الدين هلال و نيفين مسعد، **مرجع سابق** ، ص ص 142 – 143.

[*]:**ينص الفصل 52 من دستور 1996**:"للوزير الأول وأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين ونوضع مشاريع القوانين بمكتب أحد مجلسي البرلمان"للمزيد من التفاصيل اطلع،عبد الحكيم أو اللوز ،(تونس الجزائر المغرب).

[1]:عبد الحكيم أو اللوز ، إنتاج القانون في الأنظمة المغاربية،دراسة مقارنة(تونس،الجزائر،المغرب)،**مؤسسة الحوار المتمدن** تاريخ الإطلاع:[2016/03/23 على الساعة 16:51
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93099

روح دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة وتأثرت به .أما في الجزائر فقد صدر أول دستور جزائري في عام 1963،وقد جاء مشبعا بالروح الاشتراكية وظل هذا التوجه يمثل سمة له حتى عام 1989،عندما تحولت الجزائر عن الاشتراكية.[1]

ثانيا : المقارنة على المستوى الاقتصادي :وذلك من خلال إلقاء نظرة حول اقتصاديات كل من الجزائر والمغرب.

أ. **فترة ما قبل الإصلاحات** :لقد كان الاقتصاد في المغرب ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط وهو اقتصاد غير ريعي تشكل له فاتورة النفط عبء كبيرا.أما غي الجزائر فقد عرف الاقتصاد مراحل عديدة،فقد كان النمو مرتبطا بانشاء قاعدة مادية تمتد إلى القطاعات الأخرى عن طريق الاعتماد المطلق على إيرادات المحروقات[2] ترتب عنها وجود معدلات عالية من الاستثمار،وقد تبين أن الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة كان اقتصاد قائم على الثنائية وشديد التبعية للخارج (أحادي التصدير ريعي).

ب. **فترة ما بعد الإصلاحات** : لقد حقق في المغرب نموا محققا انتقل من 1% إلى 6.2% خلال 1999 إلى 2008 وقد عاد المغرب إلى صيغة العمل بالتخطيط (خطة خماسية) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو،أما الجزائر فقد استدام النمو الإيجابي منذ 1995 إلى 2008 (4%) ،وقد كان الاقتصاد مستقر من حيث إطار الاقتصاد الكلي، واعتمدت إستراتيجية النمو على دعم من خارج الميزانية (الخطتين الخماسيتين)[3].

إستراتيجية التعاون مع البنك الدولي :لقد اعتمد البنك الدولي منذ 2003 على خطة عمل بشأن الجزائر بهدف تشجيع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006/2004،بما يضمن توفير مناصب العمل خارج المحروقات،حيث أن هذه الإستراتيجية تهدف إلى التعاون بين الجزائر و البنك الدولي للوصول إلى أداء أحسن للاقتصاد،وإزالة العقبات التي تقف في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي.أما المغرب فيتعاون مع البنك الدولي منذ 2005 في إطار إستراتيجية تمتد إلى غاية 2009 تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي و تتماشى مع تحقيق محاور التنمية في المغرب، ونظرا لتنوع الاقتصاد المغربي مقارنة بالجزائر فهو مضطر لتحسين إدارة قطاعاته الرئيسية الواعدة بالنمو خاصة الزراعة و الصناعة و السياحة وضرورة

---

[1]:علي الدين هلال ،نيفين مسعد، **مرجع سابق**، ص 135.

[2] : بوحفص حاكمي"الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا،دراسة مقارنة بين الجزائر–المغرب–تونس"،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،العدد 07 ،د ت ن، ص 12.

[3]: **المرجع نفسه**،ص ص 13 –14 .

تعزيز صادرات الفوسفات، وذلك لمواجهة عجز الموازنة خاصة ما تعلق بها ثورة النفط التي أترث على الاقتصاد.[1]

ثالثا : المقارنة على المستوى الثقافي:التبادل الثقافي والفني: بالنسبة للمغرب فيما عدا الأسابيع الثقافية الجزائرية المنظمة في المغرب،وكذلك دعوة الجزائر لبعض الفنانين و العكس بالعكس،يظل التعاون ضعيفا جدا وينحصر في تبادل فني نادر حيث ينحصر التعاون الثقافي و العلمي بين المغرب و الجزائر في المشاركة في التظاهرات الثقافية و الفنية التي ينظمها البلدان، وتشارك المغرب بانتظام في سوق الجزائر الدولية،وقد تميز عام 2007 بمشاركة المغرب في احتفالات عاصمة الثقافة العربية حيث ظهرت مشاركة المغرب في هذا الحدث بتنظيم أسبوع فني وثقافي مغربي[2]

ميزانية الثقافية : بالنسبة للمغرب فإن تمويل الثقافة واجب دستوري وقد زادت ميزانية الدولة في عشر سنوات بنسبة 60% تقريبا، بينما لم تزد الميزانية المخصصة للثقافة إلا بنسبة 43% فقط، إن نصيب الثقافة من الميزانية الإجمالية لا يزال يمثل نصيبا ضئيلا بسبب أولويات الدولة فيما يتعلق بالسياسات العامة : عبء التعويض والدفاع والأمن العام ...الخ.أما بالنسبة للجزائر، ففي عام 2005 قررت الحكومة تخصيص وزارة الثقافة وحدها بعد أن تقاسمت الثقافة الوزارة طوال عقد من الزمن مع الاتصالات منذ ذلك العام بدأت الميزانية المكرسة للثقافة تعرف زيادة مدهشة فقد بلغت ميزانية الثقافة في عام 2011 (تلمسان عاصمة الثقافة الإسلامية) 452 مليون دولار وهي أكبر ميزانية في المنظمة العربية وفي إفريقيا، وكانت قد بلغت في عام 2009 مع تنظيم المهرجان الإفريقي الثاني الذي أقيم في الجزائر العاصمة مبلغ 360 مليون دولار ، غير أن ميزانية الثقافة لم تبلغ خلال السنوات العشر الأخيرة ، نسبة 1% التي أوصت بها منظمة اليونيسكو إلا مرتين.[3]

---

[1] : عكس المغرب الاقتصاد الجزائري ليس له القدرة على التوظيف بالرغم من أنه عرف عودة النمو إلا أن القطاعات الرئيسية عرفت الانكماش في الوقت الذي يتحول فيه الاقتصاد في المغرب إلى اقتصاد إنتاجي متنوع،عكس الجزائر والتي تعتبر النفط في اقتصادها المصدر الوحيد الذي لا غنى عنه لحل تناقضات الاقتصاد.للمزيد من المعلومات اطلع، بوحفص حاكمي، **مرجع سابق**،ص ص 17، 19 .

[2]: عمار كساب،دنيا بن سليمان،**دراسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر،تونس،المغرب،مصر ميزانية الثقافة –اللامركزية–،التبادل الثقافي** ،المورد الثقافي،ط .1، 2013، ص 30. متوفر على الرابط : http://mawred.org/wordpress1/wp-content/uploads/2012/09/

[3] : عمار كساب ، دنيا بن سليمان ، **المرجع نفسه**، ص، ص 9 ، 23.

المطلب الثاني : المقارنة على مستوى الفواعل :

أولا : السلطة التنفيذية :

لقد ركز النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال على التأسيس الدستوري للعلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية من حيث التركيز على مظاهر التأثير بينهما وهذا بالرغم من التوجه الظاهر بإعطاء الأولوية للسلطة التنفيذية والذي يعود إلى عوامل تاريخية،فبالنسبة لفترة الأحادية أن الممارسة الفعلية و التحولات الدستورية أفرزت خللا كبيرا في العلاقة بين السلطتين التي مال تأثيرها الكبير للسلطة التنفيذية الممثلة في رئيس الجمهورية الذي يقع في أعلى هرم المؤسسة التنفيذية والتي كانت مركز ثقل في النظام السياسي الجزائري،فمجيء دستور 23 فيفري 1989 حمل معه تعديلات و تحولات دستورية كالانتقال من الأنماط التقليدية في التسيير القائمة على الأحادية الحزبية و التسيير الاشتراكي إلى التعددية الحزبية والفصل بين السلطات والتسيير الحر الاقتصادي.[1]

أما في المغرب فالملك هو الذي يعين الحكومة والطاقم الحكومي،وقد عرف المغرب بتعددية حزبية مبكرة حيث يحضر الدستور نظام الحزب الواحد،كما يصعب الحديث في المغرب عن فصل بين السلطات فلا الدستور ولا الممارسة تسمح بالاعتقاد بوجود فصل بين السلط،حيث أنه إذا كان الدستور يميز بين سلطات ثلاث تشريعية و تنفيذية وقضائية فهذا التمييز حسب أحد الباحثين ليس شرطا كافيا لوجود فصل السلطات فهو شكلي،والملك لا يخضع لأي رقابة من أي نوع أو طبيعة كانت فالحدود التي يملكها الملك ممارسة سلطة الرقابة العامة على جميع أجهزة الدولة باعتباره ممثلا أسمى للأمة،فالمؤسسة الملكية في المغرب ظلت المحور و المركز الذي تدور حوله جميع أجهزة السلطة في الدولة،واستمرت بتصدر الأحداث باعتبارها المسؤولة الوحيدة عن كل الحياة العامة في المغرب.[2]

ثانيا : السلطة التشريعية :

يتشكل البرلمان في الجزائر من غرفتين حددهما دستور 1996 وهما المجلس الشعبي الوطني (APN) و مجلس الأمة (SENAT) :

– **المجلس الشعبي الوطني** : ينتخب أعضاءه بالانتخاب المباشر السري لمدة 5 سنوات وعدد المقاعد فيه مرتبط بحجم الكثافة السكانية إلى جانب تخصيص 8 مقاعد للجالية الجزائرية المغتربة ينتخب

---

[1] : عمر فرحاتي ،**مرجع سابق** ، ص58.

[2]: فوزية مولوج،"الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة(حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري،حزبالاستقلال المغربي،التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي) ،1958–1989"،(مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 03،2010–2011)،ص 183

رئيسه لمدة 5 سنوات وفي أول جلسة بعد أداء القسم من قبل أعضاءه و يتكون المجلس من لجان دائمة و مكتب المجلس والمجموعات البرلمانية.

– **مجلس الأمة :** تم استحداثه بعد التعديل الدستوري 1996 يتم تكوينه بواسطة الانتخاب الغير مباشر السري كثلثي الأعضاء وذلك من بين أعضاء المجالس البلدية والولائية،ويعين الثلث الآخر من قبل رئيس الجمهورية من بين الكفاءات والإطارات العلمية الوطنية،تبلغ مقاعده 144 ينتخبون لمدة 6 سنوات ويجدد تشكيله النصفي كل 3 سنوات،يقوم المجلس بانتخاب مكتبه ويشكل لجانه،أما الرئيس فإنه ينتخب عند كل تجديد جزئي للمجلس[1]. أما في المغرب فيتكون البرلمان المغربي من غرفتين "مجلس النواب" ويسمى الغرفة الأولى و"مجلس المستشارين" ويسمى الغرفة الثانية،حيث يضم مجلس النواب 325 عضوا ينتخبون بطريقة مباشرة لولاية مدتها خمس سنوات،أما"مجلس المستشارين" فينتخب بطريقة غير مباشرة من قبل ممثلي الجماعات المحلية و المنتخبين في الغرف المهنية وممثلي المأجورين،وينتخب أعضائه 270 لمدة تسع سنوات ويتجدد ثلثه كل ثلاث سنوات[2].

المناقشة والتصويت في الجلسة العامة : بالنسبة للجزائر يجب أن يكون كل مشروع أو اقتراح قانون مناقشة من طرف المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة حتى تتم المصادقة عليه،تنصب مناقشة مشاريع أو اقتراحات القوانين من طرف المجلس الشعبي الوطني على النص المعروض عليه،يناقش مجلس الأمة النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني،ويصادق عليه بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائه،وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين تجتمع بطلب من الوزير الأول لجنة متساوية الأعضاء تتكون من أعضاء كلتا الغرفتين من أجل اقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف،تعرض الحكومة هذا النص على الغرفتين للمصادقة عليه ولا يمكن إدخال أي تعديل عليه إلا بموافقة الحكومة وفي حالة استمرار الخلاف يسحب النص حسب ما ورد في المادة (120) من دستور 1996.[3]

أما في المغرب فيتداول مجلسا البرلمان بالتتابع في كل مشروع أو اقتراح قانون بغية التوصل إلى اتفاقهما على نص واحد،ويتداول المجلس المعروض عليه الأمر أولا في نص مشروع القانون المقدم من الحكومة أو نص اقتراح القانون المسجل في جدول أعماله،ويتداول المجلس المحال إليه نص سبق مناقشته مرتين في كلا المجلسين أو مرة واحدة في كل منهما إذا أعلنت الحكومة الاستعجال،يجوز للحكومة أن تعمل على اجتماع لجنة ثنائية مختلطة من أعضاء يناط بها اقتراح نص بشأن الأحكام التي ما زالت محل الخلاف ويمكن للحكومة أن تعرض النص الذي تقترحه اللجنة الثنائية المختلطة من

---

[1] : معمر عمار ،**مرجع سابق**، ص ص75– 76.

[2] : عبد النبي كياس، **مرجع سابق**، ص 209.

[3] :موسى بودهان، **مرجع سابق**، ص 43.

أعضاء المجلسين يناط بها اقتراح نص بشأن الأحكام التي مازالت محل لخلاف،ويمكن الحكومة أن تعرض النص الذي تقترحه اللجنة الثنائية المختلطة على المجلسين لإقراره من اقتراح نص مشترك.[1]

ثالثا : السلطة القضائية :

تعد السلطة القضائية في الجزائر المؤسسة الوحيدة المخولة لصياغة النصوص القانونية وتفسيرها وفقا للدستور وهذا بهدف تحقيق العدالة للمواطنين حيث نجد أن دستوري 1989 و1996 يعتبران القضاء سلطة ثالثة مستقلة عبر إنشاء المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه رئيس الجمهورية،بالإضافة إلى اعتناق دستور 1996 ازدواجية القضاء.[2] وبالنسبة للمغرب يعتبر الملك بمقتضى الفصل (19) من الدستور الساهر على احترام الدستور وله صيانة الحقوق و حريات المواطنين،حيث يخول الدستور بصفة ضمنية للملك حق السهر على القضاء،وبالرغم من النص الدستوري في الفصل (82) على أن القضاء مستقل عن السلطة التشريعية والتنفيذية إلا أن هذه الاستقلالية تنصرف إلى مادون المؤسسة الملكية التي تعتبر نفسها الضامنة لاستقلال القضاء،وهي ترأس أعلى هيئة تقريرية فيه وهي المجلس الأعلى للقضاء.[3]

تمثل المحكمة العليا بالجزائر الهيئة المقومة لأعمال المجالس القضائية والمحاكم،يؤسس مجلس الدولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية تضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد،ويسهران على احترام القانون،تؤسس محكمة تنازع تتولى الفصل في حالات تنازع الاختصاص المحكمة العليا ومجلس الدولة وهذا ما نصت عليه المادة 152 من دستور 1996.أما في المغرب فتتألف المحكمة العليا من أعضاء ينتخب نصفهم من بين أعضاء مجلس النواب ونصفهم الآخر من بين أعضاء مجلس المستشارين ويعين رئيسها بظهير شريف وذلك حسب الفصل (91).[4]

---

[1]:عبد الحكيم أو اللوز ، إنتاج القانون في الأنظمة المغاربية،دراسة مقارنة(تونس،الجزائر،المغرب)،**مؤسسة الحوار المتمدن** تاريخ الإطلاع:[2016/03/23 على الساعة 16:51
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93099

([2]) :نادية بن أحمد ،**مرجع سابق**، ص 92.

([3]): عبد النبي كياس ، **مرجع سابق**، ص 98.

[4]: موسى بودهان ، **مرجع سابق**، ص، ص 84،50

المطلب الثالث : المقارنة على مستوى المخططات والبرامج السياحية :

أولا : المقارنة على مستوى المخططات : بعد استقلال الجزائر قامت الدولة بإنشاء برنامج يهدف إلى تهيئة مناطق التوسع السياحي وذلك في الفترة ما بين (1962–1966) من أجل بناء مرافق للأعمال والمؤتمرات والملتقيات وحددت في ثلاث مناطق كبرى هي :

- الجهة الغربية للجزائر العاصمة : مركب موريتي،سيدي فرج،مركب تيبازة.
- الجهة الشرقية : سرايدي لعنابة،فندق بالقالة.
- الجهة الغربية للوطن : الأندلسيات بوهران.[1]

أما المغرب بعد الاستقلال ركز جهوده للنهوض بالقطاع السياحي وأدرج هذا القطاع في مخططاته التنموية ضمن أولوياته الاقتصادية ،ففي المخطط الثلاثي الأول (1965–1967) أولت السلطات المغربية أهمية لتوفير البنى الأساسية إضافة إلى تركيزها على تامين التمويل الكافي للمشاريع المتعلقة بتهيئة مناطق التوسع السياحي،وقد حددت ستة مناطق سياحية وهي أغادير طنجة،تطوان،الحسيمة،الجنو بالكبير ،وتميز هذا المخطط بأن معظم الاستثمارات المخصصة للقطاع السياحي تم توجيهها للمناطق الساحلية،مما ساعد على تطوير طاقات الإيواء بفنادقه من 5000 سرير في عام 1955 لتصبح 20000 سريرا في عام 1967.فأما الفترة الممتدة ما بين (1968–1977) فقد تم تنفيذ مخططين تميزا بتطبيق اللامركزية الجهوية في قطاع السياحة وتميزت هذه المرحلة بتقلص دور الدولة في الاستثمارات السياحية وفسح المجال أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاع.[2]

وقد تبنت الجزائر عدة مخططات تنموية كان هدفها النهوض بالقطاعات الوطنية،كالمخطط الثلاثي (1967–1969) وقد تم برمجة خلال هذا المخطط 13081 سرير بهدف تطوير المنشآت القاعدية للاستقبال السياحي وفي نهاية هذه الفترة سجل عجز يقدر به 10135 سرير أي 77.5 % ويرجع ذلك إلى ضعف قدرات الإنجاز والمشاكل الإدارية،أما المخطط الرباعي الأول (1970–1973) فقد تم تهميش القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى حيث لم يخصص له سوى 70 مليون دج أي ما يعادل 2.5 %من إجمالي الاستثمارات.[3]

أما المخطط الرباعي الثاني (1974–1977) عرفت هذه الفترة تغيرات أهمها إلحاق المصالح التجارية التابعة ل(SONATOUR) بالوكالة التجارية للسياحة (ATA) ولم تدم هذه العملية سوى سنتين،كما تم

---

(1): عبد القادر شلالي،عبد القادر عوينان، **مرجع سابق** ،ص5.

(2):صليحة عشي، **مرجع سابق**، ص 76.

(3):عياشي إلياس ،**مرجع سابق** ، ص 102

إنشاء مؤسسة الأعمال السياحية الجزائرية (ETT) التي تولت مهمة إنجاز مشاريع التنمية السياحية لكنها فشلت فمن بين 50000 سرير المبرمج إنجازها لم ينجز سوى 18000 سرير.[1]

ثانيا : المقارنة على مستوى الطاقة الفندقية :

الجدول رقم 08 : تطور عدد الأسرة في المؤسسات الفندقية للجزائر خلال فترة 2000–2006 .[2]

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع
عدد الأسرة	67.087	66.523	72.567	77.473	82.034	82.808	84.869	533.361
معدل التغيير(5)	/	- 0.84%	%9,09	%6,76	%5,89	%0.94	%2.49	/

يلاحظ أن الطاقة الفندقية للفترة 2000–2006 شهدت نموا ضعيفا حيث أن تطور عدد الأسرة خلال هذه الفترة من 67.087 سرير في عام 2000 إلى غاية 84.869 سرير في عام 2006 أي بمعدل نمو يقدر ب 26,5%،بالإضافة إلى تراجع في عدد الأسرة في سنة 2001 عن عددها في سنة 2000 بمعدل 0,84% تبعا لتناقص عدد الفنادق المصنفة بسبب تخفيض درجاتها.[3]

---

[1]: يتضح أن المغرب أولت أهمية للقطاع السياحي ضمن المخططات التنموية حيث تم تقليص دور الدولة في الاستثمارات السياحية وفسح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي،بينما مكانة السياحة في الجزائر،بقيت ثابتة في السياسة التنموية للدولة،غير أن المشاريع خلال هذه المخططات عرفت ضعفا وعجزا وهذا يعود إلى ضعف قدرات الإنجاز والمشاكل الإدارية التي كان يعاني منها القطاع.للمزيد من التفاصيل أنظر عبد القادر شلالي،عبد القادر عوينان،**مرجع سابق**،ص 09.

[2] : : سميرة عميش ، **مرجع سابق**، ص 261

[3] : **المرجع نفسه**، ص262.

الجدول رقم 15: تطور عدد الأسرة في المغرب خلال الفترة 2001–2008 [1]

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
عدد الأسرة	97001	102097	109615	119248	124270	133230	143221	152936

يلاحظ من خلال هذا الجدول تطورا في عدد الأسرة في الفنادق المصنفة بالمغرب خلال الفترة 2001–2008 حيث قدرت الزيادة بـ 1,58% أي ما يعادل زيادة عدد الأسرة ب 55935 سرير [2].

ثالثا : المقارنة على مستوى تطور عدد الإقامات السياحية في الفنادق :

الجدول رقم 17: تطور عدد الإقامات السياحية في الفنادق المصنفة في المغرب خلال الفترة 2001–2009.[3]

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
فرنسا	4436713	4152369	4329870	5240184	6231344	6405716	6419752	5936414	550236
إسبانيا	468163	344587	354495	559481	699362	816842	766553	816985	21990
بريطانيا	606881	485281	450654	567385	860904	120223	1367142	1074673	22970
ألمانيا	1563578	1089132	761604	823916	904777	985685	988958	959079	95617
بلجيكا	435533	386412	356957	498876	624088	68878	667906	590868	82277
إيطاليا	663287	551389	439014	519290	568695	633102	604219	570730	71376
مجموع غير المقيمين	10293123	8865997	8515293	10307268	12259489	13345867	13703222	13067522	520803
المقيمين	2402104	2454885	2657826	2857602	2956100	2981018	3190581	3393925	717778
المجموع	12695227	11320882	11173119	13164870	15219589	16326885	16893803	16461517	238581

يتضح من خلال هذا الجدول أن هناك تطور في الإقامات السياحية خلال الفترة 2001–2009 حيث كان النصيب الأكبر للسياح الأجانب وهذا دليل على تفضيل الأجانب للفنادق المصنفة لما تقدمه من

---

(1) : حميدة بوعموشة ،**مرجع سابق** ، ص 101

(2) : إن الطاقة الفندقية في الجزائر الممتدة ما بين (2000–2006) شهدت نموا ضعيفا حيث تطور عدد الأسرة من عام 2000 ب 67.087 سرير إلى غاية عام 2006 ب 84.869 سرير،أما المغرب فقد عرف في الفترة الممتدة ما بين (2001–2008) تطورا ملحوظا في عدد الأسرة في الفنادق المصنفة حيث قدرت الزيادة ب1,58اي ما يعادل زيادة عدد الأسرة بـ 55935سرير،مما يوضح أن الجزائر تعاني من تناقص في عدد الفنادق المصنفة مقارنة بالمغرب التي تشهد تطورا ملحوظا في عدد الأسرة في الفنادق المصنفة حول هذا الشأن أنظر: **المرجع نفسه** ص 102.

(3) : **المرجع نفسه**، ص 103

خدمات جديدة رغم ارتفاع أسعارها،أما بالنسبة للمقيمين فقد كانت النسبة قليلة وهذا ما يدل على تفضيلهم للفنادق الغير المصنفة نظرا لطبيعة الأسعار المنخفضة التي تتناسب معهم[1].

الجدول رقم 12:تطور الإقامات السياحية في المؤسسات الفندقية في الجزائر خلال فترة 2000–2008 [2]

السنوات	مجموع الإقامات السياحية	الإقامات السياحية لغير المقيمين	النسبة المئوية
2000	3 .748.135	202.905	5 ,41%
2001	4.028.286	225.652	5,60%
2002	4.119.630	291.930	7,08%
2003	4.306.621	370.876	8 ,61%
2004	4.543.057	393.631	8,66%
2005	4.705.637	483.332	10,27%
2006	4.905.216	528.591	10,77%
2007	5.119.940	573.855	11,21%
2008	5.346.543	595.747	11,14%

يلاحظ أن هناك تطور بطيئا في عدد الإقامات السياحية لإجمالي السياح المقيمين في الجزائر الفترة 2000 – 2008 أما بالنسبة للإقامات السياحية لغير المقيمين،لم يتجاوز نصيبها في المتوسط حوالي 9 % من إجمالي الاقامات السياحية لهذه الفترة،وهذا راجع لعدم قدرة المنتوج السياحي في الجزائر على المنافسة في سوق السياحة الدولية.[3]

[1] : يتضح أن هناك تطور في عدد الإقامات السياحية خلال فترة 2001–2009 في المغرب بالنسبة للسياح الأجانب،أما بالنسبة للمقيمين فالنسب كانت قليلة.أما في الجزائر فلديها تطور بطيء في عدد الليالي السياحية سواء للسياح المقيمين أو غير المقيمين وهذا يعود لعدم قدرة المنتوج السياحي الجزائري على المنافسة ما بين الدول العربية أو في سوق السياحة الدولية.للمزيد من المعلومات اطلع على المكان **المكان نفسه**.

[2] : سميرة عميش، **مرجع سابق**، ص 266

[3]: **المرجع نفسه**،ص 267

رابعا : المقارنة على المستوى السياحة الدولية الوافدة :

الجدول رقم 11 : تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة 2000–2008 [1]

السنوات	عدد السياح
2000	865.984
2001	901.416
2002	988.061
2003	1.166.287
2004	1.233.719
2005	1.443.090
2006	1.637.582
2007	1.740.000
2008	1.772.000
المجموع	11.748.139

* يلاحظ من خلال هذا الجدول،بأن عدد السياح القادمين إلى الجزائر للفترة 2000–2008 مر بمرحلة تميزت بتطور جيد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر،فقد ارتفع عددهم من865.984 سائح عام 2000 ليصبح عددهم 1.772.000 سائح سنة 2008.[2]

الجدول رقم 16 : تطور عدد الوافدين إلى المغرب خلال فترة 2000–2009 الوحدة : مليون سائح

السنوات	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الوافدين	4.278	4.761	5.477	5.843	6.558	7.408	7.879	8.341

[1] : سميرة عميش ، **مرجع سابق**، ص268

[2]:لقد شهدت الفترة الممتدة ما بين 2000–2008 تطور جيد في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر حيث بلغ عددهم في عام 2008، 1.772.000 مليون سائح،حيث يعتبر نصيب الجزائر من السياحة الدولية الوافدة ضئيلا مقارنة بالمغرب والذي وصل عدد السياح بها في عام 2008 إلى 7.879 مليون سائح،وهذا يرجع لاهتمام السلطات على تشجيع البنية التحتية.للمزيد من التفاصيل أنظر: **المرجع نفسه**،ص 269

لقد شهدت السياحة الدولية الوافدة إلى المغرب تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000–2009 بزيادة تقدر ب 1,95% أي ما يعادل 4,06 مليون سائح وهذا دليل على اهتمام السلطات بجلب السياح خاصة وأنه يمثل مصدر هام من العملة الأجنبية.[1]

خامسا : المقارنة على مستوى التشغيل في القطاع السياحي :

الجدول رقم 09: تطور عدد المستخدمين في القطاع السياحي خلال فترة 1985–2001 [2]

السنوات / عدد المستخدمين	1985	1995	2000	2001
في القطاع العام أو الحكومي	7706	7920	8390	8708
في القطاع الخاص	907	3118	4730	4800
الإجمالي	8613	11038	13120	13508
معدل التغيير %	–	28.15	18.86	2.96

بالنسبة لعدد المشتغلين بالقطاع السياحي في الجزائر سنة 2001 بلغ 13508 مستخدما ويتوزع هذا العدد بين القطاعيين العام و الحكومي والقطاع الخاص 8708 و 4800 مستخدما على التوالي [3] وقد قدر حجم العمالة في القطاع السياحي في المغرب بأكثر من 600 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر في عام 2001،وقدرت حاجات قطاع السياحة في عام 2001 حسب تقديرات وزارة السياحة المغربية،بحوالي 80 ألف منصب شغل مباشر وحوالي 400 ألف منصب غير مباشر،وهذا ما يعكس حجم العمالة العام في قطاع السياحة في المغرب من جهة ، ودور هذا القطاع في التشغيل من جهة أخرى.[4]

---

[1]: حميدة بوعموشة، **مرجع سابق** ، ص 102.

[2] : السعيد بربيش،حليمة شابي ، **مرجع سابق** ، ص 9

[3]: **المرجع نفسه**،ص 08.

[4]: نبيل بوفليح ، محمد تقرورت، **مرجع سابق**، ص 21.

– لقد بلغ عدد المشتغلين بالقطاع السياحي في الجزائر سنة 2001 ب 13508 مستخدما متوزع ما بين القطاعين العام والخاص،بالمقابل بلغ حجم العمالة في القطاع السياحي بالمغرب أكثر من 600 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر في عام 2001،مما يؤكد مدى مساهمة القطاع السياحي في التشغيل بالمغرب أكثر من الجزائر من جهة وأهمية هذا القطاع في التشغيل من جهة أخرى،للمزيد من المعلومات أنظر : **المرجع نفسه**،ص 22.

سادسا : المقارنة على مستوى البرامج السياحية :المقارنة بين برنامج آفاق 2010 بالمغرب وبرنامج آفاق 2013 بالجزائر

1. **برنامج آفاق "2010"** :لقد سطرت الحكومة المغربية برنامجا واسعا لتطوير طاقات الإيواء الفندقي و تشجيع المنتجات السياحية والتي من شانها جلب أكثر من 10 ملايين سائح في آفاق 2010،وذلك بالتركيز على الأهداف التالية :

– إعادة تأهيل المناطق السياحية المتوفرة،وتكيفها مع الطلب السياحي،وتطوير هياكل استقبال السياحة لتتلاءم مع الطلب السياحي.

– تقليص تكلفة الإقامة في المغرب بما فيها مصاريف النقل التي تمثل بين 40 و 50% من التكلفة الإجمالية للسائح.

– دعم إستراتيجية ترقية وتسويق المنتج السياحي عن طريق إشراك المهنيين في تسير و تنظيم سياسة ترقية المنتج السياحي المغربي.

– الاعتماد على الترويج والدعاية والإشهار والتعامل مع الشركات العالمية للتعريف بمنتجها السياحي على مستوى العالم

– دراسة تجارب الغير و الاستفادة منها.[1]

2. **برنامج آفاق 2013** : بعد مرور سنتين على تنفيذ مخطط أعمال التنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق "2010" قامت وزارة السياحة بوضع تصور لتطوير القطاع يمتد إلى غاية 2013 وقد تضمن البرنامج أهداف من بينها :

أ. **الأهداف النوعية للبرنامج :**

– التعريف بالمؤهلات الطبيعية والثقافية والحضارية.
– تحسين نجاعة وفعالية قطاع السياحة من خلال الشراكة.
– تحسين الصورة السياحية للجزائر وإقحام منتجاتها في الأسواق السياحية العالمية.
– تلبية الطلبات الداخلية من أجل الحد من الذهاب إلى الخارج.
– المساهمة في التنمية المحلية.[2]

[1] : عبد القادر هدير ، **مرجع سابق**، ص 213.

[2]: عامر عيساني،**مرجع سابق** ،ص 115.

ب. الأهداف الكمية للبرنامج :

– زيادة التدفقات السياحية : إن عدد السياح المترقبين في 2013 سيقارب 31 مليون سائح منهم 19 مليون سائح أجنبي وللعلم لقد ورد في وثيقة مخطط إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بأن المنظمة العالمية للسياحة تعتبر بأن الجزائر لها فرص كبيرة لبلوغ عدد 4 ملايين سائح أجنبي في آفاق 2020م.

– زيادة طاقات الإيواء : إن الطاقة الإيوائية المتوقعة في 2013 سيقارب 187 ألف سرير.

– تنمية الاستثمار السياحي : الاستثمار المتوقع في 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليار دج.[1]

من خلال ما تقدم يتضح أنه تشترك كل من الجزائر والمغرب في هدف واحد مسطر من قبل وزارتي السياحة وهو تطوير طاقات الإيواء الفندقي بالإضافة إلى ترقية المنتوج السياحي والتعريف به على المستوى العالمي.

المبحث الثاني : إستراتيجيات استقطاب التجارب الرائدة :

سنتطرق إلى أهم التجارب الرائدة في السياحة كالتجربة التركية والتجربة الماليزية،والتجربة التونسية والتي تعتبر تجارب رائدة بالنسبة للدول المقارنة محل الدراسة كالجزائر والمغرب.

المطلب الأول : التجربة التركية :

أولا :المقومات الطبيعية السياحية لتركيا :

الموقع الجغرافي لتركيا : تقع أراضي الجمهورية في منطقة الأناضول بالقارة الآسيوية ويقع جزء صغير من أراضيها في منطقة البلقان بالقارة الأوروبية،وتطل تركيا على عدة مسطحات مائية كالبحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط وبحر مرمرة وبحر إيجة،تبلغ المساحة الإجمالية للأراضي التركية 783.562 كم^2 ،تشكل أراضي الأناضول 97 % من مساحة البلاد فيما يشكل الجزء الأوروبي نحو 3%.[2]

---

[1] : يمينة مفاتيح ، **مرجع سابق**، ص 22.

[2]: جغرافيا تركيا،**ويكيبديا**،الموسوعة الحرة

تاريخ الإطلاع :[2016/03/26 الساعة 12:13 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA

كما تتوفر تركيا على عدة مقومات طبيعية أخرى [1]

ثانيا : المعالم السياحية بتركيا :

في تركيا العديد من المعالم السياحية الهامة و الحيوية أهمها :

إسطنبول : عرفت هذه المدينة بأسماء عديدة على امتداد التاريخ ومن أبرز الأسماء التي اشتهرت بها القسطنطينية،والأستانة،وبيزنطة وغيرها وتحتوى على العديد من المعالم السياحية الهامة والتي منها آيا صوفيا، والمسجد الجديد،ومسجد السلطان أحمد،ومتحف تشورا ،وقصر الباب العالي،وقصر السلاطين.

أنطاليا : تقع هذه المدينة في الجنوب الغربي من دولة تركيا،وتحتوي على عدد كبير من المعالم التاريخية والهامة كمتحف أنطاليا ومتحف كاليتشي والعديد من المعالم الأخرى.

بورصة : تعتبر هذه مدينة رابع أكبر مدينة في تركيا من حيث عدد السكان الكبير،كما تتوفر بها العديد من المعالم التي تشكل نقاط جذب سياحية هامة،ومن أبرز هذه المعالم :[2]

متحف إزنيك والذي يعد من أهم نماذج في العمارة العثمانية ويرجع إلى عام 1388 كذلك متحف الفنون التركية والإسلامية يعود بناؤه إلى عام 1419،ومتحف مدينة بورصة الموجود في شارع أتاتورك خلف تمثال أتاتورك ففيه عرض لتاريخ المدينة و طابعها الثقافي والاجتماعي بالإضافة إلى متحف أتاتورك القصر الذي كان يسكن فيه أول رئيس لتركيا عند زيارته لبورصة ومتحف جلال بايار الذي أصبح يأوي ضريح ثالث الرؤساء الأتراك،وفي بورصة أيضا يوجد من جمال العمارة العثمانية "المسجد الكبير" أو "أولو" جامع يرجع بناؤه إلى 1399 يحتوي سقفه على 20قبة وبني على الطريقة المعمارية السلجوقية ،أما "المسجد الأخضر" فقد بدأ بناؤه عام 1420 وهو أصغر حجما ويحتوي مزيجا رائعا بين فنون العمارة والزخرفة.[3]

---

[1] : يغلب على سطح تركيا انتشار التضاريس الجبلية والهضاب أهمها هضبة الأناضول الشرقية وهضبة الأناضول الغربية أما جبال البحر الأسود فتعرف بالجبال البونتية ومن بين السهول التي تتوفر عليها تركيا سهل أضنة وأنطاليا على البحر المتوسط، ويعد وادي نهر إرغنة من أوسع سهول غربي تركيا.كما يخضع مناخها لمؤثرات المناخ المتوسطي والذي يتميز بصيفه الحار والجاف وبشتائه البارد المطير.و تنتمي أنهار تركيا إلى ثلاث شبكات مائية وهي شبكة أنهار البحر الأسود وشبكة أنهار البحر المتوسط إيجة ،أما الشبكة الثالثة دجلة والفرات،للمزيد اطلع على جغرافيا تركيا، المعرفة http://www.marefa.org/index.php/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A

[2] :محمد محمد،أهم المدن السياحية في تركيا،**الموضوع** تاريخ الإطلاع:[2016/03/26 على الساعة 14:35 http://www.universemagic.com/article/6471+%D8%A7%D9%87%D9%85+%D8%A7%D9%8

[3]:مدينة بورصة التركية،**موسوعة المسافر** تاريخ الإطلاع :[2016/03/26 على الساعة 15:15 http://www.almosafr.com/forum/t76521.html

ومن بين المتاحف البارزة متحف إسطنبول الكريستالي ومتحف بانوراما[1]

ثالثا : مؤشرات السياحة في تركيا :

فضلا عن كون تركيا وجهة سياحية معروفة،فإنها لا تزال توفر الفرص الاستثمارية في كل من القطاعات الفرعية المؤسسة والنامية حديثا في القطاع،حيث تحتل تركيا حاليا المرتبة السادسة في قائمة الوجهات السياحية الأكثر شعبية في العالم جاذبة أكثر من 30 مليون سائح سنويا مع استمرار في تحقيق نمو إيجابي عام بعد عام.

ووفقا لوزارة الثقافة والسياحة فإن عدد المسافرين الأجانب القادمين إلى تركيا في عام 2014 بلغ 39.8 مليون مسافر بزيادة قدرها 5% مقارنة بعام 2013،وتعتبر أنطاليا المدينة الأكثر تفضيلا في تركيا بناء على عدد الأجانب الوافدين إليها حيث زارها بنسبة 34 % من السياح الأجانب وتتوفر على أكثر من 500 فندقا من فئة 4 نجوم و 5 نجوم في وسطها وفي البلديات المحيطة بها.أما إسطنبول فقد استضافت 32% من السياح الأجانب،بينما استضافت العاصمة أنقرة 41 % من السياح،أما موغلا والتي تقع على طول ساحل بحر إيجة فقد استضافت 9% من الزوار الأجانب.[2]

وحسب الأرقام كان السياح الألمان الأكثر زيارة لإسطنبول بنسبة وصلت إلى 10% تلاهم الروس والأمريكان والإيرانيون والفرنسيون والإنجليز على الترتيب،أما عدد الزوار العرب لمدينة إسطنبول ارتفع بنسبة 27% ليبلغ مليون واثنين وتسعين ألف زائر خلال سبعة أشهر وكان عدد السياح القادمين إلى تركيا قد سجل في جويلية 2014 ارتفاعا بنسبة 6.4% مسجلا أربعة ملايين و ثلاث مئة وأربعين ألف سائح وذلك حسب الأرقام الصادرة عن وزارة السياحة.[3] وحسب ما أعلنت عنه وزارة الثقافة والسياحة التركية،فإن عدد السياح الوافدين من ألمانيا إلى تركيا خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2015 بلغ 3 مليون و 750 ألف و82 سائحا لتحل ألمانيا بذلك المركز الأول ضمن قائمة أكثر البلدان إرسالا للسياح إلى تركيا،وأن عدد السياح الروس خلال الفترة ذاتها بلغ 2 مليون و 779 ألف و343 سائح،وحلو في

---

(1) : متحف اسطنبول الكريستالي إن هذا المتحف الكريستالي يأخذ مكانة مع استيعابه واحتوائه على 16 أثرا كرمز من رموز إسطنبول مجسد بأشعة الليزر داخل الكريستال،وأيضا متحف بانوراما الذي يعرف بمتحف الانتصارات والذي يحتوي تعريف عن حرب الاستقلال للمزيد من التفاصيل أنظر: واجهة تركيا، مينياتورك،تاريخ الإطلاع 2016/03/26 على الساعة 16:00 http://www.miniaturk.com

(2) : https://ar.wikipedia.org/wiki/ **وكالة دعم وتشجيع الاستثمار في تركيا**

تاريخ الإطلاع:[2016/03/26 على الساعة 17:05

(3) : http://www.turkpress.co/node/2462 **ترك برس**

تاريخ الإطلاع: [2016/03/26 على الساعة 17:21

المركز الثاني بعد ألمانيا فيما حلت بريطانيا في المركز الثالث ب 1 مليون و 802 ألف و 629 سائحا.[1]

ومن بعض الحقائق على القطاع السياحي التركي ما يلي : لقد وضع قطاع السياحة أهداف سنوية قدرها 50 مليون وعائدات قدرها 50 مليار دولار بحلول عام 2023.لقد تجاوز معدل النمو في قطاع السياحة التركي المتوسط العالمي في السنوات الأخيرة و بلغت المساهمة المباشرة للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي 34 مليار دولار في عام 2014.وتعتبر إسطنبول محور الاهتمام بفضل صعودها مؤخرا إلى المركز الخامس من بين المدن الأكثر زيارة بحسب مؤشر ماستركارد 2015 لمدن الوجهات العالمية بأكثر من 8،11 مليون زائر أجنبي ومحلي. كما تنتهج الحكومة التركية سياسات من أجل القضاء على أي حواجز بيروقراطية قد تعيق نمو القطاع السياحي.[2]

رابعا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة السياحية التركية في الجزائر :

بما أن تركيا تعد من بين الوجهات السياحية الأكثر شعبية في العالم والتي تجذب أكثر من 30 مليون سائح سنويا مع استمراها في تحقيقها نمو وتطور إيجابي عام بعد عام فهي تعتبر تجربة سياحية رائدة في قطاع السياحة وحتى تتمكن الجزائر من تفعيل التجربة السياحية التركية فلا بد لها من تكوين المسيرين والمكونين على مستوى الفندقة والخدمات السياحية،والاهتمام وبالأجانب الوافدين إلى الجزائر ،وكذلك على الجزائر أن تسعى إلى تسويق منتوجها السياحي وصورتها السياحية مثل تركيا عبر الأفلام والمسلسلات وكذلك من خلال إقامة الصالونات كعملية مساهمة في التسويق والترويج السياحي،إضافة إلى ذلك على الحكومة الجزائرية أن تقدم تحفيزات وتنتهج سياسات للحد من البيروقراطية الذي تعيق تطور القطاع السياحي وهذا ما تنتهجه الحكومة التركية،فالاستثمار السياحي في بلادنا يصطدم بالبيروقراطية الإدارية والتي لها تأثير واضح في نقص وإنعدام الهياكل والمنشآت السياحية كالفنادق،حيث أن أغلب مدن تركيا تتوفر فنادق من فئة 4 نجوم و5 نجوم في وسطها وفي البلديات المحيطة بها مما يساعد على استقطاب السياح الوافدين إليها خاصة السياح الأجانب وهذا ما يجب على الإطارات المعنية بالجزائر أن تعمل على استحداثه ضمن برامجها ومخططاتها السياحية التنموية.

خامسا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة السياحية التركية في المغرب :

توفر تركيا فرص استثمارية في كل القطاعات الفرعية المؤسسة والنامية حديثا في القطاع السياحي وتشجع الاستثمار في مجال السياحي مما يمكنها من تحقيق نمو إيجابي وإيرادات سياحية عالية وتعمل

---

(1): **مصر العربية** http://wwwmasralarabia.com/763611

تاريخ الإطلاع : [2016/03/26 على الساعة 18:00

(2) : **وكالة دعم وتشجيع الاستثمار في تركيا** https://ar.wikipedia.org/wiki/

المغرب على الاستفادة من تجارب الغير في السياحة فهي تعمل على تشجيع الاستثمار وتجهيز المركبات السياحية والفنادق وتعمل على تفعيل التجربة التركية في السياحة من خلال تطوير البنيات التحتية كالطرق والمطارات ووسائل النقل والاتصال على غرار تركيا والتي تتوفر على منشآت سياحية هائلة وجد متطورة وبالرغم من تميز المغرب بمؤهلات سياحية متنوعة إلا أن نشاطها السياحي مازال في حاجة إلى التطور مقارنة تركيا حيث تعرف تركيا السياحة في جميع المواسم وخاصة من قبل السياح الأجانب الوافدين إليها كالألمانيين والبريطانيين والإنجليزيين وهذا ما تسعى المغرب إلى تحقيقه من خلال الاستفادة من التجربة التركية حيث تعاني المغرب من موسمية السياحة الدولية وتراجعها وتسعى إلى تشجيع السياحة الداخلية للتحقيق من هذه الموسمية،كما تعمل على تنويع السياحة لاستغلال كافة أنواع المؤهلات الطبيعية للبلاد.

المطلب الثاني : التجربة الماليزية:

أولا : المقومات السياحة الطبيعية :

الموقع الجغرافي :ماليزيا هي دولة تقع في جنوب آسيا مكونة من 13 ولاية و ثلاثة أقاليم اتحادية بمساحة كلية تبلغ 329.845 كم^2 العاصمة هي كوالالمبور،ينقسم البلد إلى قسمين يفصل بينهما بحر الصين الجنوبي،هما شبه الجزيرة الماليزية وبورنيو الماليزية المعروفة باسم ماليزيا الشرقية،يحد ماليزيا كل من تايلاند و اندونيسيا وسنغافورة وسلطنة بروناي،تقع ماليزيا بالغرب من خط الاستواء ومناخها مداري. وتتميز التضاريس في ماليزيا بأنها تتكون من سهول ساحلية ترتفع إلى تلال و جبال و شلالات جبلية،تشمل ماليزيا شبه جزيرة ماليزياالتي تنقسم إلى قسمين بوساطة سلسلة جبال باريسان وتمتد هذه السلسلة من الحدود التايلاندية إلى حوالي نصف طول شبه الجزيرة،وترتفع بعض القمم إلى ألفي متر فوق سطح البحر[1]،كما تتميز ماليزيا بمناخ يمتاز بخصائص إستوائية[2]

ثانيا : المعالم السياحية بماليزيا :

أشهر مدن ماليزيا هي العاصمة كوالالمبور و يسمونها مدينة الحدائق وهي أكثر المدن الماليزية وجمالا،حيث تضم العديد من المباني التاريخية والثقافية و ناطحات السحاب وأشهر معالمها هو البرجين

([1]) : **ماليزيا و يكيبيديا**،الموسوعة الحرة ، تاريخ الإطلاع: [2016/03/26 الساعة 20:03
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8

([2]) : يمتاز المناخ في ماليزيا بخصائص استوائية يفرضها الموقع الفلكي،كما ان الموقع الجغرافي يؤدي في الوقت نفسه إلى سيادة المؤثرات البحرية و الموسمية ،فالحرارة مرتفعة دوما (27 – 30 درجة) ترافقها رطوبة مرتفعة ومع هذا يمكن تقسيم السنة إلى فترتين تتمايزان قليلا الأولى شتوية من نوفمبر إلى فبراير،والثانية صيفية من أوت إلى أكتوبر، للمزيد من المعلومات اطلع ماليزيا، **الموسوعة العربية** تاريخ الإطلاع: [2016/03/26 على الساعة 20:25
http://www.arab.ency.com/ar

التوأمين اللذان يقعان في وسط المنطقة التجارية بالمدينة ويعتبران أعلى برجين في العالم حيث يبلغ ارتفاع كل برج 452 م موزعين بين 88 طابق ويربط بين البرجين جسر معلق بين الطابقين 41 –42 ، كما يوجد برج آخر هو منارة كوالالمبور والذي يعد واحد من أعلى الأبراج بالعالم حيث يبلغ ارتفاعه 421 م.

ومن أشهر الجزر الماليزية جزيرة لنكاوي حيث تعتبر الأكثر جذبا للسائح من جميع أنحاء العالم وهي الجزيرة الأكبر والأكثر اتساعا و تنوعا من سواحل وحدائق وتلفريك ورحلات بحرية.[1]

تعتبر مدينة "مالفا" ثاني مدينة بعد كوالالمبور من حيث الأهمية السياحية حيث تتميز المدينة بقيمتها التاريخية والأثرية التي تعود إلى القرن الخامس عشر الميلادي ،كما تضم عدد كبير من الحضارات والمعالم التاريخية التي تجذب السياح،إذ تعد من أبرز المدن التاريخية في ماليزيا بالإضافة إلى الشواطئ الرملية التي تتميز بها من أشهرها شاطئ "تانجونجبيدار"الذي يكتظ بالسياح،كما تتوفر على عدد من المساجد الأثرية من أشهرها مسجد هولو وترا تكويره ،كما تتميز أيضا بوجود العديد من المدن الحديثة مثل: مدينة جورج تاون أحد أهم عوامل جذب السياحي،وأيضا مدينة شاه عالم عاصمة سلانجور والتي تشتهر بمسجد صلاح الدين عبد العزيز شاه الذي يتميز بقبته الزرقاء أعلى قبة في العالم،بالإضافة إلى العديد من الحدائق والبحيرات التي تتميز به المدينة.[2]

ومن أبرز المتاحف الماليزية : المتحف التاريخي الوطني والذي يقع في مدينة كوالالمبور حيث يضم العديد من القطع الأثرية والتي تعكس الحضارة القديمة للمنطقة والتي يعود تاريخ بعضها إلى 520 مليون سنة،والمتحف الإسلامي للفنون والذي يقع في نفس المدينة ويضم عددا من الصور للفن الإسلامي القديم ،كما تتميز ماليزيا،بمتحف ماي بنك للعملات والذي يحتوي على أنواع من العملات الماليزية المختلفة كالأوراق النقدية والعملات المعدنية و الرمزية.[3]

ثالثا : مؤشرات السياحة في ماليزيا :

السياحة في ماليزيا ذات طابع خاص،حيث تهتم الحكومة الماليزية بهذا القطاع اهتماما كبيرا وتسخر له كل الإمكانيات، و تنتشر الملاهي وخاصة الألعاب المائية انتشارا كبير في ماليزيا،وكذلك الفنادق من فئة الخمسة نجوم والتي تنتشر في جميع ولايات ماليزيا،وتتميز عن غيرها في قطاع السياحة بأنها بلد رخيص نسبيا إذا ما تمت مقارنته بالبلدان الأخرى ،ففي عام 2000 اتجه العرب إلى ماليزيا

---

(1) المدن السياحية في ماليزيا، **شركة المحيط للسياحة في آسيا**، تاريخ الإطلاع :[2016/03/26 على الساعة 21:00]. http://www.m.arabi.com/places.php?itemid=1

(2):أشرف الحسيني، السياحة في ماليزيا،**مدونة بيزات** ،تاريخ الإطلاع:[2016/03/26 على الساعة 21:10]. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%

(3) :ماليزيا، **المعرفة** تاريخ الإطلاع:[2016/03/26 على الساعة 21:42]. http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A

كمقصد سياحي حيث تستقبل ماليزيا سنويا ملايين السياح العرب من كل الدول العربية،كما قامت وزارة السياحة الماليزية بتحفيز الشركات العربية لإنشاء شركات سياحية في ماليزيا وساعدتهم بالتراخيص،حيث تم إنشاء أول موقع سياحي عن ماليزيا باللغة العربية هو دليل ماليزيا.[1]

تزامنا مع حملة "زوروا ماليزيا 2014" أشارت الإحصاءات الصادرة من وزارة السياحة الماليزية إلى أن عدد السياح الذين زاروا ماليزيا خلال الربع الأول من عام 2014 بلغت 7.09 ملايين سائح بزيادة بلغت 10 % مقارنة بنفس الفترة من عام 2013 والذي سجل فيها زيارة 6.45 مليون سائح،كما أشارت الإحصاءات بأن العدد الأكبر من السياح قدم من عشرة دول مختلفة وهي: سنغافورة وإندونيسيا والصين وتايلاند ،وبروناي والهند واستراليا واليابان والفلبين و بريطانيا.[2]

حيث سجلت صناعة السياحة بماليزيا نمو قياسيا في عدد السياح الوافدين بنسبة 15,9% من عام 2013،حيث صرح وزير السياحة والثقافة الماليزي أن هذا العدد يعكس ارتفاعا مقارنة بـ 5.562.538 سائح في نفس الفترة من العام الماضي وأفاد أن إجمالي الإيرادات لعام 2012 ارتفع بنسبة 16,7 % ما مجموعه 4,99 مليار رنجت ،مقارنة مع 12,84 مليار رنجت في عام 2011 وأضاف أن هناك عدة عوامل تساهم في هذا الارتفاع من ضمنها ارتفاع عدد رحلات الطيران مع بعض الأسواق،خصوصا أسواق بعيدة مثل : أوروبا .[3]

رابعا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة السياحية الماليزية في الجزائر :

تعتبر ماليزيا قبلة سياحية عالمية يتوافد إليها عدد كبير من السياح نظرا لاهتمامها الكبير بالقطاع السياحي وتسخيرها لكل الإمكانيات لخدمة وحتى تتمكن الجزائر من تفعيل التجربة السياحية الماليزية عليها أن تقوم بتطوير المنشآت السياحية كالفنادق من فئة خمسة نجوم كماليزيا والتي تنتشر فيها هذا التصنيف من الفنادق بجميع ولاياتها،كما أن على الجزائر أن تحدد إستراتيجية لإنجاز بعض المشاريع في القطاع الخاص بين الجزائريين والأجانب خاصة على مستوى التكوين والتسيير وحسن الاستغلال،تعتبر ماليزيا مقصد العديد من ملايين السياح العرب لأنها عمدت على تحفيز الشركات العربية على الاستثمار في ماليزيا وذلك من خلال تقديمها لتسهيلات والتراخيص لانشاء شركات سياحية في ماليزيا وهذا ما تحتاجه الجزائر حتى تصبح مقصد سياحي،فلا بد لها من استحداث مرافق محترمة ومستوى خدماتي راقي

---

(1) : **ماليزيا و يكيبيديا**،الموسوعة الحرة ، تاريخ الإطلاع: [2016/03/26 الساعة 20:03 .https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8

(2):السياح القادمين إلى ماليزيا في 2014،**مجلة**"**الأسواق**" تاريخ الإطلاع:[2016/03/26 على الساعة 23:07 .[http://www.aswaqpress.comfile//c:userspcbridge/picturesc2%ao%html

(3):السياح في ماليزيا، **مرشد الزائر العربي في ماليزيا** تاريخ الإطلاع:[2016/03/26 على الساعة 23:10 .[http://www.tours.malaysia.comvp/forumdisplay.php?30

بأثمان معقولة على غرار ماليزيا والتي تتميز عن غيرها في قطاع السياحة بأنها بلد رخيص نسبيا إذا ما تمت مقارنته بالبلدان الأخرى.

خامسا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة السياحية الماليزية في المغرب :

قامت ماليزيا بحملات ترويجية في المجال السياحي وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من السواح وقد لقيت تجاوبا من قبل عدة دول مختلفة كبريطانيا،الصين،أستراليا،اليابان....الخ وحتى تتمكن المغرب من تفعيل التجربة السياحية الماليزية عليها أن تقوم بحملات سياحية ترويجية للمغرب في الصالونات الدولية وتسويق منتوجها السياحي في السوق السياحية العالمية وعن طريق الإشهار حتى تستقطب أكبر عدد من الوافدين السياحيين الدوليين على غرار ماليزيا حتى تسجل صناعة السياحة بالمغرب نموا قياسيا في عدد السياح الوافدين،فهناك عدة عوامل تساهم في زيادة هذا العدد من بينها ارتفاع عدد الرحلات الطيران مع بعض الأسواق خاصة الأسواق البعيدة في الدول المختلفة.

المطلب الثالث : التجربة التونسية:

أولا : المقومات السياحية الطبيعية :

الموقع الجغرافي : تعتبر تونس من أصغر الأقطار بالمغرب العربي مساحة 163.610 كلم2 ،وتعد الأكثر تأثرا بالبحر المتوسط الذي يحيط بها من الشمال والشرق،حيث يعتبر الموقع الجغرافي لتونس نقطة جذب رئيسية للسياح،حيث تشكل بموقعها الزاوية الشمالية الشرقية لدول المغرب العربي،إضافة إلى موقعها الإستراتيجي على الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط،مما يجعلها نقطة اتصال مهمة بين أوربا والعالم العربي،وتتمتع تونس بمناخ معتدل متوسط في الشمال وعلى طول السواحل وشبه جاف داخل البلاد وفي الجنوب[1].

وتتنوع الطبيعة في تونس من خلال عدة مقومات : [2]

---

[1] : عبد القادر عوينان،**مرجع سابق**،ص106.

[2] : **التضاريس**:تتنوع التضاريس في تونس بين الجبال،الغابات،الشواطئ والصحراء،ويصل ارتفاع أعلى قمة في تونس إلى حوالي 1544 مترا،وتشمل تضاريسها مجموعة من السهول منها سهل بنزرت،الركبة،كما تتوفر على عدة سبخات،على غرار سبخة الكلبية،وسبخة سيدي الهاني.أما الجنوب التونسي فهو عبارة عن منطقة صحراوية تتميز بطبقاتها الرسوبية ،كثرة السهول والهضاب،كما تتميز بانخفاض ارتفاعها إلى حوالي 17 مترا تحت مستوى سطح البحر،وقد أدى تنوع الطبيعة في تونس بين الجبال و الصحراء،البحر السهول،إلى خلق لوحة طبيعية رائعة الجمال للمزيد من المعلومات اطلع: نبيل بوفليح،محمد تقرورت،**مرجع سابق**،ص10

ثانيا : المعالم السياحية في تونس :

تونس تضم العديد من الآثار كمتحف باردو الشهير الذي يقع بقصر يرجع بناؤه إلى عهد البايات خلال القرن التاسع عشر الذي يضم أكبر مجموعة من الفسيفساء الرومانية في العالم،إضافة إلى متحف ومسرح قرطاج ومتحف الفنون والعادات الشعبية المعروف بدار عبد الله بالمدينة العتيقة في قلب العاصمة،وهي مدينة تعد تحفة للأنصار بأسواقها ومعمارها الفريد أدرجتها منظمة اليونسكو ضمن التراث العالمي الإنساني.[1] كما تعد مدينة "القيروان" مكانا مناسبا للسياحة حيث تعد هذه المدينة مدينة تاريخية تحتوي على إحدى المساجد القديمة و المتميزة،إضافة إلى احتوائها على سور قديم فكل ذلك يزيد من عراقتها.أما منطقة الحمامات فهي إحدى المناطق السياحية الهامة والتي تدعى بمنطقة "نابل" حيث تتميز بالعديد من المرافق والخدمات السياحية كالفنادق والمطاعم المتميزة.

تعتبر مدينة "سوسة" إحدى المناطق السياحية المتميزة بالاستمرارية في تقديم الخدمات للسياح،حيث يطلق عليها اسم مدينة التي لا تنام وذلك لحيويتها ونشاطها السياحي المستمر،كما تشتهر هذه المنطقة بالنوادي والمدن الخاصة بالألعاب.[2]

ثالثا : المؤشرات السياحية بتونس :

اعتمدت الدولة التونسية سياسة المخططات التنموية انطلاقا من المخطط الأول (1962–1964) حيث كانت حصة السياحة ضمن هذا المخطط بارزة،وأظهرت الإحصائيات مدى صحة الاختيار لمنطقة الساحل لتكون بوابة البلاد التونسية للسياحة حيث حققت 143.000 إقامة سياحية وحجم مبيعات بلغ 1.094.000 مليون دينار بالنسبة لجهة الساحل،وقد كان هذا كافيا لإحداث منعرج حاسم في الاستثمارات السياحية في ربوع الساحل من قبل الخواص،وهو الرهان الذي عملت من أجله الدولة لإقناع الخواص بغية الاستثمار،وبذلك تحولت مساهمة الدولة في الاستثمارات السياحية من 90% سنة 1962 إلى 10% فقط سنة 1971،وفي المقابل ارتفعت مساهمة الخواص لتحتل مكانة الدولة سابقا،ومنذ ذلك الحين شهدت السياحة التونسية عامة والساحلية خاصة انفجارا حقيقيا من حيث عدد المؤسسات السياحية والإقامات

---

[1] : كهينة رشام،أسيا قاسيمي ،**التجربة التونسية في مجال السياحة: واقع أبعاد ورهانات**،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول:**السياحة في الجزائر :الواقع والآفاق**،المنظم من قبل المركز الجامعي العقيد أكلي محند ألحاج بالبويرة، ص ص 5–6.

[2] :سامر حياتي،أهم المناطق السياحية في تونس، **الموضوع** تاريخ الإطلاع:[2016/03/27 على الساعة 05:00.
http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D

السياحية وخاصة حجم العائدات،وأصبح المنتج الذي تختص به البلاد التونسية وهو السياحة الشاطئية ما جعل سلطة الإشراف تولي أهمية به في المخطط الرابع من خلال تهيئة مناطق سياحية.[1]

بعد بداية موسم 2001 تأثر النشاط السياحي بالأحداث الكارثية التي وقعت في نيويورك في الثلاثي الأخير حيث انخفضت بنسبة 12% بالنسبة للسنوات السابقة ولكنه أقل كارثة مقارنة بجهات أخرى حيث بلغ عدد السواح تقريبا 5.35 مليون سائح،وقبل هذه الأحداث شرع المسؤولين التونسيين في إطار المخطط العاشر للتخطيط الخماسي للتنمية (2001–2006) بإستراتيجية قوية لتنشيط قطاع السياحة والفندقية.وحققوا في 2010 قيمة 10 ملايين سائح في السنة،ومعظم السواح الوافدين إلى تونس فرنسيين وإيطاليين والذين بلغ عددهم تقريبا 30 سائح أقاموا في ("تبركة" TABARKA و"توزر"TOUZEUR) بالإضافة إلى السواح الألمانيين.[2]

وتستعمل السياحة حوالي 3% من طاقات النقل البري والاتصالات السلكية واللاسلكية،كما تمكن قطاع النقل الجوي من تحقيق نسبة نمو عالية بفضل السياحة،كما تقوم السياحة في تونس بدور فعال في قطاع التشغيل ذلك أنها توفر حوالي 80 ألف فرصة عمل مباشرة و 240 ألف فرصة عمل غير مباشرة،وبلغت عائدات صناعة السياحة خلال عام 2009 نحو 3.3 مليار دينار حيث استقبلت تونس 6.6 مليون سائح،مقابل سبعة ملايين سائح عام 2008 لأول مرة،كما سعت تونس خلال الخماسية (2009–2014) بلوغ 10 ملايين سائح والرفع من عائدات القطاع إلى 5 مليارات دينار وذلك لتحسين مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني.[3]

رابعا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة التونسية في الجزائر :

تعتبر تونس تجربة سياحية رائدة لما تحققه من استثمارات سياحية في ربوع الساحل من قبل الخواص وهذا ما عملت الدولة على تحقيقه من خلال إقناع الخواص بغية الاستثمار ومن خلال هذه الإستراتيجية احتل مكانة الدولة وبذلك شهدت تونس تطور في عدد المؤسسات السياحية وخاصة حجم العائدات،وحتى تتمكن الجزائر من تفعيل هذه التجربة عليها بتشجيع الشراكة والاستثمار في هذا القطاع ومنح الاعتمادات للقطاع الخاص لتنشيط السياحة وزيادة حجم العائدات السياحية،وحتى تستقطب الجزائر التجربة التونسية في المجال السياحي عليها أن تأخذ بعين الاعتبار أولوية السياحة الداخلية على السياحة الخارجية،وذلك تطبيقا لشعار اعرف بلدك ولا وهذا ما يؤكد أفضلية السياحة الداخلية على الخارجية.

---

[1]: عادل بوزيد،"التنمية المحلية من خلال تجربة الفعل المقاولي السياحي: الساحل التونسي مثالا"في:جمال بلبكاي(محررا)،**مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد04، 2014،ص ص13–14.

[2]:SOBH , SAMIR,OP.CIT.PP.49-50

[3]: كهينة رشام ،آسيا قاسيمي،**مرجع سابق**،ص16.

خامسا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة التونسية في المغرب :

تتوافر في تونس جميع مقومات الجذب السياحي فهناك وعي سياحي عال على المستوى الرسمي والشعبي حيث تختص تونس بالسياحة الشاطئية وتوليها اهتماما كبيرا وهذا ما يجعلها تجربة سياحية رائدة،كما توفر تونس جودة في الخدمات السياحية ووسائل التنشيط مما يخلق المتعة عند السياح وحتى تتمكن المغرب من تفعيل التجربة التونسية في المجال السياحي،عليها أن تقوم باستحداث وسائل التنشيط السياحي وترقية جودة الخدمات المرتبطة بالسياحة،حيث تتمتع تونس ببنية متطورة في مجال المواصلات والنقل جوا وبحرا بالإضافة إلى خدمات الاتصالات الحديثة التي تستوعب كل ما تنتجه تكنولوجيا الاتصال العصرية والتي توفر جودة الخدمات السياحية للسياح الوافدين إليها،وعلى المغرب أن تسعى إلى تطوير البنيات التحتية كالطرق ووسائل النقل والاتصال....الخ حتى تتمكن من مواكبة تونس ضمن هذا السياق.

سادسا : كيفية استقطاب وتفعيل التجربة المغربية في الجزائر :

تعد المغرب تجربة سياحية رائدة في قطاع السياحة وذلك لما تحققه من مداخيل عالية وتطورات عملاقة في جلب الاستثمارات الأجنبية ونظرا لتوفرها على هياكل ومنشآت سياحية متطورة كالفنادق والمركبات السياحية،واعتمادها على أسلوب الترويج السياحي لمنتوجها وذلك من خلال تكثيف العلاقات مع المتعاملين الأجانب وحتى تتمكن الجزائر من تفعيل التجربة السياحية المغربية عليها أن تعمل على ترقية المنتوج السياحي المحلي إلى المستوى الذي يمكنها من المنافسة في السوق الدولية،إضافة إلى تشجيع الشركات والاستثمار مع المتعاملين السياحيين الأجانب وذلك حتى تتحقق مداخل وإيرادات عالية في مجال السياحي،حيث نجحت المغرب في تحقيق الريادة في الجانب السياحي وذلك من خلال تكونيها للعاملين والمهنيين المعنيين بتسيير وتنظيم سياسة ترقية المنتج السياحي المغربي بالإضافة إلى توفرها على فن استقبال السياح فهي تعامل السائح مثل الملك،وهذا يندرج ضمن ثقافتها الراقية في السياحة وهذا ما يجب على الجزائر أن تعمل عليه من خلال تدريب العاملين في هذا القطاع السياحي ورفع مستواهم التأهيلي في مراكز وكليات متخصصة في مجال الفندقة والاهتمام أيضا باللغات العالمية بالنسبة للمرشدين السياحيين لتسهيل المعاملة مع السياح الوافدين إليها.

المبحث الثالث : الآفاق المستقبلية للسياسة السياحية في الجزائر والمغرب:

سيتم التطرق إلى أهم الإستراتيجيات السياحية الجديدة التي وضعتها كل من الجزائر والمغرب من أجل تنمية القطاع السياحي و ترقيته وذلك من خلال طرح آفاق السياحة بالجزائر في عام 2025 والتي تسعى إلى تحقيق القفزة في جعل السياحة ضمن أولوية وطنية للدولة ،وتحسين صورة الجزائر السياحية،وأيضا التعرف على آفاق السياحة في المغرب في عام 2020،والتي تهدف إلى تحقيق الاستدامة من خلال التنمية السياحية بالمغرب.

المطلب الأول: الإستراتيجية السياحية الجزائرية آفاق (2025):

أولا : تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية : تهدف الدولة من خلال هذا المخطط إلى إعطاء صورة للسياحة الجزائرية على فترات مختلفة،على المدى القصير 2009 والمدى المتوسط 2015 والمدى الطويل 2025 ،بالإضافة إلى تحديد أولويات إنجازه وتوضيح شروط تحقيقه،ويعبر المخطط التوجيهي للتهيئة الإقليمية عن إرادة الدولة في تحقيق الفعالية الاقتصادية والدعم الإيكولوجي على مستوى مناطق البلاد بالنسبة ل 20 سنة القادمة وكل هذا في إطار التنمية المستدامة،ويرمي هذا المخطط كذلك إلى إدماج الجزائر في فضاءاتها الطبيعية للانتماء والتطور،بالإضافة إلى أنه يضمن الانفتاح الاقتصادي،وبالتالي ترقية الهوية الوطنية في كامل تنوعها.[1] وتسعى الإستراتيجية السياحية الجديدة من خلال هذا المخطط إلى تحقيق ثلاث نقاط مهمة :

1. تحسين التوازنات الاقتصادية الكلية : التشغيل الميزان التجاري والمالي والاستثمار.
2. توسيع الآثار المترتبة عن هذا القطاع إلى القطاعات الأخرى : الفلاحة الصناعة النقل،الخدمات،التشغيل...الخ.
3. المساهمة في المبادلات والانفتاح على الصعيد الوطني والدولي،كما تهدف هذه السياسة إلى إعادة تنظيم هياكل الإدارة والمصالح المشرفة على التنظيم السياحي،بصورة تسمح لها بالتكفل الناجح بمهامها في إطار إستراتيجية وطنية تعتمد على إشراك جميع الفاعلين في المجال.[2]

---

[1] : أحمد درباشي، عبد القادر عوينان، **مرجع سابق**،ص235.

[2] : مريم بلخير،**استخدام نظم المعلومات الجغرافية لنقل وتوطين السياحة**،ورقة بحثية مقدمة في **المؤتمر الوطني الرابع للمعلومات الصناعية والشبكات المنظم بالجزائر**،ص-ص7-8 متوفر على الرابط :
https://yasminayy.wordpress.com/2012/03/26

وتهدف أيضا إلى السهر على سير توجهات المخطط الوطني للتهيئة السياحية ومتابعته تطبيقها خلال جميع المراحل ،بالإضافة إلى تحديث المخطط التوجيهي كل خمس سنوات ومتابعة مدى تلاؤمته مع قدرات البلاد والسوق الدولية،وتحديد الأهداف لكل متعامل في الأقطاب السياحية المقترحة.[1]

ثانيا : أهداف مخطط التهيئة السياحية لأفق 2025: تتمثل أهداف مخطط التهيئة السياحية لأفق 2025 في تحديد وسائل وضعه حيز التنفيذ و شروط قابلية تجسيده،كذلك تقويم الثروة الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد ووضعها في خدمة السياحة الجزائرية من أجل رفعها إلى صف الوجهات السامية في المنطقة الأوروبية المتوسطية كما يهدف هذا المخطط إلى ضمان في إطار التنمية المستدامة توازن الإنصاف الاجتماعي و الفعالية الاقتصادية وحماية البيئة.[2]ويمكن توضيح هذه الأهداف ضمن الشكل الآتي :[3]

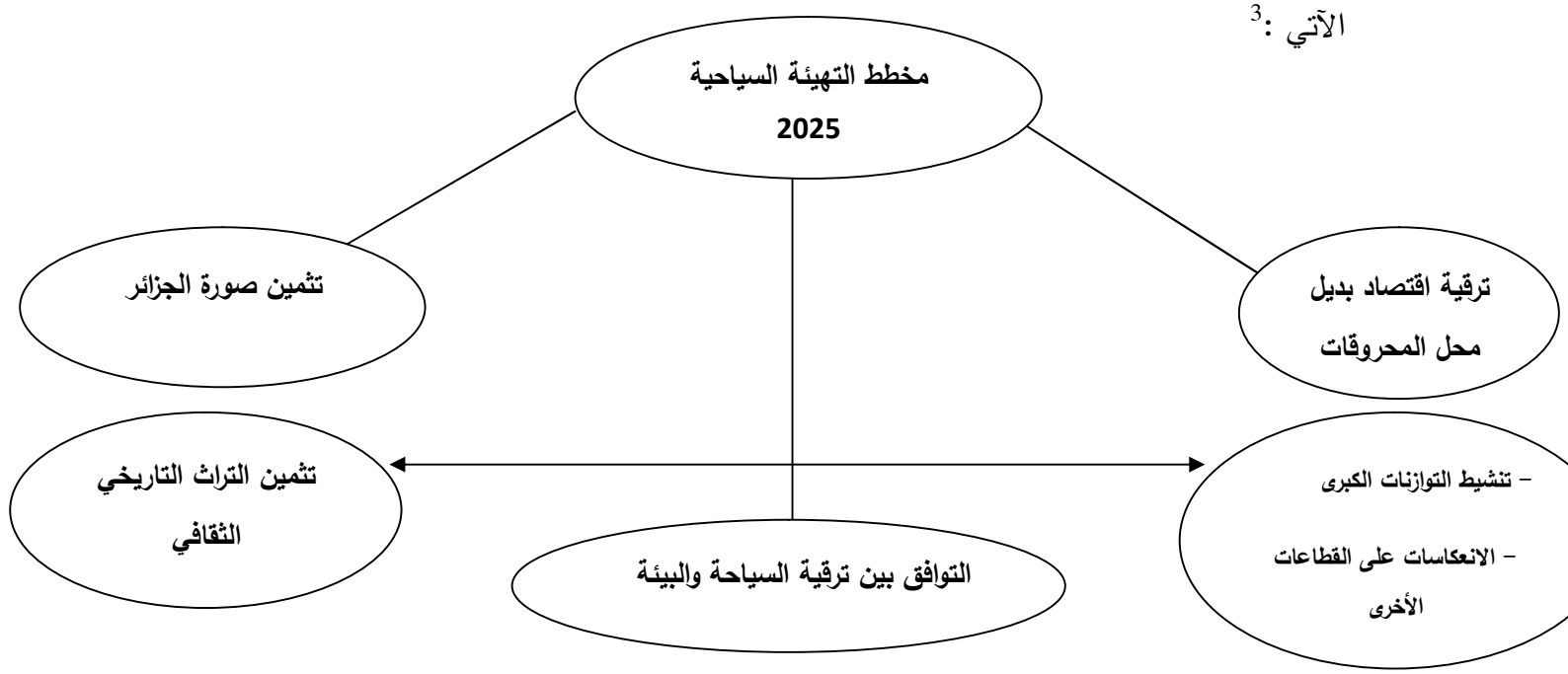

(1) : **المرجع نفسه**،ص 8

(2) : **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار** http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme

تاريخ الإطلاع:[2016/03/27 على الساعة 21:21

(3) : من إعداد الباحثة

الأهداف المادية للمرحلة : 2008–2015:يمكن تلخيص الأهداف المادية للمرحلة 2008–2015 في الجدول18

جدول رقم (18) : خطة الأعمال السياحية لأفاق 2015 [1]

السنة	2007	2015
عدد السواح	1,7 مليون	2,5 مليون
عدد الأسرة	84,869 يعاد تأهيلها	7500 سرير فخم
المساهمة في الناتج المحلي الخام	% 1,7	%3
إيرادات (مليون دولار)	250	1500 إلى 2000
مناصب الشغل مباشرة	200.000	400.000
وغير مباشرة		
تكوين مقاعد بيداغوجية	51200	91600

يلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن مستوى التطور الخاص بعدد السواح المتوقع مع نهاية الفترة كان في حدود 1,47 ضعف ما هو محقق سنة 2007،أما عدد الأسرة فإن مستوى التطور المستهدف حدد ب 1,8 ضعف ما هو محدد حاليا،أما مساهمة القطاع في الناتج المحلي الخام فكانت بمعدل تطور قدر ب 1,3 مرة مع نهاية الفترة 2015،في حين قدرت الزيادة في الإيرادات السياحية بما يقارب 7إلى 9 مرات أضعاف مقارنة 2007،وقد قدرت الزيادة في عدد المناصب التي يوفرها قطاع السياحة في حدود الضعف مقارنة بما هو موجود سنة 2007،كما وضعت الخطة تصور لتطوير اليد العاملة المؤهلة في نهاية الفترة لتبلغ المناصب البيداغوجية المتاحة 142.800 مقعدا بيداغوجيا.[2]

ثالثا : مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر : تشكل المخططات الخمس الطريق لإنعاش سريع ومستدام للسياحة مدعومة بعودة الجزائر للساحة الدولية وتتمثل هذه المخططات في :

1. **مخطط وجهة الجزائر** : تعاني الجزائر اليوم فيما يتعلق بصورتها من بعض الذهنيات السلبية من فوضى وانعدام الأمن والانغلاق،بالإضافة إلى غياب الصورة والاستثمارات السياحية،لذلك يجب عليها الاعتماد على مميزاتها القوية من مناخ معتدل ومتنوع ومواقع جذابة وتنوعها الثقافي

[1] : عبد القادر لحسين،"إستراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025:الآليات والبرامج"،**مجلة أداء المؤسسات الجزائرية**،العدد2، 2012،ص180.

[2]: **المرجع نفسه**، ص 181.

وسهولة الوصول إليها،بغية تقويم صورتها حتى تتمكن من تثبيتها كوجهة سياحية كاملة[1] عبر وضع إستراتيجيات ترقية واتصال لخلق وجهة سياحية تنافسية تكون أبرز ملامحها الأصالة الابتكار والنوعية،وبعبارة أخرى الأمر يتعلق بإعادة الاعتبار للتنافسية السياحية للجزائر بفضل إستراتيجية التسويق السياحي لإعطاء رؤية لختم الجزائر،ومن أجل ذلك يجب ابتكار علامة منتج و تسجيله كمنتوج جزائري سياحي مزود بشعار يشكل قاعدة عمل لمخطط التسويق.[2]

2. **أقطاب الامتياز السياحية** : لقد أعطى المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أهمية كبيرة للأقطاب الامتياز السياحية،لأجل النهوض بالسياحة الجزائرية،وخطط سبعة أقطاب امتياز موزعة عبر كامل التراب الوطني.

أ. **أقطاب الامتياز السياحية للشمال** :يوجد ثلاث أقطاب خصصها المخطط التوجيهي للسياحة الجزائرية للناحية الشمالية للبلاد ومنها : القطب السياحي للامتياز شمال شرق: يتربع هذا القطب على ستة ولايات هي سكيكدة، قالمة عنابة،الطارف،سوق أهراس و تبسة.

القطب السياحي للامتياز شمال وسط : يتكون هذا القطب من عشرة ولايات وهي:الجزائر العاصمة تيبازة،البليدة،بومرداس،الشلف،عين الدفلى، المدية،البويرة،تيزي وزو وبجاية.

القطب السياحي للامتياز شمال غرب : ويتربع على سبع ولايات للناحية الغربية للبلاد وهي : وهران، عين تموشنت،تلمسان، مستغانم ،معسكر،سيدي بلعباس وغليزان.[3]

ب. **الأقطاب السياحية للجنوب** : يوجد بالناحية الجنوبية لبلاد قطبيين سياحيين هما القطب السياحي للامتياز جنوب شرق الواحات، و القطب السياحي للامتياز جنوب غرب.القطب السياحي للامتياز جنوب شرق : "الواحات" ويحتضن ثلاث ولايات هي بسكرة ، الوادي ، و غرداية.القطب السياحي للامتياز جنوب غرب : يضم ولايتي أدرار وبشار.

ج. **الأقطاب السياحية للجنوب الكبير** : ويضم قطبين سياحيين للامتياز وهما القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير –طاسيلي ناجر والقطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير –الأهقار.القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير –طاسيلي ناجر يضم القطب ولاية إليزي.القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير– الأهقار : يضم هذا القطب ولاية تمنراست.[4]

---

[1] : يحي سعيدي،سليم العمراوي، **مرجع سابق**، ص107.

[2]: **المرجع نفسه**، ص 108

[3]: أحمد درباشي،عبد القادر عوينان،**مرجع سابق**،ص ص 238–239.

[4]: عبد القادر عوينان، **مرجع سابق**،ص ص 327–330.

3. **مخطط النوعية السياحية :** لقد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة إنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يسعى إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني،فهو يرتكز على التكوين والتعليم،كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطور المنتوج السياحي في العالم،وقصد الاستجابة للهدف المادي والنقدي في مخطط الأعمال 2025،أصبح تكوين العنصر البشري أمر ضروريا،وعلى هذا الأساس حدد المخطط ثلاثة أهداف إستراتيجية للتكوين،قصد تحفيز الجزائر سياحيا في آفاق 2025 :

- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية،وتأهيل المؤطرين البيداغوجية بمدارس السياحة .
- إعداد مقاييس الامتياز للتربية والتكوين السياحي.
- الابتكار واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية.[1]

4. **مخطط الشراكة العمومية – الخاصة :**

يمكن الحديث عن شراكة عمومية خاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة الأكثر فعالية للطلب الجماعي عن طريق تقسيم الموارد الأخطار و الأرباح،فالدولة تلعب دورا ضروريا في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة،ووضع المنشآت كالمطارات والطرق في خدمة السياحة،كما تسهر على الحفاظ على النظام العام والأمن،أما القطاع الخاص فهو يضمن أساسيات الاستثمار والاستغلال السياحي ويثمن ويسوق الأملاك والخدمات التي تضعها الدولة تحت التصرف،إن هدف الدولة من خلال هذا المخطط إشراك جميع الفاعلين العاملين في شبكة الإنتاج والتوزيع للمنتج السياحي في مواجهة المنافسة الأجنبية وتحقيق منتج سياحي نوعي.[2]

أهداف مخطط الشراكة : تندرج السياحة ضمن المقاربة التواصلية بين القطاعات والشراكة العمومية الخاصة،التي توصل الشبكة السياحية من طرف ومن أجل تحقيق ذلك لا بد من جعل بوابات الدخول إلى التراب الوطني أكثر جاذبية (منح الجاذبية) ، السفارات،القنصليات،الموانئ .

- تحسين الخدمات القاعدية في المواقع السياحية.
- تسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقوى السياحية للامتياز.
- تحفيز جميع الشركاء العموميين والخواص من أجل تنمية القطاع السياحي،نظرا لما تتطلبه التنمية السياحية من تنسيق بين الكثير من القطاعات الاقتصادية.[3]

5. **مخطط تمويل السياحة :**أخذ بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة،كونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى،فإن المخطط

---

[1]: عبد القادر لحسين،**مرجع سابق**،ص 182.

[2]: يحي سعيدي ، سليم العمراوي،**مرجع سابق**،ص 109.

[3]: عبد القادر عوينان، **مرجع سابق**،ص 346.

التوجيهي لتهيئة السياحة جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة،أما عن محتوى مخطط تمويل السياحة فالأمر يتعلق بـ:

– مرافقة المستثمرين المرقين وأصحاب المشاريع بالمساعدة في اتخاذ القرار في تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد الاستغلال.

– تخفيف إجراءات منح القروض البنكية.

– الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع،من خلال: نظام مرافقة مالي،مساعدات للتكوين،تشجيع شامل للنوعية،إنشاء أداة جديدة لتمويل الاستثمارات السياحية مثل: إنشاء بنك الاستثمار السياحي.[1]

المطلب الثاني : الإستراتيجية السياحية المغربية آفاق (2020) :

أولا : رؤية "2020" للسياحة بالمغرب : بفضل الديناميكية التي أحدثتها إستراتيجية التنمية السياحية رؤية "2010" تمكن قطاع السياحة في المغرب من مواجهة تحديات كبرى جعلته يتموقع كأساس لاقتصاد البلاد، ومع هذا فإن الوعي متزايد بالبيئة التنافسية التي تطبع القطاع السياحي،خصوصا على مستوى الحوض المتوسطي،حيث تضاعف الوجهات السياحية مجهوداتها الاستثمارية والتسويقية المرتكزة على مكون الاستدامة،لذلك وجب إدراج "الاستدامة" ضمن كافة الخدمات المقدمة للزبناء على امتداد سلسلة القيمة السياحية،حيث تتوخى رؤية 2020 تعزيز و تسريع ديناميكية النمو التي انطلقت مع رؤية 2010 وذلك برفع تحديات تتمثل في :

– الرقي بالمغرب في أفق 2020 ليصبح ضمن الوجهات السياحية العشرين الأولى على المستوى العالمي.

– فرض المغرب كوجهة مرجعية في مجال التنمية المستدامة،ومضاعفة حجم القطاع.[2]

– انطلاقا من سنة 2012 تم الشروع في تنفيذ أولى مشاريع المخطط السياحي رؤية "2020" من أجل تأطير المسار المستقبلي للقطاع السياحي بالمغرب،هذه الرؤية التي تجسد الرغبة المغربية في جعل السياحة من الأقطاب الكبرى المنمية للاقتصاد الوطني،حيث أن هذه الرؤية والتي قامت على خطوات

---

[1]: عبد القادر لحسين،**مرجع سابق**،ص ص 182–183.

[2] : http://www.tourisme.gov.ma/artourisme-durable

كبرى،ترجمت إلى الرغبة في وضع ستة مشاريع كبرى مدعمة من طرف الدولة والجهات والقطاع الخاص ويتعلق الأمر بـ :[1]

- المخطط الأزرق 2020 الذي يتمحور حول عرض الشواطئ

- البيئة /التنمية المستدامة و يهدف إلى تعزيز الموارد الطبيعية والقروية مع الحفاظ عليها.

- التراث والموروث التاريخي الذي يهدف إلى تعزيز الهوية الثقافية للمغرب.

- مواقع تجارية صغيرة ذات قيمة مضافة عالية ذات صلة بسياحة الأعمال و الرفاه والصحة.

- برنامج السياحة الداخلية "بلادي" الذي من شأنه أن يساعد على تلبية تطلعات المغاربة من خلال تقديم منتوج مناسب،كما تتضمن أيضا رؤية "2020" برنامجا وطنيا للابتكار والتنافسية يتمحور حول دعم محدد للمقاولات السياحية الصغرى والمتوسطة.[2]

ثانيا : أهداف رؤية "2020" للسياحة بالمغرب : تتمثل أهداف رؤية 2020 فيما يلي :

- جعل المغرب قوة سياحية تنافسية في السوق العالمي.

- تحسين البنيات التحتية وإخراجها في رونق دولي.

- مضاعفة حجم القطاع السياحي عبر تهيئة 20 ألف سرير فندقي عوض 17 ألف سرير،ومضاعفة عدد السياح حوالي 20 مليون سائح في سنة 2020،بالإضافة إلى مضاعفة الرحلات المحلية ثلاث مرات.

- تحقيق 170 ألف منصب شغل ما بين 2011 – 2020.

- تشغيل مليون مغربي في سنة 2020.

- مضاعفة المداخيل من 46,5 مليار درهم في سنة 2009 إلى 140 مليار درهم في سنة 2020.

- رفع العائدات من 60 مليار درهم إلى 140 مليار درهم.

---

[1]: إبراهيم مدود،"السياسة السياحية بالمغرب في أفق 2020"،**مجلة جغرافيا المغرب**،2014،ص13،متوفر على الرابط https://drive.google.com/file/d/0B2sils95UloxeFlHOVhkWTIydW8/view?pref=2&pli=1

[2] : http://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Strat%C3%A9gies/Strat%C3%A9gie-du-secteur-du-tourisme--la-Vision-2020.aspx?m

– تحقيق 1000 مليار درهم في متم عمر الرؤية ل 2020 م.[1]

ثالثا : المحاور الرئيسية لرؤية "2020" :

1. **سياسة التهيئة الترابية للعرض السياحي :** تركز هذه الإستراتيجية على ثمان مناطق تمثل الجاذبية والتناسق السياحي وستستفيد كل وجهة من تموضع خاص بها و رؤية محددة تسمح لها بتطوير تجربة فريدة،وهناك منطقتان تفرض وجودهما مواجهات للمغرب في مجال التنمية المستدامة وهما : منطقة الجنوب الأطلسي الكبير ومنطقة الأطلس والوديان.
2. **بيئة جديدة للحكامة :**تسعى رؤية 2020 إلى خلق هيئات من شأنها أن تهتم بجوانب العمل السياحي الجهوي سواء على مستوى التخطيط والتتبع العملي والتشاور مع الفاعلين أو على مستوى دعم المبادرات المحلية،حيث أنه على الصعيد الوطني سيتم خلق هيئة العليا للسياحة (HAT) من أجل السهر على التنفيذ الجيد للإستراتيجية وتتبعها وتقييمها وكذا ضمان التنسيق والفصل في النزاعات،أما على الصعيد المحلي فسيتم إنشاء وكالات التنمية السياحية (ADT) في كل المناطق السياحية،وستناط بها مهمة تطوير جاذبية و تنافسية السياحة بالمنطقة،وتوفير التوجيه للمهنيين المحلين وللمستثمرين .[2]
3. **مقاربة متكاملة تضع الاستدامة في قلب إستراتيجية التنمية السياحية :**

وترتكز رؤية 2020 على آلية إستراتيجية للمصاحبة من أجل بلوغ مستوى جديد من التنمية السياحية وذلك من خلال دمجها للاستدامة في جميع حلقات سلسلة القيم السياحية وفي جميع مراحل دورة حياة المنتوج السياحي.

1. **المرحلة التمهيدية :** يتمحور تتبع السياحة المستدامة حول مجموعة من المؤشرات تأخذ بعين الاعتبار تأثير التنمية السياحية على البيئة وأثرها السوسيو اقتصادي وكذا تصور السياح للاستدامة خلال تجربتهم السياحية.
2. **الجانب التنظيمي :** من المقرر دمج المعايير المرتبطة بالاستدامة في المناهج السياحية خاصة فيما يتعلق بنظام التصنيف الفندقي،وكذا تعزيز متطلبات الاستدامة على مستوى دفتر تحملات الاستثمارات السياحية التعاقدية مع الدولة.[3]
3. **ديناميكية الاستثمار :** لتسهيل الحصول على الموارد المالية أنشأت الدولة الصندوق المغربي للتنمية السياحية (FMDT) سيساعد هذا الصندوق في بناء ثقة المستثمرين،وإعطاء دفعة قوية

---

[1]:إبراهيم مدود ، **مرجع سابق**،ص ص 17–18.

[2] : http://www.tourisme.gov.ma/artourisme-durable

[3] : http://www.tourisme.gov.ma/artourisme-durable

للمشروعات الكبرى التي تندرج في إطار رؤية 2020،وموازيا لذلك وضع تحفيزات لدعم الاستثمار والسياحة حيث سيتم توجيهها نحو المناطق الأقل نموا وكذا نحو فرص جديدة للتنمية.

وفيما يتعلق بالنقل سيضع المكتب الوطني المغربي للسياحة (ONMT) ووكالات التنمية السياحية (ADT) إستراتيجيات محددة لدعم الخدمات الجوية وزيادة جاذبية المناطق السياحية،بالإضافة إلى ذلك سيتم إنشاء مراكز للتميز في تكوين في كل منطقة لضمان ملائمة التكوين مع متطلبات سوق العمل.

وبما أن الاستدامة تعتبر مسؤولية الجميع،فستعتمد رؤية 2020على إستراتيجية تسويقية و ترويجية ملائمة تشمل جميع الأدوات التحسسية بهدف استعمالها في ربوع المملكة وفي مختلف الدول الموردة للسياحة سواء تعلق الأمر بالمهنيين أو السياح.[1]

[1]:تقوم رؤية 2020 على الاستمرار في جعل السياحة أحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالمغرب،حيث يتمثل طموحها في أن تكون البلاد من بين أكبر 20 وجهة عالمية بحلول عام 2020،وفرض نفسها كمرجع في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط للمزيد من التفاصيل اطلع على :
http://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Strat%C3%A9gies/Strat%C3%A9gie-du-secteur-du-tourisme--la-Vision-2020.aspx?m

خلاصة واستنتاجات :

استعرض هذا الفصل المقارنة بين السياسة العامة في الجزائر والمغرب على مستويات مختلفة،وذلك لتسليط الضوء على مجالات التوافق والتفارق بين السياستين،بالإضافة إلى مقارنة كل من المخططات والبرامج السياحية التي أدرجتها الدولتين ضمن سياستهما السياحية،فحسب المؤشرات السياحية فان المغرب أولت أهمية بالقطاع السياحي مقارنة بالجزائر ،لذلك شهد تطورا ملحوظا ونمو مطردا منذ الاستقلال وذلك بفضل جهوده المستمرة والهادفة لتنمية السياحة وحقق إيرادات عالية على مستوى القطاع السياحي.

كما تضمن هذا الفصل طرح لأهم إستراتيجيات التجارب الرائدة في السياحة وذلك من خلال تسليط الضوء على كل من التجارب التركية والماليزية،والتونسية،فهي تجارب حققت نجاحا على المستوى العالمي في مجال السياحة،حيث تقتدي كل من الجزائر والمغرب بهاته التجارب والتي تعد رائدة في قطاع السياحة،وهذا يرجع إلى ما حققته من أرقام قياسية في صناعة السياحة.

وقد استخلص الفصل بالإستراتيجيات السياحية الجديدة التي وضعتها كل من الجزائر والمغرب والمتمثلة في المخططات والبرامج التي سطرت من أجل تنمية وإنعاش القطاع السياحي واستدامة،والتي طرحت آفاق السياحة في الجزائر في عام (2025)،ورؤية السياحة بالنسبة للمغرب في عام (2020).

حيث تسعى السياسة السياحية الجديدة في الجزائر عام 2025 إلى تحقيق قفزة في جعل قطاع السياحة ضمن الأولويات الوطنية للدولة وتعبر عن إرادة الدولة في تحقيق الفعالية الاقتصادية والتطور في المجال السياحي الذي يهدف بدوره إلى الانفتاح الاقتصادي وكل هذا يندرج في إطار التنمية المستدامة،أما السياسة السياحية الجديدة في المغرب والمدرجة ضمن رؤية (2020) والتي تسعى من خلال برنامجها السياحي في جعل المغرب قوة سياحية تنافسية في السوق العالمي إضافة إلى ذلك فرض المغرب كوجهة مرجعية في مجال التنمية المستدامة،كذلك تجسيد للرغبة المغربية في جعل السياحة من الأقطاب الكبرى المنمية للاقتصاد الوطني حيث يبرز ذلك من خلال السهر على التنفيذ الجيد للإستراتيجيات السياحية الجديدة سواء في الجزائر والمغرب وتتبعها حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة ضمن هذه السياسات السياحية .

خاتمة

1. خلاصة واستنتاجات :

لقد شهدت السياحة نمو متواصلا على مدى العقود الأخيرة سواء من حيث المداخيل أو عدد السياح، كما لها منافع كبيرة على البلدان المستضيفة للسياح من خلال الآثار الاقتصادية والاجتماعية او البيئية التي طالت كل بقعة في العالم وتعد السياحة واحدة من أهم القطات الاقتصادية الموفرة للدخل في اقتصاديات العديد من الدول، حيث انها تمثل احد أهم مكونات الصادرات الخدمة ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعـــات، وتعتبر من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي وزيادة الإيرادات من النقد الأجنبي إضافة الى حل مشكلة، البطالة، كونها من اكبر القطاعات الاقتصادية التي تتيح فرصا هامة للتشغيل . بما ان للظاهرة السياحية عدة خصائص تتعدد أبعادها ومكوناتها حيث تشمل البعد الاقتصادي والبشري والمالي والثقافي، مما يستلزم صياغة سياسية سياحية في إطار التعاون والتنسيق مع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للدولة فهذه القطاعات تساهم بشكل كبير في عملية التنمية السياحية التي تستهدفها أية سياسة سياحية، كونها تشكل جزءا هاما من العرض السياحي وبدورها تستفيد هذه القطاعات من ديناميكية النشاط السياحي .

وسلطت هذه الدراسة الضوء على واقع السياسة السياحية في الجزائر وواقعها في المغرب وعلى أهم التطورات التي طرأت على القطاع خلال الدراسة التي شملت الدولتين وقد أوضحت هذه الدراسة مدى مساهمة المقومات السياحية في تنمية قطاع السياحة لاسيما المقومات الطبيعة والحضارية التي تتوفر عليها الجزائر والمغرب اذا ما استغلت بكيفية جيدة، حيث تفطنت المغرب الى أهمية هذه المقومات وانعكاساتها الايجابية على تنمية القطاع السياحي واستغلت الكم الهائل والمتنوع من إمكانياتها السياحية المتاحة لتطوير منتوجها السياحي وتنويعه بما يتماشى ومتطلبات السوق السياحية، واستطاعت ان تفرض نفسها في المنطقة العربية في سوق السياحية العالمية، بينما الجزائر بالرغم من تعدد وتنوع مقوماتها السياحية سواء الطبيعة او الحضارية إلا انها محل عدم اهتمام وإهمال والذي يعود أساس الى إهمال القطاع السياحي في مختلف برامج التنمية حيث ظل القطاع مهمشا لسنوات طويلة مما انعكس على مستوى القدرات التنافسية للقطاع السياحي .وبعد إجراء المقارنة بين السياستين السياحيتين في الجزائر والمغرب تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:

-أن المغرب أولى أهمية للقطاع السياسي ضمن مخططاته التنموية حيث قلص من دور الدولة في الاستثمارات السياحية، وفسح المجال أمام القطاع الخاص، أما في الجزائر عرفت المشاريع خلال المخططات التنموية ضعفا وعجزا وهذا يرجع الى ضعف قدرات الانجاز والمشاكل الإدارية التي تواجه القطاع السياحي.

– يعاني القطاع السياحي في الجزائر من نقص في عدد الفنادق المصنفة،ويبقى بعيد كل البعد على ما حققه المغرب في هذا السياق وهذا ما يؤكد تطور الطاقة الفندقية في المغرب مقارنة بالجزائر .

– عدم قدرة المنتوج السياحي في الجزائر على المنافسة في سوق السياحية الدولة حيث ان عدد الاقامات السياحية لغير المقيمين ضئيل جدا مقارنة بالمغرب.

– أما على مستوى السياحة الدولية الوافدة فقد سجلت المغرب تطورا ملحوظا مقارنة بالجزائر وهذا ما يدل على اهتمام السلطات في المغرب بجلب السياح خاصة ان يمثل مصدرا هاما لجلب العملة الأجنبية مقارنة بالجزائر والتي لاتولي أهمية بجلب السواح.

– ان مساهمة قطاع السياحة في الجزائر يعد ضئيلا جدا بما تم تحقيقه في المغرب وهذا مايدل على ضعف مساهمة القطاع السياحي في حل مشكلة البطالة واحداث مناصب الشغل في الجزائر، ومرد ذلك قلة الاستثمار السياحي الوطني والأجنبي، أما في المغرب فيعتبر القطاع السياحي من اكبر القطاعات الاقتصادية التي تتيح فرصا هامة للتشغيل، إضافة الى اهتمام الحكومة في المغرب على عامل التكوين والتأهيل الذي يمثل شرطا أساسيا لترقية الخدمات السياحية مقارنة بالجزائر والتي تعاني من عدم الاهتمام الحكومي بالقطاع السياحي، إضافة الى نقص مراكز التكوين والتأهيل مما أدى الى افتقار القطاع الى عمالة متخصصة في هذا المجال .

2. حوصلة :

– ان ضعف القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني يعود أساسا الى اهماله في مختلف برامج التنمية الاقتصادية، واعتباره قطاع غير مهم مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد بدلا عن ذلك الاعتماد الكلي للجزائر على قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة، إضافة الى الإيديولوجية الاشتراكية والتي سادت البلاد مدة تزيد عن عقدين من الزمن في الحاق أضرار بليغة بالقطاع السياحي، وقد ساهم في تعميق أزمة القطاع السياحي عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عاشته الجزائر منذ أوائل العقد الأخير من القرن الماضي، وافرز ذلك تدني في طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية وضآلة حصتها من السياح الأجانب مما انعكس على حجم الإيرادات المسجلة على مستوى القطاع السياحي بها .

–وقد اتسم الوضع في المغرب بالاختلاف حيث اعتبر القطاع فيها قطبا من أقطاب النمو، له دور القيادي في اقتصادها ذلك ان المغرب تعتمد على السياحة كبديل للمحروقات، وتولي الدولة أهمية للقطاع السياحي ضمن سياستها التنموية منذ استقلالها الى غاية اليوم .

-اعتماد الجزائر على القطاع العام في الهياكل السياحية ذات التكاليف الباهضة وإهمالها لدور القطاع الخاص، مما ساهم في تراجعها بل وتدهور قطاعها السياحي بصورة عامة وحرمانه من الاستثمار الخاص، الوطني والأجنبي ، وفي حين ان دور القطاع الخاص كان بارزا في المغرب حيث حققت خطوات عملاقة في جلب الاستثمارات الأجنبية والاستحواذ على قدر معتبر من الاستثمارات السياحية لتمثل بذلك الصدارة في منطقة المغرب العربي .

-غياب سياسة تسويقه للمنتوج السياحي في الجزائر، إذ لا يحظى هذا الأخير باي اهتمام في وسائل الإعلام والاتصال ، مما جعل هذا المنتوج غير قادر على منافسة في سوق السياحة الدولية ، وبمعنى أخر ان الجزائر لم تتمكن من استغلال كافة مقوماتها السياحية المتعددة والمتنوعة ، وفي المقابل فقد أدركت المغرب أهمية المنتوج السياحي اذ اعتمدت أسلوب الترويج السياحي وتكثيف علاقاتها مع المتعاملين السياحين الأجانب وذلك للتعرف على مختلف المنتوجات السياحية وتطوير منتوجها السياحي .

3. تقييم مدى صحة الفرضيات :

وبناء على ماتقدم فان المغرب تعد تجربة سياحية رائدة في قطاع السياحة مقارنة بالجزائر وهذا يرجع الى اهتمام الدولة بالسياحة في المغرب و اهمالها في الجزائر وبذلك قد تم التحقق من صحة الفرضية المركزية.

لم تتمكن السياسة السياحية في الجزائر من تحقيق أهدافها المسطرة وذلك نظرا لعدم مراعاة متطلبات القطاع السياحي بالجزائر،إضافة إلى الظروف الأمنية الصعبة التي عرفتها البلاد،أما السياسة السياحية في المغرب فقد تميزت ببرامج ومخططات تنموية ناجحة في مجال البنية التحتية،مما مكنها من تحقيق إيرادات معتبرة في القطاع السياحي.

وقد تمكن من رسم سياسة سياحية جديدة في الجزائر تم تثمينها ضمن آفاق السياحة (2025) كما عملت المغرب على رسم سياسة سياحية جديدة ثمنت ضمن رؤية السياحة في (2020) وعلى ذلك فقد تم تحقيق من صحة الفرضيات الفرعية.

4. توصيات وآفاق الدراسة :

وفيما يتعلق بواقع القطاع السياحي بالجزائر والذي لا زال متأخرا في هذا النشاط الاقتصادي الهام والذي يعتبر كمورد حيوي للمداخيل بالمقارنة مع المغرب والتي حققت تقدما ملحوظا فيه، فضمن هذا الإطار لابد من إدراج بعض التوصيات للارتقاء بواقع السياحة في الجزائر في ظل الأوضاع والمشاكل التي يعاني منها القطاع :

– الاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر، والاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في مجال السياحة كتركيا وماليزيا وذلك لما تحققه من إيرادات سياحية عالية على المستوى العالمي

–ترقية المنتوج السياحي المحلي الى المستوى الذي يجعله قادرا على المنافسة في السوق الدولية، مما يساعد على ان تكون الجزائر وجهة سياحية في المنطقة العربية مستقبلا وبين جيرانها في المغرب العربي

–تحسين جودة وكفاءة البني الأساسية والخدمات المتعلقة بالسياحية مثل : الفنادق والطرق والمرافق العامة ووسائل النقل والمواصلات من اجل تقديم خدمات سياحية على المستوى العالمي، كما تشمل تلك الخدمات إجراءات الهجرة والخدمات الامنية، وينبغي ضمن هذا السياق سن القوانين واللوائح الرامية الى مراقبة جودة الخدمات المقدمة للسياح .

– تشجيع الشراكة والاستثمار في هذا القطاع خاصة انها تعتبر مصدرا هاما لتمويل الاقتصاد بدل الاعتماد الكامل على الاستثمار في قطاع المحروقات .

– نشر الثقافة السياحية بين أفراد المجتمع وذلك لتشجيع السياحية الداخلية .

– توفير الظروف الامنية للسياح، وحمايتهم من مختلف أشكال الاعتداءات التي قد يتعرضون إليها وسوء المعاملة والتي تؤثر سلبا على التوافد الأجنبي على البلاد، ماينجم عن ذلك من اثار سلبية ليس فقط على القطاع السياحي فحسب وإنما على سمعة الجزائر .

– ضرورة التنسيق بين مختلف الأجهزة المسؤولة عن السياحة سواء بشكل مباشر وغير مباشر، لان تطوير النشاط السياحي ليس مسؤولية وزارة السياحة فقط ، بل ان هناك العديد من الوزارات التي لها دور فعال في تنشيط القطاع، كوزارة الداخلية، النقل، المالية، الصناعة ...الخ .لذلك فالمطلوب هو التنسيق بين هذه الهيئات حتى تتفادى مشكلة عدم الالتزام بتنفيذ الخطة على مستوى بعض الوزارات .

– النهوض بالصناعة التقليدية وتطويرها لارتباط منتجات هذه الصناعة بالنشاط السياحي حيث تعبر عن تاريخ وثقافة وعادات الشعوب ، وبالتالي فهي منتوج سياحي يجب الاهتمام به والمحافظة عليه من الاندثار .

– تحسين الخدمات السياحة وذلك بالاهتمام بتكوين وتدريب العاملين في هذا القطاع من خلال رفع مستواهم التعليمي و التأهيلي في مراكز خاصة وكليات متخصصة في مجال السياحة والفندقة، والاهتمام أيضا باللغات العالمية بالنسبة للمرشدين السياحيين لاسيما اللغة الانجليزية باعتبارها لغة العولمة .

– توجيه وسائل الإعلام والإشهار لخدمة القطاع السياحي وتوسيع نطاقه بإقامة الملتقيات، المنتديات وإنشاء الدوريات المتخصصة، الكتب، الأفلام، الجرائد التلفزيون لامكانية التعريف بالمنتوج السياحي الجزائري وإيصاله الى السياح عبر هذه القنوات التسويقية داخل الوطن وخارجه .

– وقد عملت الجزائر على إعادة النظر في سياستها المنتهجة في المجال السياحي ووضع استراتجيات قائمة على أسس عملية تهدف الى تحقيق التميز في هذا القطاع وذلك من اجل خلق قواعد قادرة على المنافسة سواء على المستوى الإقليمي او على المستوى الدولي، وهذا ضمن سياستها السياحية الجديدة المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 حيث يبدو أن الجزائر أدركت الأخطاء والتجاوزات التي وقفت فيها السياسات السياحية السابقة ، واستدركتها في وضع هذا المخطط الذي ينظر الى القطاع السياحي بشكل متكامل ومتشابك مع القطاعات الأخرى ، كما أوجدت من خلاله شركاء آخرين الى جانب الدولة في القطاع السياحي .وتبقى الآمال قائمة في تجسيد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 على أرض الواقع كما خطط له وليس مثل ماآلت إليه السياسات السياحية السابقة.

وفي الأخير يمكن القول يمكن القول ان الاهتمام بالقطاع السياحي وإدراجه ضمن الإستراتيجية التنموية الوطنية من شانه أن يساهم بقوة في جعل الجزائر قبلة سياحية عالمية كمثيلاتها المغرب ، حيث لا تقل المقومات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر عن المغرب، إلا انه يبقى عنصر استغلال الإمكانيات والسياسة السياحية الرشيدة يصنع الفارق .

– وحتى تحقق الجزائر غايتها التنموية والتي تستهدفها تنمية قطاعها السياحي والمتمثلة في دعم الاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال جلب العملة الصعبة والمساهمة في تحسين مؤشرات التوازنات الاقتصادية الكلية الدولية ،فلا بدلها من صياغة وتنفيذ حكيم ورشيد لسياستها السياحية المنتهجة وفقا ماخطط له على المدى البعيد حتى تصبح تجربة سياحية رائدة على المستوى العالمي،ويتجسد ذلك ضمن محورين : الجزائر آفاق السياحة في (2030) (المحور العملي)

– الجزائر آفاق السياحة في (2050) (المحور الاستشرافي) وانطلاقا من هاذين المحورين هل تستطيع الجزائر أن تحقق هدفها في أن تصبح تجربة سياحية رائدة وقبلة سياحية عالمية ؟

قائمة الملاحق

الملحق رقم01 : تيمقاد أبرز المعالم الأثرية بباتنة

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%AF

الملحق رقم02 : فندق الهيلتون من أفضل الفنادق الموجودة بالجزائر

http://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-1213508.html

الملحق رقم03 : فندق الشيراتون بالجزائر

http://www.booking.com/hotel/kw/sheraton-kuwait-towers.ar.html

الملحق رقم04 : حي القصبة من الاثار العريقة بالجزائر

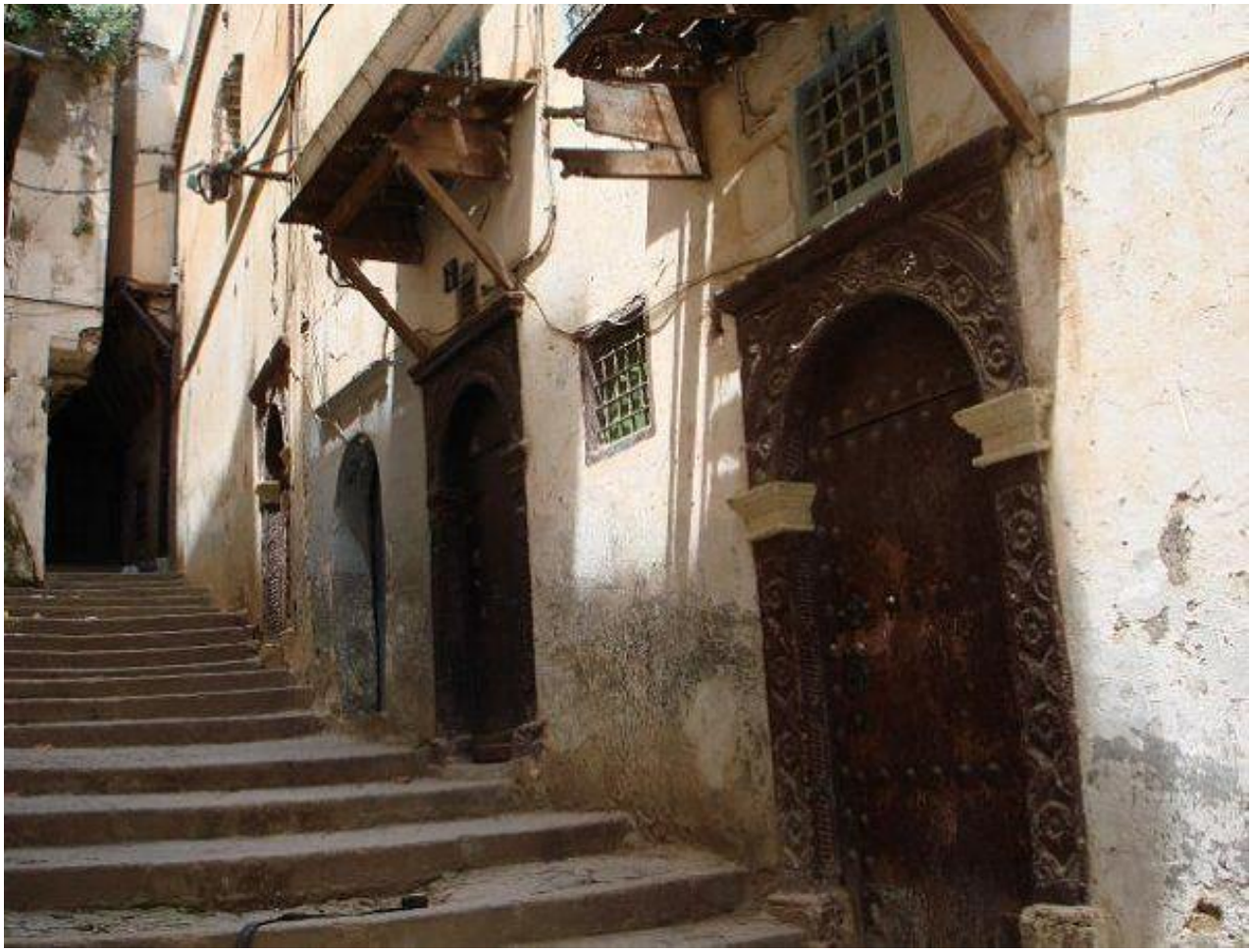

http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=191431

الملحق رقم05 : منظر طبيعي لغروب الشمس في جبال الهقار

http://www.startimes.com/f.aspx?t=32910542

الملحق رقم06 : جانب من منطقة سياحية صحراوية

http://meriem.banouta.net/t385-topic

الملحق رقم07 : شاطئ بجاية السياحي

http://www.vitaminedz.org/Photo/Photos_17108_80088_6_1.html

الملحق رقم08 : منظر طبيعي سياحي لجبال الشريعة في البليدة

https://www.hawaaworld.com/showthread.php?t=4082585

الملحق رقم09 : فندق الشيراتون الدار البيضاء- المغرب-

http://albooked.com/hotel/sheraton-casablanca-54493

الملحق رقم10 : فندق السوفيتال كازابلانكا من أرقى الفنادق الموجودة في المغرب

http://www.agoda.com/ar-ae/sofitel-casablanca-tour-blanche-hotel/hotel/casablanca-ma.html

الملحق رقم11 : جامع الفنا من أهم مناطق الجذب السياحي الكبرى في المغرب

http://www.almrsal.com/post/220354

الملحق رقم12 : مدينة فاس – المغرب-

http://jamalmoroco.blogspot.com/2013/07/fes.html

الملحق رقم13 : أبرز معالم مدينة مراكش المغربية

http://www.farfesh.com/Display.asp?catID=140&mainCatID=139&sID=156536

الملحق رقم14 : مسجد الحسن الثاني – المغرب–

http://www.almrsal.com/post/41477

الملحق رقم15 : شلا لات أوزودبمراكش أجمل منظر طبيعي سياحي

http://www.almrsal.com/post/110719/ouzoud-waterfalls-marrakech

الملحق رقم16: بيان وزارة الاقتصاد و المالية حول التهيئة السياحية في المغرب ضمن رؤية 2020:

1)-**تهيئة مجالية مهمة ومتسقة:**تتركز السياحة في المغرب إلى حد كبير في وجهتين رئيسيتين اثنتين:"مراكش" و" أقادير"ولا يسمح هذا التركيز الجغرافي بإبراز كافة إمكانات المغرب لذلك تم إطلاق سياسية جديدة للتهيئة و التنمية حيث تم إنشاء ثمانية مناطق منسجمة ويتمثل الهدف من ذلك في جعلها تتبوأ مكانة دولية مرموقة ومساعدتها في أن تكون وجهة سياحية قائمة بذاتها وقد تم تحديد منطقتين على المحيط الأطلسي وسواحل البحر الأبيض المتوسط : "سوس الصحراء الأطلسية" و يضم مواقع أقادير(بما في ذلك البلد الخلفي) و العيون و كلميم."المغرب المتوسطي":ويتضمن مواقع السعيدية ومارشيكا وكالا ايريس،كما أدرجت أربع مناطق أخرى ضمن عرض مختلط ثقافي و ساحلي في آن واحد:"مراكش الأطلسي"ويشمل مواقع مراكش وتوبقال و الصويرة. "المغرب الوسط" رحلة نحومصادر الثقافة و التاريخ و الرفاه وذلك بفضل تكامل قوي بين مواقع فاس ومكناس و افران."الكاب الشمالي": يجمع مواقعطنجةوتطوان وشفشاون وأصيلة و العرائش. "وسط الأطلسي" ويشمل الدار البيضاء والرباط و الجديدة وأخيرا منطقتان ستصبحان واجهتين للتنمية المستدامة في المغرب:"جنوب المحيط الأطلسي الكبير" يتركز حول الموقع الاستثنائي للداخلة."الأطلسي والوديان" ويشمل وزازات و الوديان و الواحات و الأطلس الكبير .

2)-**إطار مؤسسي جديد:** قد تم إنشاءالعديد من البنيات لضمان الإشراف المنسجم على الاقتصاد السياحي الجديد، "الهيئة العليا للسياحة" هي هيئة وطنية مكلفة بالإشراف على القطاع تجمع في إطار الشراكة الدولة و الجهات و القطاع الخاص وتتمثل مهمتها في ضمان تنفيذ رؤية 2020 و تعزيز الشرعية المؤسسية للسياحة،كما تم إنشاء وكالات التنمية السياحية بدورها تدريجيا في 8 مناطق سياحية لضمان نجاح الاستراتيجيات المحلية و السياسة السياحية الجهوية.

3)-**نهج متكامل لفائدة السياحة المستدامة:** يعد السياح الدوليون الأكثر حساسية إزاء السياحة المستدامة كما يدل ذلك على تعدد العلامات و المبادرات في هذا المجال و في سياق تطوير السياحة فيه يتوفر المغرب على فرصة فريدة لاعتماد نموذج مغربي للسياحة المستدامة سيكون بمثابة ميزة تنافسية رئيسية و لدعم عنصر التنمية المستدامة لرؤية 2020 سيتم وضع نظام متكامل و يشمل أدوات محددة وكذا مؤشرات للتقييم و التتبع وسوف يسمح هذا النظام بتطبيق أفضل لمعايير الاستدامة ضمن المواصفات التنظيمية ووضع آليات مالية لدعم التنمية الايكولوجية للمناطق السياحية و سوف تستكمل هذه الإجراءات باستراتيجية للتسويق وهي وحدة تندرج ضمن الهيئة العليا للسياحة.

http://www.Finances.gov.ma/ArMa/Pages/Strategies/StratégieduSecteurdutourismelaVision2020.aspx?m=مستثمر&m2=الاستثمار

قائمة المصادر

والمراجع

❖ أولا : المراجع باللغة العربية

1) القران الكريم :

1- سورة التوبة، الآية (02) ، الآية (112)

2- سورة التحريم،الآية (05)

3- سورة العنكبوت ،الآية (20)

2) المعاجم والقواميس :

1- بندق، وائل أنور،**موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية المجلد الثاني الأردن ، تونس الجزائر المغرب**.الإسكندرية: دار الفكر الجامعي ، ب .ط ،2004.

2- بن سعود الحمد،محمد.**موسوعة الرحلات العربية والمعربة المخطوطة والمطبوعة معجم ببليوجرافي**.القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية،ط.2007،1.

3) الكتب:

1- الحسين أحمد مصطفى،**مدخل إلى تحليل السياسات العامة**.عمان : المركز العلمي للدراسات السياسية ، ط. 2002،1.

2- الخزرجي ، ثامر كامل محمد،**النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة دراسة معاصرة في إستراتيجية إدارة السلطة**.عمان :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط.2004،1.

3- الرياشي،سليمان،وآخرون،**الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافية**.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية،ط. 2 ،1999.

4- الربيعي، إسماعيل نوري، وآخرون، **الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.2005،1 .

5- العزاوي، وصال نجيب، **مبادئ السياسة العامة** .عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع،ط.2003،1.

6- الفهداوي، فهمي خليفة، **السياسة العامة : منظور كلي في البنية والتحليل**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،ط.2001،1 .

7- المنوفي، كمال، " إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسات السياسات العامة " في: الشعراوي جمعة سلوى (محررا)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي** . القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارية العامة، ب .ط ،2002.

8- الهرماسي، محمد عبد الباقي،**المجتمع والدولة في المغرب العربي**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط. 3 ،1999.

9- بلحاج صالح،**النظام السياسي الجزائري من 1962 إلى 1978 السلطة المؤسسات – الاقتصادية والسياسية – الايديولوجيا** . القاهرة : دار الكتاب الحديث ،ط.2012،1.

10- بلقزيز ،عبد الإله، **السلطة والمعارضة المجال السياسي العربي المعاصر(حالة المغرب)** . بيروت: المركز الثقافي العربي ،ط .1 ،2007 .

11- بودهان، موسى،**الدساتير المغاربية**.الجزائر : جسور للنشر والتوزيع ،ب.ط،2009.

12- بوفقة، عبد الله ،**أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري (دراسة مقارنة) العلاقة الوظيفية بين البرلمان والهيئة التنفيذية** .الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ،ب.ط،2009

13- بوحوش،عمار، الذنيبات محمد محمود.**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**.الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ،2007.

14- جيمس أندرسون ، **صنع السياسات العامة** ، ترجمة : عامر الكبيسي .عمان : دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط. 1 ،1999.

15- ذبيح،مليود،**الفصل بين السلطات في التجربة الدستورية الجزائرية**.الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر ،ب.ط،2011.

16- شروخ،صلاح الدين،**منهجية البحث العلمي**.الجزائر :دار العلوم للنشر والتوزيع ،ب.ط ،2003.

17- شلبي ،محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج الاقترابات والأدوات**.الجزائر :ب.ن،ب .ط،1997.

18- قيرة،إسماعيل ،وآخرون،**مستقبل الديمقراطية في الجزائر**.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.2،2009

19- ليمام، محمد حليم،**ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر الأسباب والآثار والإصلاح**.بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.1،2011.

20- مالكي ،أمحمد، وآخرون،**الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.1،2004 .

21- مصباح،عامر،**منهجية البحث في العلوم السياسيةوالإعلام**.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،ب.ط،ب.ن.

22- ناجي،عبد النور،**تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي دراسة تطبيقية في الجزائر**.القاهرة : دار الكتاب الحديث ،ب.ط،2010.

23- هلال،على الدين ومسعد ،نفين،**النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**.بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،ط .3،2005 .

24- ياغي، عبد الفتاح ،**السياسات العامة النظرية والتطبيق** . القاهرة :المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات ،ب.ط،2010.

4) الكتب الالكترونية:

1- الجبرين، عبد الله بن عبد الرحمن، ويتلوها فتوى لسماحة الشيخ ابن باز –رحمه الله –عن حكم تعظيم الآثار .**أحكام السياحة ونصائح وتوجيهات للسائحين والسائحات**

متوفرة على الرابط. http://www.said.net/book/open.php?cat=82&book=4246 :

2- الجويلي،عزام محمد علي.**العلاقاتالدولية**.الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية،ط.1،2015.

متوفر على الرابط: http://alyssinbooks90.blogspot.com/2016/02/pdf674.html.

3- الطيب، حسن ابشر .**الدولة العصرية دولة المؤسسات**.القاهرة: الدار الثقافيةللنشر،ب.ط،2000 متوفرة على الرابط http://spmehazem.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf

4- زيتون،محيا.**السياحة ومستقبل مصربين إمكانيات التنمية ومخاطر الهدر**.القاهرة : دار الشروق ،ط.1،2002 ، متوفرة على الرابط : http://www.alarabimag.com/books/19678.pdf.

5- غرايبة، خليف مصطفى.**السياحة البيئية**.الأردن :دار ناشري للنشر الالكتروني ،ب.ط،2012 متوفر على الرابط : http://www.nashiri.net/latest/books-mags-news/5281-2012-11-12-19-16-52.htm l

6- كساب، عمار بن سليمان.**دنيا .دارسة مقارنة عن بعض جوانب السياسات الثقافية في الجزائر – تونس –المغرب–مصر ميزانية الثقافة اللامركزية –التبادل الثقافي**.المورد الثقافي ،ط.1،2013 متوفر على الربط: http://mawred.org/wordpress1/wp-content/uploads/2012/09/

5)المقالات :

1- بن سعدي ،عبد الحق، "تجربة الأحزاب الإسلامية في العمل البرلماني قراءة في المشهد الجزائري والمغربي " **المجلة الجزائرية للسياسات العامة**،المقالات،العدد ،01،2012.

2- حاكمي ،بوحفص،" الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب–تونس " ،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 07، د ت ن.

3- سعيدي، يحي ، العمراوي سليم ،" مساهمة قطاع السياحة في تحيق التنمية الاقتصادية –حالة الجزائر "، **مجلةكلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية** ،العدد (36) ،2013.

4- لحسين، عبد القادر ،"إستراتجية التنمية المستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ماجاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025 :الآلياتوالبرامج " ،**مجلة أداء المؤسسات الجزائرية** العدد (02) ،2012.

5- معراج، هواري، جردات، محمد سليمان " السياحية وأثارها في التنمية الاقتصادية – حالة الاقتصاد الجزائري " ،**مجلة الباحث** ،العدد (01)،2004.

6- هويدي ،عبد الجليل ،"العلاقة التفاعلية بين السياحة البيئية والتنمية المستدامة " ،**مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية** ،العدد (09)،.2014

6)المقالات الالكترونية :

1- بلا حسن، " مدخل لفهم السياسات العامة " **مجلة الكترونية متخصصة...**، 2012 متوفرة على موقع العلوم القانونية ، تاريخ الاطلاع :2016/01/15 على الساعة 15:50 http://www.marocdroit.com/%D9%85%D8%AF_a2369.htm

2- بوزيد ، عادل ،" التنمية المحلية من خلال تجربة الفعل المقاولي السياسي : الساحل التونسي مثالا" في :بلبكاي،جمال(محررا) ، **مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية**،العدد 04،2014 متوفر على الرابط :
http://jilrc-magazines.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D9%84-%D8%A7%D9%84/

3- درباشي، احمد، عوينان ، عبد القادر، " واقع السياحة وآفاق النهوض بها في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية " ،**مجلة الاقتصاد الجديد**،العدد 07 ،2012متوفر على الرابط. http://biblio.univ-alger.dz/jspui/handle/123456789/12801.

4- زرزار ، العياشي ، مداحي ، محمد ،" السياحة الصحراوية في الجزائر كوجهة سياحية مستدامة : الواقع والأفاق " ، **مجلة المستقبل العربي**، د ت ن متوفر على الرابط :

http://drasat.info/%D9%85%D8%AC% F-433-%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3-2015/

5- عميش، سميرة،" اثر تطور الطاقة الفنذقية في الجزائر على إيراداتها المالية " **مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير**، العدد 11 ،2011 متوفر على الرابط:

http://eco.univ-setif.dz/revueeco/Cahiers_fichiers/revue-11-2011/10.pd

6- عبد الجليل، على عباس " البعد السياحي في برامج الإنعاش الاقتصادي " **مجلة الإفريقية للعلوم. السياسية**متوفرة على الرابط : تاريخ الاطلاع :2016/03/17 على الساعة 15:30 http://www.maspolitiques.com/mas/index.php?option=com_content&view=article

7- فرحاتي ،عمر "العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في الجزائر بين فترتين الأحادية والتعددية " **مجلة الاجتهاد القضائي** ، العدد 04، متوفر على الرابط : http://lab.univ-biskra.dz/ijdl/images/banners/eg4/%D8%B9%D9%85%D8%B1.pdf

8- كواش، خالد ، "مقومات ومؤشرات السياحة في الجزائر" **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 01 متوفر على الرابط : http://www.univ-chlef.dz/renaf/articles_renaf_n_01/article_08.pdf

9- مدود إبراهيم،" السياسية السياحية بالمغرب في أفق 2020"، **مجلة جغرافيا المغرب** ،2014 متوفر على الرابط :

https://drive.google.com/file/d/0B2sils95UloxeFlHOVhkWTIydW8/view?pref=2&pli=1

10-هاني ، نوال " تنافسية القطاع السياحي في الدول العربية"،**مجلة الباحث**العدد13 ،2013 متوفر على الرابط :http://oaji.net/articles/2014/433-1402683569.pdf

7) المواثيق والدساتير :

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور1996، الصادر في الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخة في 8ديسمبر 1996.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-01 المؤرخ في 17فبراير2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة،**الجريدة الرسمية**،العدد 11، الصادر بتاريخ 19 فبراير 2003.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 03-03 المؤرخ في 17فبراير2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية،**الجريدة الرسمية**،العدد 11، الصادر بتاريخ 19 فبراير 2003

4- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 يعدل ويتتمم الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار،**الجريدة الرسمية**،العدد 47، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2006.

8) الملتقيات والمؤتمرات:

1- أولاد زاوي، عبد الرحمان، رحايلية سيف الدين، **المؤسسات الإذاعية كأداة فعالة لترويج السياحة الداخلية في الجزائر**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول **حول المقاولاتية وتفعيل التسويق السياحي في الجزائر** المنظم من قبل جامعة مساعدية محمد الشريف -سوق أهراس 22-23 افريل 2014.

2- بربيش، السعيد،شابي، حليمة،**دور التنويع الاقتصادي من خلال الصناعة السياحية في الجزائر لتحقيق التنمية والتقليص من البطالة**، ورقة بحثية مقدمة في **ملتقى إستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة**، المنظم من قبل كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة 15-16 نوفمبر 2011.

3- بوفليح، نبيل،تقرورت، محمد،**دراسة مقارنة لواقع قطاع السياحة في دول شمال إفريقيا، حالةالجزائر، تونس ،المغرب**، ورقة بحثية في الملتقى الوطني الأول: **حول السياحة في الجزائر** المنظم من قبل معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي البويرة : 11-12ماي 2010.

4- خشيم، مصطفى عبد الله ، **نظرية السياسة العامة**، ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني الأول: **السياسات العامة في ليبيا** المنظم من قبل :جامعة قار يونس بنغازي ،11-13 ، جوان 2007.

5- شلالي، عبد القادر، عوينات، **عبد القادر، الواقع السياحي في الجزائر وآفاق النهوض به في مطلع 2025**،ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الوطني حول السياحة في الجزائر : واقع وأفاق، المنظم من قبل معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي أكلي محند اولحاج البويرة 11-12 ما ي2010. تاريخ الاطلاع :18 /2016/02 على الساعة 23:00

6- قويدري، محمد،دولي سعاد ،**نحو صناعة سياحية في إطار رؤية تنموية مستدامة ومسؤولة**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الثالث : **منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية** المنظم من قبل : جامعة بشار ،14-15 فيفري 2011.

7- مزياني، فريدة، **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدول الخامسة حول : **دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية**، المنظم من قبل مخبر اثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع ،قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل 03-04 ماي 2009.

9)الملتقيات والمؤتمرات الالكترونية :

1- بلخير، مريم ،**استخدام نظم المعلومات الجغرافية لنقل وتوطين السياحة**،ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الوطني الرابع **للمعلومات الصناعية والشبكات** ، المنظم بالجزائر .

متوفر على الرابط : https://yasminayy.wordpress.com/2012/03/26

2- رشام ،كهينة، قاسمي أسيا، **التجربة التونسية في مجال السياحة : واقع، أبعاد ورهانات**، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول: **السياحة في الجزائر: الواقع والأفاق**، المنظم من قبل المركز الجامعي ، العقيد آكلي محند الحاج بالبويرة .

متوفر على الرابط :

http://www.univ-bouira.dz/eng/images/uamob/fichiers/publications%20nationales/%D9%82%D8%A7

3- معتوق، محمد عمار،**الإبعاد الاقتصادية لإدارة النشاط السياحي**،ورقة بحثية بعنوان **الأهمية الاقتصادية للسياحة**،المنظم من قبل قسم إدارةأعمال ، جامعة دمشق . تاريخ الاطلاع : 2016/02/18 على الساعة 13:44 متوفر على الرابط :

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwif8bTJudfMAhUHPhQKHa6TA1IQFggaMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.tahasoft.com%2Fbooks

10) التقارير :

1- مجموعة العمل حول السياحة الثقافية بالجزائر، تقرير **يتعلق بمشروع السياسة الثقافية للجزائر** ، الجزائر ،2013

2- مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، تقرير **يتعلق بشان السياحة و البيئة**،دبي،7-9 2005.متوفر على الرابط :

https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwihv_S7utfMAhVCWBQKHfgpDCwQFggaMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.unep.org%2FGC%2FGCSS-IX%2FDocuments%2FK0650878-a-PROCEEDINGS.doc&usg

11) أعمال غير منشورة:

1- أبركان فؤاد،"**السياسات السياحية والتنمية في الجزائر مثال ولاية بومرداس**"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر،بن يوسف بن خدة، 2009-2010).

2- الياس، عياشي،"**الخدمات السياحية الفندقية والتنمية الحضرية في جيجل مدينة جيجل نمودجا**"، دراسة مكملة لنيل شهادة الماجستر علم الاجتماع الحضري،كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة ،منتوري، 2008-2009).

3- الواسع،وسيلة،"**مستقبل الاتحاد المغاربي في ظل التنافس الجزائري المغربي**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945،2013 – 2014).

4- برنجي،ايمن،"**الخدمات السياسية وأثارها كل سلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية**" ، (مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستر في العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بومرداس ،2008- 2009).

5- بن احمد، نادية، "**تنظيم السلطة السياسية في الجزائر منذ 1989** "،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة تلمسان ،2012- 2013).

6- بوضياف، محمد،" **مستقبل النظام السياسي الجزائري**"،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ،2008).

7- بوعموشة، حميدة، "**دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامةدراسة حالة الجزائر**"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في إطار مدرسة الدكتوراه في

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 2011-2012).

8- بياضي، محي الدين،"**المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**"، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة بسكرة ،2011-2012).

9- بنوة نادية، "**دورالمجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة،دراسة حالة الجزائر (1989-2009)**"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة،2009-2010).

10- تلي محمد إسلام،" **دور السياحة في التنمية المحلية دراسة حالة ولاية غرداية**"،(مشروع مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية ، علوم التسيير وعلوم تجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية،جامعية ورقلة،2013-2014).

11- حسيني، محمد العيد،" **السياسة العامة الصحية في الجزائر :دراسة تحليلية من منظور الاقتراب المؤسسي الحديث** "، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة ورقلة ،2012-2013).

12- دخان، نور الدين، "**تحليل السياسات التعلمية العامة : نموذج الجزائر**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2007).

13- شنيني، عبد الرحيم،" **دور التسويق السياحي في انتعاش الصناعة التقليدية والحرفية دراسة ميدانية : حالة مدينة غرداية**،" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر وعلوم التسير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية ،جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد ، 2009-2010).

14- صديقي سعاد ،"**دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية كدراسة حالة : بنك الجزائرالخارجي وكالة جيجل**"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم التجارية، جامعة قسنطينة منتوري ،2005-2006).

15- ضميري عزيزة، "**الفواعل السياسية ودورها في صنع السياسة العامة**"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ،جامعة باتنة 2007-2008).

16- طيلب احمد،" **دور المعلومات في رسم السياسات العامة في الجزائر دراسة حالة المجلسالوطني الاقتصادي والاجتماعي** "،(مذكرة لنيل شهادة الماجستر في التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة بن يوسف بن خدة، 2006-2007).

17- عروس، ميلود، "**معوقات الممارسة السياسية في ظل التعدديةفي الجزائر (1990-2006) مقترب تحليلي تقيمي**"،(رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة الحاج لخضر ، 2009-2010).

18- عشي صليحة، "**الآثار التنموية للسياحة : دراسة مقاربة بين الجزائر، تونس والمغرب،**" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة ،2004-2005).

19- عمار معمر،" **إشكالية صنع السياسية العامة في الجزائر : دراسة وصفية ، تحليلية**"، (ملخص رسالة ماجستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2008-2009).

20- عوينات عبد القادر، "**السياحة في الجزائر الإمكانيات والمعوقات (2000-2025) في ظل الإستراتجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025** "، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر- 03- ، 2012-2013).

21- عيساني ربيع ،" **دور البنوك في تنشيط التنمية السياحة : دراسة حالة ولاية سطيف** "،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم الاقتصاد، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2011-2012).

22- عيساني، عامر،"**الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة : حالة الجزائر**"،(أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير ، جامعة باتنة ،2009-2010).

23- غارو، حسيبة، "**دور الأحزاب السياسية في رسم السياسة العامة : دراسة حالة الجزائر من 1997 -2007**"،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة تيزي وزو،2011-2012).

24- قرقاج، اتسام،"**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (1989-2009)**"،(مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة باتنة الحاج لخضر، 2010-2011) .

25- كياس عبد النبي،"**توزيع السلطات في النظام السياسي المغربي**"،(أطروحة الدكتوراه في القانون العام، شعبة علم السياسة والقانون الدستوري،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية،جامعة محمد الخامس –الرباط : 2010- 2011).متوفر على الرابط :
http://www.marocdroit.com/%D8%AA%D9%88B1-1996_a1782.html

26- مفاتيح، يمينة،"**تسويق السياحة الإقليمية الصحراوية في ظل التنمية المستدامة : دراسة حالة إقليم الأهقار**"،(مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم التجارية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،قسم علوم التجارية،جامعة ورقلة، 2011-2012).

27- مولوج، فوزية ،"**الوحدة في برامج وخطب الأحزاب المغاربية الثلاثة (حزب جبهة التحريرالوطني الجزائري، حزب الاستقلال (المغاربي، التجمع الدستوري الديمقراطي التونسي) 1958-1989**"،(مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر -03-،2010-2011).

28- هدير، عبد القادر،"**واقع السياحة في الجزائر وأفاق تطورها**"،(رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستر في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2005-2006).

12) الويب بلبوغرافيا :

1- محمود عبد الله يوسف ،محمد ، آليات تحقيق السياحة المستدامة مع التطبيق على الواحات الداخلية والخارجية بمصر . تاريخ الاطلاع :2016/02/17 على الساعة 15:30
https://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjv5fbKu9fMAhWDuhQKHdK8BIwQFggaMAA&url=https%3A%2F%2Fscholar.cu.edu.eg%

2- مقري، عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر ، رؤية ميدانية
تاريخ الاطلاع:2016/01/07على الساعة 10:45
http://boulemkahel.yolasite.com/resources/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%88%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B7%D9%8A%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1.pdf

3- جغرافيا الجزائر، ويكيبيديا، الموسوعة، الحرة.
تاريخ الاطلاع :2016/02/10 على الساعة 09:45
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1_%

4- أهمية موقع الجزائر ، ستار الجيريا
تاريخ الاطلاع :2016/02/06 على الساعة 14:00 http://www.staralgeria.net/t6446-topic

5- الجزائر بلد الحضارة والتاريخ –البوابة –منتدى
تاريخ الاطلاع : 2016/03/05 على الساعة 17:15 :
http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=25303
6- أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني ،موقع سكاي ديزاد
تاريخ الاطلاع :2016/11/03 على الساعة 13:00
. http://www.alg17.com/vb/threads/thread-2668
7 - http://forum.koora.com/f.aspx?f=112 .
تاريخ الإطلاع 2016/03/15 على الساعة 20:45
8- المغرب ،الموقع الاستراتيجي
تاريخ الاطلاع :2016/03/17 على الساعة 13:25
http://www.histgeo.net/fichiers/cours_fichiers/2eme_fichiers/najgeo1.html#.VzYDfjWLTIU
9- جغرافيا المغرب المعرفة
تاريخ الاطلاع :2016/03/17 على الساعة 13:55
http://www.marefa.org/index.php/%D8%AC%D8%BA
10- تجارب سياحية لبعض الدول العربية ، منتديات بوابة الونشريس
تاريخ الاطلاع : 2016/07/18 على الساعة 23:10
http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=57796
11- السياحة في المملكة المغربية ،منتديات ستار تايمز
تاريخ الاطلاع 2016/03/15 على الساعة 16:10
http://www.startimes.com/?t=26088178
12- المغرب :الكفاح من اجل الاستقلال واستكمال الوحدة الترابية ،ايدروس .
تاريخ الاطلاع :2016/02/26 على الساعة 19:07
http://www.histgeo.net/fichiers/cours_fichiers/3eme_fichiers/man3hist10.html#.VzYJoDWLTIU
13- المراحل الكبرى لبناء الدولة المغربية ، الشامل
تاريخ الاطلاع :2016/02/25 على الساعة 20:00
http://www.achamel.info/Lyceens/cours.php?id=698
14- محمد نويري ، النظام السياسي المغربي ، مقاربة مؤسساتية قانونية ، الحوار المتمدن
تاريخ الاطلاع :2016/03/13 على الساعة 09:06
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=206332
15- يونس زكور، طبيعة النظام السياسي المغربي ، مقاربة على ضوء نظام التمثيلية في الغرب ومبادئ القانون الإسلامي ، مؤسسة الحوار المتمدن
تاريخ الاطلاع :2016/03/16 على الساعة 22:30.http :// w.w.w. alhewar.com

16- أحزاب سياسية في المغرب ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة
تاريخ الاطلاع :20 /2016/03 على الساعة 20:58
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8_%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D9%8
17 - واقع السياحة بالمغرب ، مغرس
تاريخ الاطلاع :22 /2016/03 على الساعة 02:02
http://www.maghress.com/marrakechpress/1743
18 - https://fr-fr.facebook.com/DadesTourisme/posts/466229493467672
تاريخ الاطلاع:2016/03/22على الساعة02:41
19- العلاقات المغربية الجزائرية ، موسوعة المقائل
تاريخ الاطلاع :23 /2016/03 على الساعة 14:22
file://c/users/pcbridge/pictures/almoqatel
20-عبد الحكيم أواللوز، إنتاج القانون في الأنظمة المغاربية –دراسة مقارنة – مؤسسة الحوار المتمدن، تاريخ الاطلاع :23 /2016/03 على الساعة 16:51
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=93099
21- جغرافيا تركيا ، ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 12:13
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D8%BA
22- جغرافيا تركيا،المعرفة
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 13:01
http://www.marefa.org/index.php/%D8%AC%D8%BA%D8%B1%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A7_%D8%A
23- محمد محمد، أهم المدن السياحية في تركيا، الموضوع
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 14:35
http://www.universemagic.com/article/6471+%D8%A7%D9%87%D9%85+%D8%A7%D9%8
24-واجهة تركيا ، مينياتورك
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 16:00
http://www.miniaturk.com
25-مدينة بورصة التركية، موسوعة المسافر
تاريخ الاطلاع :2016/03/26 علىالساعة15:15
http://www.almosafr.com/forum/t76521.html
26- السياحة في تركيا
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 17:05
https://ar.wikipedia.org/wiki/

27- السياح القادمين إلى اسطنبول ، ترك برس
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03علىالساعة 17:21
http://www.turkpress.co/node/2462.
28-السياح الوافدين الى تركيا ، مصر العربية
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03علىالساعة 18:00
http://wwwmasralarabia.com/763611
29-ماليزيا، ويكبيديا، الموسوعة الحرة
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 20:03
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A%D8
30-ماليزيا،الموسوعة العربية
تاريخ الاطلاع:2016/03/26 على الساعة20:25
http://www.arab.ency.com/ar
31- المدن والسياحية في ماليزيا، شركة المحيط للسياحة في أسيا
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 21:00
http://www.m.arabi.com/places.php?itemid=1
32-أشرف الحسيني ، السياحة في ماليزيا ، مدونة بيزات
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 21:10
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%AD%D8%
33-ماليزيا،المعرفة
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 21:42
http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%8A
34-السياح القادمين الى ماليزيا في 2014 ، مجلة الأسواق
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 23:07
http://www.aswaqpress.comfile//c:userspcbridge/picturesc2%ao%html
35- السياح في ماليزيا، مرشد الزائر العربي في ماليزيا
تاريخ الاطلاع :26 /2016/03 على الساعة 23:10
http://www.tours.malaysia.comvp/forumdisplay.php?30

36-سامر حياتي ، أهم المناطق السياحية في تونس،الموضوع

تاريخ الاطلاع :27 /2016/03 على الساعة05:00

http://mawdoo3.com/%D8%A3%D9%87%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D

37-الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

تاريخ الاطلاع :27 /2016/03 على الساعة 21:21

http://www.andi.dz/index.php/ar/secteur-du-tourisme

38 - http://www.finances.gov.ma/ArMa/Pages/Strat%C3%A9gies/Strat%C3%A9gie-du-secteur-du-tourisme--la-Vision-2020.aspx?m

تاريخ الاطلاع :28 /2016/03 على الساعة 15:36_

39 - http://www.tourisme.gov.ma/artourisme-durable

تاريخ الاطلاع :28 /2016/03 على الساعة 15:54

❖ ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية:

A)-LIVRES

1-HARDY ,GEORGES,**Algérie Atlas Historique,géographiqueéconomique**.Editions, des horizons-de France .paris.

B) Dictionnaires :

2-Gatard, Marie, **le dictionnaire –du français hachette**,France ,1989.

C)Périodiques :

3-DJ ,ABDELBAKI , « Annaba lacoquette », **magazine**,2007.

4-Bejaia potentialités et perspectives , **Badr infos** ,N°29 , 2000.

5-SOBH,SAMIR, « Tourisme-comment faire face à la crise ? », **ARABIES** mensuel du monde arabe et de la francophonie ,N°186.2002.

D)- Articles :

6-HL, « 2500 nouveaux projets seront lancés en 2016 », journal **El watan**série 7640,2015.

E)-Autresdocuments :

7-Ministere du tourisme.(Algérie)

ملخص باللغة العربية

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات في العالم اليوم ، حيث أصبحت السياحة صناعة حضارية و اجتماعية، وتمثل المحور الأساسي في أنشطة الخدمات، و أحد أسرع القطاعات نموا على مستوى العالم ، و أداة فعالة لتحقيق التنمية المستدامة و تخفيف الفروق الاقتصادية و الاجتماعية وعلى اعتبار أن السياحة أحد الأنشطة الهامة التي تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول فقد تم التطرق في هذا البحث إلى المقارنة بين السياسة السياحية في الجزائر، و السياسة السياحية في المغرب ،،حيث قامت الدولة الجزائرية ببلورة سياسات سياحية من أجل تثمين و تطوير الموارد السياحية، من خلال عدة إستراتيجيات و برامج سياحية من أجل تنمية القطاع السياحي في الجزائر، إلا أن مستوى القطاع ضعيف و غير مستقر ،و تظل بلادنا تعتمد على العائدات النفطية ،لذلك تبرز أهمية طرح واقع السياسة السياحية بالجزائر كأحد البدائل لقطاع المحروقات ، و دعوة أصحاب القرار في بلادنا إلى ضرورة النهوض بهذا القطاع الإستراتيجي حيث تهدف هده الدراسة إلى تشخيص واقع القطاع السياحي في الجزائرو معرفة أهم المعيقات التي تواجهه و طرح أفاق السياسة السياحية الجديدة و ذلك من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة للسياحية لعام"2025"مقارنة بالمغرب و التي عرف قطاع السياحة بها تطورا كبيرا ، و يظهر ذلك من خلال الإيرادات السياحية المعتبرة التي تحققها المغرب ،إضافة إلى أهمية و مساهمة هذا القطاع في اقتصاد الدولة المغربية ،حيث يتوفر المغرب على مؤهلات سياحية متنوعة جعلت منه قبلة سياحية مهمة و على دلك ظهرت الحاجة لضبط وتوجيه هدا النشاط من قبل الدولة ، و ذلك لتحقيق أقصى درجات النفع الاقتصادي ،بعد أن أصبح ينظر إلى السياحة على أنها قطاع إستراتيجي ، و مصدر دخل أساسي ، حيث بذلت المغرب جهودا جبارة لتطوير قطاعها السياحي ،ويظهر إهتمامها به كونه يعد مصدرها في تمويل اقتصادها الوطني مما جعل الحكومة المغربية تعتمد عدة سياسات و خطط تنموية لتنمية قطاعها السياحي حيث عملت على تثمين مواردها و تطوير هياكلها السياحية و بلورت من سياستها السابقة ،فلذلك تم وضع رؤية جديدة لسياستها السياحية و التي تتجلى في أفاق السياحة في عام 2020 بالمغرب وذلك حتى تتمكن من الريادة في المنافسة مع الدول الأخرى في المجال السياحي.

* **الكلمات المفتاحية** : السياحة ،السياسة السياحية ،الإستراتيجية السياحية ، التنمية السياحية ، السياحة المستدامة ،الإيرادات السياحية.

Résumé :

le tourisme est l'un des plus importants secteur dans le monde d'aujourd'hui. Il est devenue une industrie sociale et une civilisation. Il représente le noyau fondamental des activités . C'est le seul secteur qui évolue très vite au niveau mondial , et c'est un outil qui réalise un développement durable et diminue les différences économiques et sociales .Sur ce point ,il ya une recherche sur la comparaison entre la politique touristique de l'Algérie et du Maroc .L'Algérie continue toujours à se baser sur les ressources des hydrocarbures. Ce qui explique le niveau toujours faible du tourisme. Un appel est lancé aux décideurs de notre pays afin de penser à l'évolution de ce secteur stratégique. Il faut chercher et étudier avec précision tous les inconvénients qui empêche son développement .Ce secteur a grand besoin d'un plan orienté pour aménager un nouvel horizon touristique en Algérie d'ici l'année « 2025 ». Quand au Maroc le tourisme et en plein extension et joue un grand rôle dans son économie . C'est un pole touristique brillant et une source d'entrée de devises pour l'état Marocain . L'importance du à ce secteur et dominée par des efforts considérable pour son florissement .L'état Marocains'est basé sur plusieurs politiques en comptant sur ses propres ressources afin de réaliser ses projets touristiques .Il ya une nouvelle vision de la politique vers l'horizon « 2020 » au Maroc. Il deviendra un pays pilote pour concurrencer les autres pays dans ce domaine.

Les mots clés : le tourisme- la politique touristique- la stratégie touristique-le développement touristique- le tourisme durable –les ressources touristiques .

Abstract :

Tourism is considered one of the most important sectors today because it becomes a civilisational and sociological industry.It plays a focal point in all services and a fast worldwide growing sector. Besides,it is an effective means to achieve a sustainable development and to decrease the economic and the social differences .Considering tourism as one of the important activites that many economies relied on it. Throughtthis research that we have made a comparison between the Algerian tourism policy and the Moroccan one where the Algerian govenment has improved tourism policies to develop tourism resources through many strategies and programs to enhance the Algerian tourism .But the weak , instable level of the sector and the country's reliance on oil incomes sheds lights on tourism as one of thealternatives for the oil incomes.

This reaserch aims to diagnose the real situation of tourism sector in Algeria and to know the main obstacles to prepare tourism for 2025 in comparison to morocco where tourism has known a considerable development through its incomes ,and its contribuation in the country's economy as Morocco has varied qualifaications that made it a main tourist destination .So according to this new situation,calls rised to adjust and guide this sector to achieve a maximum economic benefit after tourim stated to be seen as a strategic sector and a main source of incomes.morocco spent a considerable effort to develop its tourism sector by adopting different policies , plans,valorising its sources and improving its tourim infrastructures .This is why a new vision has been implemented to be reflected in the prospects of 2020 to compete with other countires in tourism sector.

key words : Tourism ,tourism policy, tourism strategies, tourism development, sustainable tourism , tourism incomes.

University Dr. Moulay Taher – Saida–

Faculty of Law and Political Science

Political Sciences and International Relations Department

Tourism policy in Algeria and Morocco- : A Comparison -

A memoire to obtain the Master degree in political science and international relations Major : Maghreb Studies

supervisor :

Charbi Mohamed

presented by :

Mekkaoui Nassima

committe members debate

professor Derba Amine scientific degree assistant professor –A– chairmar

professor Charbi Mohamed scientific degree assistant professor –A– supervisor

professor Belhadj Houari scientific degree assistant professor –A– a member

professor Benzayed A M'hamed scientific degree assistant professor –A– a member

2015–2016